



## ملحق الجريدة الرسمية

### مجلس النواب

#### محضر الجلسة الأولى

من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الثانية لجلس الأمة الثاني عشر المنعقدة في ١٤ / محرم / ١٤١٦ هجرية ، الموافق ١٢ / ٦ / ١٩٩٥ ميلادية .

العدد ( ١ )

الجلد ( ٣٢ )

#### - جدول الأعمال -

الصفحة

- ١ - تلاوة محضر الارادة الملكية السامية المتضمنة فض الدورة العادية لجلس الأمة اعتباراً من يوم الأربعاء الواقع في ٢٢ / شباط / ١٩٩٥ م .
- ٢ - تلاوة الارادة الملكية السامية المتضمنة دعوة مجلس الأمة إلى الاجتماع في دورة استثنائية اعتباراً من يوم الخميس الواقع في ٨ / حزيران / ١٩٩٥ م .
- ٣ - الردور على الأسئلة
- ١ - كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم ( ١٠٧٣ ) تاريخ ٢ / ٤ / ١٩٩٥ ، جواباً على السؤال رقم ( ٩٥ ) المقدم من سعادة النائب الدكتور لزيه صمارين .
- ٢ - كتاب معالي وزير الصحة رقم ( ٢٥١ ) تاريخ ٢٨ / ٢ / ١٩٩٥ ، جواباً على السؤال رقم ( ١٣٣ ) المقدم من سعادة النائب الدكتور بسام العموش .

هكذا  
مجلس  
النواب

## الصفحة

٣ - كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم (٢٣٦٢) تاريخ ١٩ / ٣ / ١٩٩٥ ،  
جواباً على السؤال رقم (١٣٨) المقدم من سعادة النائب السيد بدر  
الرياضي .

٤ - الكتب الواردة :

١ - كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم (٤٠٩١) تاريخ ٧ / ٥ / ١٩٩٥ ،  
والمضمن مشروع قانون الاتحاد العام للمزارعين الأردنيين لسنة ١٩٩٥ .

٢ - كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم (٤١٦١) تاريخ ١٤ / ٥ / ١٩٩٥ ،  
والمضمن مشروع قانون معدل لقانون السير لسنة ١٩٩٥ .

٥ - الردود على الاقتراحات برغبة : -

١ - كتاب معالي وزير الصحة رقم (٢١) تاريخ ٢١ / ٣ / ١٩٩٥ ، جواباً  
على الاقتراح برغبة رقم (٦٦) المقدم من سعادة النائب السيد ضيف الله  
المومني .

٢ - كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم (٣٤٨٩) تاريخ ١٨ / ٤ / ١٩٩٥ ،  
جواباً على الاقتراح برغبة رقم (٦٣) المقدم من سعادة النائب الدكتور  
فوزي الطيمية .

٣ - كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم (٣٨٣٧) تاريخ ٢٧ / ٤ / ١٩٩٥ ،  
جواباً على الاقتراح برغبة رقم (٦٤) المقدم من سعادة النائب الدكتور  
محمد أحمد الحاج .

٦ - قرار لجنة الحريات العامة وحقوق المواطنين رقم (٢) تاريخ ١٩ / ٢ /  
١٩٩٥ ، والمضمن انتخاب :-

- ١ . سعادة النائب السيد محمود الهويل رئيساً للجنة
- ٢ . سعادة النائب السيد بسام حدادين مقررراً للجنة
- ٧ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

٢ حيث يوم الأربعاء ١٤ / ٦ / ١٩٩٥ ، الساعة العاشرة صباحاً

## محضر الجلسة

١٠ - معالي المهندس علي ابو الراغب : وزير  
الصناعة والتجارة .

١١ - معالي الدكتور صالح ارشيدات : وزير  
المياه والري .

١٢ - معالي الدكتور عارف البطاينة : وزير  
الصحة .

١٣ - معالي الدكتور عبد السلام العبادي :  
وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية .

١٤ - معالي السيد سلامة حماد : وزير  
الداخلية .

١٥ - معالي الدكتورة ريم خلف الهندي :  
وزير التخطيط .

١٦ - معالي الدكتور عبد الرزاق السور :  
وزير الأشغال العامة والإسكان .

١٧ - معالي السيد عادل القضاة : وزير  
التموين .

١٨ - معالي المهندس منصور بن طريف :  
وزير الزراعة .

١٩ - معالي الدكتور راتب السعود : وزير  
التعليم العالي .

٢٠ - معالي السيد هشام التل : وزير العدل .

٢١ - معالي الدكتور عبد الحميد العزام : وزير  
الدولة للشؤون البرلمانية .

٢٢ - معالي الدكتور نادر ابو الشعر : وزير  
المعمل .

٢٣ - معالي السيد نادر الظهيريات : وزير  
الشؤون البلدية والقروية والبيئة .

٢٤ - معالي المهندس سمير الحباشنة : وزير  
الثقافة .

في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم  
الاثنين الموافق ١٢ / ٦ / ١٩٩٥ ميلادي ،  
عقد مجلس النواب جلسته الأولى من الدورة  
الاستثنائية الأولى من الدورة الثانية برئاسة  
معالي المهندس سعد هائل السرور ، وحضور  
أمين عام مجلس الأمة السيد حكيم خير .

وتغيب باجازه من الأعضاء السادة : لا احد .

وتغيب بمعذرة من الأعضاء السادة : لا احد .

وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة : لا احد .

وحضر من الحكومة

١ - سيادة الشريف زيد بن شاكر : رئيس  
الوزراء ووزير الدفاع .

٢ - معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة :  
نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم .

٣ - معالي الدكتور خالد الكركي : نائب  
رئيس الوزراء ووزير الاعلام .

٤ - معالي الدكتور عوض خليفات : وزير  
الشباب .

٥ - معالي السيد باسل جردانة : وزير المالية .

٦ - معالي السيد عبد الكريم الكباريتي :  
وزير الخارجية .

٧ - معالي السيد جمال الصرايرة : وزير  
البريد والاتصالات .

٨ - معالي المهندس سمير لقوار : وزير  
النقل .

٩ - معالي السيد جمال الخريشا : وزير  
الدولة .

مكتبة

- ٢٥ - معالي الدكتور محمد ابو عليم : وزير الدولة .
- ٢٦ - معالي السيد طه الهباهبة : وزير الدولة .
- ٢٧ - معالي السيد سميح دروزة : وزير الطاقة والثروة المعدنية .
- ٢٨ - معالي السيد عبد الله الخطيب : وزير السياحة والآثار .
- ٢٩ - معالي السيدة سلوى المصري : وزير التنمية الاجتماعية .
- وحضر من الامانة العامة :
- ١ - السيد نذير عطيات .
- ٢ - السيد علي الحسين .
- ٣ - السيد محمد الزديهي .
- ٤ - السيد غسان النجدوي .



معالي رئيس المجلس :  
بسم الله الرحمن الرحيم  
النصاب مكتمل اعلن بدء الجلسة ،  
السيد الامين العام جدول الاعمال .

السيد الامين العام :

بسم الله الرحمن الرحيم  
١ - تلاوة الإرادة الملكية السامية المتضمنة  
فض الدورة العادية لمجلس الأمة اعتباراً من  
يوم الأربعاء الواقع في ٢٢ شباط  
١٩٩٥ .

( وهنا وقف الجميع )

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم : ٥١ / ١٣ / ١٥٥٢

التاريخ : ٢١ / ٩ / ١٤١٥ هـ

الموافق : ٢١ / ٢ / ١٩٩٥ م

دولة رئيس مجلس الاعيان

معالي رئيس مجلس النواب

ابعث اليكم بالارادة الملكية السامية  
المتضمنة فض الدورة العادية لمجلس الأمة اعتباراً  
من يوم الأربعاء الواقع في ٢٢ شباط ١٩٩٥ .  
واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

لسخة / إلى الجريدة الرسمية / مع نسخة من  
الإرادة الملكية السامية .

نحن الحسين الأول ملك المملكة الأردنية  
الهاشمية ، بمقتضى الفقرة الثالثة من المادة  
( ٧٨ ) من الدستور نصدر ارادتنا بما  
هو آت : -

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم : ٥١ / ١٣ / ٤٨٠٣

التاريخ : ٣ / ١ / ١٤١٦ هـ

الموافق : ١ / ٦ / ١٩٩٥ م

دولة رئيس مجلس الاعيان

معالي رئيس مجلس النواب

ابعث اليكم بنسخة من الإرادة الملكية  
السامية المتضمنة دعوة مجلس الأمة إلى  
الاجتماع في دورة استثنائية اعتباراً من ٨ /  
٦ / ١٩٩٥ من أجل اقرار الأمور الواردة .  
واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء

لسخة / إلى الجريدة الرسمية ، مع نسخة  
الإرادة الملكية السامية

نحن الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ( ٨٢ ) من الدستور نصدر ارادتنا بما هو آت : -

يدعى مجلس الأمة إلى الاجتماع في دورة استثنائية اعتباراً من ٨ / ٦ / ١٩٩٥ من أجل اقرار  
الأمور التالية : -

١ - أ - قانون مؤقت رقم ( ٢ ) لسنة ١٩٧٩

قانون رخص المهن

ب - قانون مؤقت رقم ( ٣٣ ) لسنة ١٩٨٩

قانون معدل لقانون رخص المهن

٢ - قانون مؤقت رقم ( ١ ) لسنة ١٩٨٣

قانون نقابة الصحفيين

٣ - أ - قانون مؤقت رقم ( ٦١ ) لسنة ١٩٧٩

قانون الأحوال الشخصية

ب - قانون مؤقت رقم ( ٢٥ ) لسنة ١٩٧٧

قانون معدل لقانون الأحوال الشخصية

هكذا في الأصل

- ٤ - قانون مؤقت رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٦ القانون المدني
- ٥ - أ - قانون مؤقت رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٨  
قانون الضمان الاجتماعي
- ب - قانون مؤقت رقم (٣٧) لسنة ١٩٧٩  
قانون معدل لقانون الضمان الاجتماعي
- ٦ - مشروع قانون الكسب غير المشروع لسنة ١٩٩٠ م .
- ٧ - أ - مشروع قانون العمل لسنة ١٩٩٣ .  
ب - قرار مجلس الوزراء المؤرخ في ١٩٩٤ / ٢ / ٥ والمتضمن إضافة الفقرة (ج) إلى المادة (١٠) من مشروع قانون العمل .
- ٨ - مشروع قانون حماية البيئة لسنة ١٩٩٤ .
- ٩ - مشروع قانون لقابة الفنانين لسنة ١٩٩٤ .
- ١٠ - مشروع قانون المقاطعة الاقتصادية وحظر التعامل مع العدو لسنة ١٩٩٥ .
- ١١ - مشروع قانون الانتخاب لمجلس النواب لسنة ١٩٩٥ .
- ١٢ - مشروع قانون معدل لقانون سلطة المياه لسنة ١٩٩٥ .
- ١٣ - مشروع قانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٩٥ .
- ١٤ - مشروع قانون معدل لقانون الضريبة العامة على المبيعات لسنة ١٩٩٥ .
- ١٥ - مشروع قانون الاستثمار لسنة ١٩٩٥ .
- ١٦ - مشروع قانون معدل لقانون الشركات لسنة ١٩٩٥ .
- ١٧ - مشروع قانون معدل لقانون مؤسسة المدن الصناعية لسنة ١٩٩٥ .
- ١٨ - مشروع قانون الاتحاد العام للمزارعين الأردنيين لسنة ١٩٩٥ .
- ١٩ - مشروع قانون الكهرباء العام لسنة ١٩٩٥ .
- ٢٠ - مشروع قانون معدل لقانون السير لسنة ١٩٩٥ .
- ٢١ - مشروع قانون الاتصالات لسنة ١٩٩٥ .
- ٢٢ - مشروع قانون مركز الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان لسنة ١٩٩٥ .
- ٢٣ - الاقتراح المتعلق بتعديل النظام الداخلي لمجلس النواب .
- ٢٤ - بحث الاسعار والسياسة التموينية .
- ٢٥ - بحث القضايا المتعلقة بالحريات العامة وحقوق المواطنين .
- ٢٦ - بحث موضوع الملكية الاردنية .
- ٢٧ - بحث الاسئلة والاقتراحات برغبة المقدمة من السادة النواب .

١٩٩٥ / ٥ / ٢١

وزير الداخلية

رئيس الوزراء

( وهنا جلس الجميع )

معالي رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

وعلى بركة الله نبدأ هذه الدورة الاستثنائية ، وبداية الزملاء الأفاضل اسمحوا لي ان ارحب بكم جميعاً في أول لقاء لنا في هذه الدورة الاستثنائية ، راجياً لأعمال مجلسنا النجاح والرشاد . الزملاء الأفاضل جدول أعمال هذه الدورة الاستثنائية مكثف ويحتوي على العديد من القوانين والمواضيع وجميعها مهم ، لكننا سنحاول إعطاء الأولويات حسب عمل اللجان والتأجيلها ، راجياً من جميع الزملاء الأفاضل ومن الاخوة رؤساء ومقرري اللجان وأعضاءها بذل أقصى الجهد في سبيل انجاح هذه الدورة لانجاز أكثر ما يمكن انجازه ، ولرجو من الله العون والسداد . الشيخ حمزة منصور تفضل .

السيد حمزة منصور :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

الاخوة الزملاء

ابتهاداً أود أن أذكر دوئماً ثقلة بالمرضية التي تقدمت بها موقعة من ( اربعة وأربعين ) نائباً منكم في نهاية الدورة العادية الثانية تطالبون عقد دورة استثنائية ينتم فيها الأمور التي يراد بحثها وفقاً للفقرة ( ٢ ) من المادة ( ٨٢ ) .

وحين تقدمتم بالمرضية ولما انتهت الدورة

العادية كنتم تدركون أهمية أن يبقى مجلسكم فاعلاً ومؤثراً باعتباركم السلطة التي ربطت بها مهمتا الرقابة والتشريع . وكان يفترض أن تترك الحكومة جيداً مغزى هذا الطلب المبكر ومضمونه وكان يفترض أن تعقد هذه الدورة في وقت متقدم على هذا التاريخ ووفقاً للمريضة التي تقدمت بها الاغلبية المطلقة لمجلس النواب . ولدى دراسة جدول الأعمال المرفق بالارادة الملكية تبين ما يلي :-

- ١ - إن الارادة الملكية جاءت بمقتضى المادة ( ٨٢ ) ولم تشر إلى أي من الفقرتين ( ١ ) أو ( ٢ ) .
- ٢ - لقد استبعد من جدول الأعمال بند هام يتعلق بالقضايا الوطنية ويحمل رقم ( ٧ ) في المريضة المقدمة من الأغلبية المطلقة لمجلس النواب .
- ٣ - لقد اشتمل جدول الأعمال على عدد من القوانين ومشاريع القوانين التي لم تتضمنها عريضة النواب .

وفي ضوء ما ذكر فأنتي أتساءل ومحي الكفرون ، هل عقدت هذه الدورة بناء على الرغبة الملكية أم بناء على طلب الأغلبية المطلقة لمجلس النواب ؟ فإن كان بناء على الفقرة ( ١ ) فلجلالة الملك الحق في أن يدعو إلى دورات استثنائية متى شاء وللمواضيع التي يريد .

أما إن كانت بناء على الفقرة ( ٢ ) فمن حق الأغلبية النيابية التي تقدمت وفي وقت مبكر جداً الطلب بمعد الدورة الاستثنائية

هكذا في المحضر

متضمنة جميع الأمور التي انطوت عليها عريضتهم وأن لا يضاف إليها أي أمر آخر لم يرد في العريضة . ولقد تقدمت باسم نواب جبهة العمل الإسلامي بمذكرة إلى معالي رئيس مجلس النواب بمذكرة بحق النواب ، أن تعقد الدورة بناءً على عريضتهم .

إن عملية الدمج بين الفترتين ١ و ٢ مستبعدة دستورياً لأن الدستور حدد الحالات التي يدعى فيها مجلس الأمة لدورة استثنائية .

كما أن استبعاد بند هام من عريضة النواب كان الموقعون عليها يدركون أهميته جيداً يعتبر أمراً غير دستوري ولا أرى أن من حق الحكومة أن تلغي إرادة الأغلبية النيابية المستندة إلى الدستور بحجة أن هذا البند غير محدد فالنص الدستوري يقول : « تبين فيها - أي العريضة - الأمور التي يراد بحثها » والقضايا العامة هي مظلة لكل القضايا التي تهم الوطن والأمة وفي حال إلغاء هذا البند يصبح من المنطوق على المجلس الكريم بحث أي قضية عامة هامة باعتبارها غير متضمنة في جدول الأعمال حتى ولو كان هناك ما يهدد الوطن والأمة .

كما أن مشاريع القوانين التي أدركت الحكومة مدى حساسية نواب الشعب إزائها هذه الحساسية التي ظهرت أوضح ما يكون في الجلسة غير الرسمية في قاعة الصور والتي عبرت من خلالها الأغلبية النيابية عن رفضها لهذه المشاريع ، هذه المشاريع تعتبر استفزازاً للنواب ، ونجاهلاً لرأيهم .

وفي ضوء ما ذكر فإنني اعتبر هذه الدورة غير دستورية بشكلها الحالي وإطالب زملائي احتراماً للدستور واحتراماً لمجلسهم الموقر أن يعتبروها غير دستورية وأن تنحصر في ما تضمنته عريضة النواب . وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، قبل أن أعطي الدور للزميل بسام حدادين أرجو من رجال الإعلام والصحافة ، لقد حدد المجلس موقع لرجال الإعلام والصحافة أرجو أن يلتزموا بهذا الموقع خلف الدسك الموجود في نهاية المقاعد ، لأن عمل هذا المجلس يحتاج إلى تركيز واثبات شديد وأرجو أن لا اضطر إلى إخراج الجميع إذا كانت هذا التواجد الكثيف لرجال الإعلام يسبب فرضي وإرباك لعمل هذا المجلس ، أرجو من الجميع الالتزام في مقاعدهم وعدم التجوال بين مقاعد النواب ، الاستاذ بسام حدادين تفضل .

السيد بسام حدادين : شكراً سيدي الرئيس .

سيدي في كل دورة استثنائية هذا النقاش يحصل بيننا حول دستورية وعدم دستورية الجلسة ، من جهة النواب يطالبون بمناقشة مجموعة من القوانين وتنسيب الحكومة يفتل بعض هذه التنسيبات أو يضاف لها تنسيبات أخرى ، سيدي اختصاراً للنقاش وحتى نكون على بينة ، أقترح بأن يحال هذا الموضوع برمته إلى المجلس الأعلى لتفسير الدستور كي نخرج من هذه الاجتهادات النيابية في كل مرة ، نحن نقول بأن هذا غير

تحدد الموضوعات بعريضة موقعة منها .

كما وأناط الدستور بموجب الفقرة الأولى من المادة ( ٨٢ ) تحديد الموضوعات في الدورة الاستثنائية في حالة عدم تقدم الأغلبية المطلقة بهذه العريضة ، دل على ذلك تقسيم المادة ( ٨٢ ) إلى ثلاث فقرات ، تحدثت ( الثالثة ) عن عدم جواز الخروج في الدورة الاستثنائية عن الموضوعات المدرجة في جدول أعمال الدورة الاستثنائية ، وتحدثت ( الأولى ) عن حقه من حيث الشكل والموضوع ، وتحدثت ( الثانية ) عن حقه من حيث الشكل .

كما وأناط الدستور بالملك الولاية على مجلس الأمة من حيث الموضوع وفي حالة الانتهاء حيث يشترط موافقته على قرار مجلس الأمة ، وتحديد موضع الرفض أن وقع ، وهذا ما دلت عليه المادة ( ٢٥ ) من الدستور .

معالي الرئيس ... الزملاء المحترمين

وتأسيساً على ما سبق فإن انعقاد الدورة الاستثنائية الحالية بجدول الأعمال المرفق غير دستوري من حيث الموضوع لا من حيث الشكل للأسباب التالية :

١ - لأن فيه خلطاً في الموضوع بين الفقرة ( ١ ) والفقرة ( ٢ ) من المادة ( ٨٢ ) من الدستور ، وهذا يؤدي إلى تنازع الاختصاص ، وسلب إرادة مجلس الأمة فيما يراه من موضوعات تم شطبها من مذكرة أغلبية المطلقة الموقعة على العريضة .

دستوري ولسمع آراء أخرى تقول هذا دستوري أو الحكومة تقول هذا دستوري ، دعونا نحتكم إلى المجلس الأعلى لتفسير الدستور ليقول كلمته الفصل في هذا الموضوع وشكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور أحمد الكوفحي .

الدكتور أحمد الكوفحي :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس .. الزملاء المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد

معلوم أن مجلس النواب هو سيد نفسه ، وولايته على نفسه مطلقة من حيث الموضوع ولهذا جاء ذكره في المادة الأولى من الدستور ونظام الحكم فيها لياي ملكي ورأسي ، وعزز هذه الولاية ما جاء في الفقرة الأولى من المادة ( ٢٤ ) « الأمة مصدر السلطات » .

وقد أناط الدستور بالملك بمقتضى الفقرة ( ٢ ) من المادة ( ٣٤ ) دعوة مجلس الأمة إلى الاجتماع في الدورة العادية وكذلك افتتاحه وتأجيله وفضه ، وهذه ولاية من حيث الشكل لا من حيث الموضوع .

وأناط من حيث الشكل أيضاً دعوة مجلس الأمة إلى الانعقاد في الدورة الاستثنائية بمقتضى الفقرة ( ٢ ) من المادة ( ٨٢ ) من الدستور ، وترك للأغلبية المطلقة من النواب

والقول بأن ما تم شطبه يتعلق بأمر غير محددة منقوض من حيث الشكل ومن حيث الموضوع ، حيث أن قرار الأغلبية بأدراجها لا معنى له إلا أنه محدد ، وهو صاحب الولاية في تحديده .

٢ - لأن الموضوعات التي حشرتها الحكومة في جدول أعمال الدورة الاستثنائية لم تجد بعد توقيع الأغلبية المطلقة من مجلس النواب للعريضة ، ولكنها كانت قائمة لأغلبه المطلقة لها لا معنى له إلا استبعادها قصداً ، وأما الموضوعات التي تجد وترأها الحكومة ضرورية فيمكنها أن تعقد لها دورة استثنائية خاصة بموجب الفقرة ( ١ ) من المادة ( ٨٢ ) من الدستور .

٣ - وأخيراً فإن ما حشره الحكومة هو مرفوض من الناحية الشرعية ، والأمر الشرعي الولاية فيه لله المعبود والرسول ، ﷺ ، المتبوع فولاياتهم فوق كل الولايات لنا جميعاً ، لأننا لو من بلا اله إلا الله وإن محمد رسول الله ، وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الاستاذ عبد الكريم الدهمي .

السيد عبد الكريم الدهمي : أو هكذا أفسر قصد الزملاء لكن الدورة دستورية لماذا ؟ أولاً : في كل الحالات ، يعني في الحالتين الفقرة ( ١ ) والفقرة ( ٢ ) من المادة ( ٨٢ ) ، جلالة الملك هو الذي يدعو مجلس الأمة إلى الانعقاد في دورة استثنائية ، سواء

اكانت الدعوة بمقتضى الفقرة ( ١ ) من المادة ( ٨٢ ) أو بمقتضى الفقرة ( ٢ ) منها ، ولكن الدستور أراد من التفصيل اعطاء السلطة التنفيذية هذا الحق ، وهي التي تدير شؤون الدولة ، واعطى السلطة التشريعية أيضاً مثل هذا الحق ، لأنها هي المختصة بالتشريع ، أنا من الموقعين على العريضة التي وقعها الأغلبية التي طلبت الدورة الاستثنائية ، ولكنني اعتقد مع توقيعها عليها وموافقتي عليها أنه لم يشطب منها سوى البند الذي أشار إليه الزميل المتحدث بند مناقشة الأمور العامة الوارد في العريضة وهو بند واسع قد يشمل أي شيء ، أي شيء تستطيع أن تصفه وأن تضعه تحت كلمة الأمور العامة ، عندئذ تنتفي عن الدورة صفة الاستثنائية وتصبح دورة عادية ، هذا أمر تقديري من حق الجميع أن يجتهد فيه ، من حق الحكومة أن تجتهد فيه ، من حق كتائب أن اجتهد فيه من حق أي زميل غيري من النواب أن يجتهد فيه ، أيضاً قد يحصل تلاقي لأرادتين ، لا يجوز القول بأن الدعوى بموجب المادة ( ٨٢ ) دون أن تشير الإرادة السامية إلى أن الدعوى بمقتضى الفقرة ( ١ ) أو بمقتضى الفقرة ( ٢ ) تكون عندئذ الدعوى غير دستورية ، هذا غير وارد أيضاً ، لأنه قد يحصل تلاقي الإرادتين ، إرادة السلطة التنفيذية المتمثلة بجلالة الملك وإرادة السلطة التشريعية المتمثلة بعريضة تقدمها أغلبية أحد المجلسين ، وقد يكون من المناسب عند تلاقي الإرادتين معالي الرئيس والأخوة الزملاء أن يرد في الإرادة الملكية السامية الأمور المطلوبة من أغلبية النواب

والأمور المراد بحثها من السلطة التنفيذية هذا أمر لا اعتقد أن به مخالفة للدستور ، لأن السلطة التنفيذية ربما يكون لديها أمور بمقتضى الفقرة ( ١ ) تريد عقد دورة استثنائية ، والسلطة التشريعية لديها أمور تبينها في العريضة ، هل تعقد دورة استثنائية بناءً على رغبة السلطة التنفيذية بمقتضى الفقرة ( ١ ) من المادة ( ٨٢ ) ، ثم لنفرض ثم نقول : تعقد دورة استثنائية ثانية بناءً على طلب أغلبية النواب في العريضة .

اعتقد أن هذا الأمر صعب ومستحيل ، وذلك عند تلاقي الإرادتين ، إرادة السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية لا مانع من أن تعقد دورة واحدة لختلاف القضايا المراد بحثها من السلطة التنفيذية والمراد بحثها من السلطة التشريعية واعتقد أن الأمر دستوري ولو أنه ليس لنا الحق أن نفسر أحكام الدستور إنما لجهد كما قلت أنا لي اجتهادي في هذا الموضوع وغيري قد يكون له اجتهاد مخالف ، أنا اعتقد أن الأمر دستوري لكن ربما اقتراح الزميل بسام خي لخلص لأنه في كل دورة استثنائية عم يفتح هذا الأمر و حتى نخلص وإذا رأيت الحالة الأمر أنا التي على اقتراح الأخ بسام ولو أنه بالنسبة لي الموضوع واضح وبالنسبة لي مقتنع أن الأمر دستوري أنا التي مع ذلك كله على اقتراح الأخ بسام بإحالة الأمر إلى المجلس العالي لتفسير الدستور ، وإن لخلص من النقاش وننتقل إلى جدول الأعمال ، ولذلك اقترح وقف النقاش معالي الرئيس بعد التصويت على اقتراح الأخ بسام ، وشكراً معالي الرئيس .

إن الأغلبية التي تحدث عنها الأخ حمزة منصور و أريد أن أذكر الأخ حمزة أن عدد من الذين وقعوا كتبوا مذكرة تحفظ على بعض ما جاء في المذكرة ، والتحفظات جاءت لبعض القوانين وبعض التوقيعات . الأخ حمزة منصور

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، يمتنهي التقدير لاقتراحك لكن هذه القضية قضية مهمة جداً وتعلق بإزالة الشبهة عن هذه الدورة إن كانت دستورية وإن كانت غير دستورية فنحن مجلس النواب احرص ما نكون على الدستور ولحن جزء من حماية الدستور وعلينا أن نتحقق من هذا الموضوع ولنعطي هذا الوقت للنقاش ، هناك بعض الزملاء الذين يرغبون في الحديث في هذه النقطة وإن كنت أرغب أنا افتقال باب النقاش معك ، الاستاذ عبد الهادي الجبالي .

السيد عبد الهادي الجبالي : شكراً معالي الرئيس . حقيقة أن الهدف من عقد هذه الدورة هو لمصلحة الوطن والمواطنين هذا هو الهدف الأساسي لعقد هذه الدورة أما أن تأتي ونحاول أن نظلي عليها عدم دستورية في الوقت الحاضر ، يمكن فيه شيء مقصود أكثر ما أعلن في هذه الجلسة ، لأنه كان فيه اشاعات طويلة قبل انعقاد الجلسة ، أريد أن اعلق على قضيتين : أريد الأخ أبو فيصل على أن فهمي إلى المادة ( ٨٢ ) من الدستور تعطي الحق كاملاً إلى جلالة الملك ، ويمكن دمج ( أ ) و ( ب ) من المادة ( ٨٢ ) ولا داعي إلى إرسالها إلى تفسير الدستور لأنها واضحة اعتقد .

إن الأغلبية التي تحدث عنها الأخ حمزة منصور و أريد أن أذكر الأخ حمزة أن عدد من الذين وقعوا كتبوا مذكرة تحفظ على بعض ما جاء في المذكرة ، والتحفظات جاءت لبعض القوانين وبعض التوقيعات . الأخ حمزة منصور

قال يجب أن تتعد هذه الدورة قبل الموعد الذي تم عقدها فيه ، حقيقة الحق لجلالة الملك ان يرى الوقت المناسب لعقد هذه الدورة ، وقسم من النواب تحفظوا على عقدها في وقت معين ، الأغلبية الذي جاءت في المذكرة تحفظت على بعض ما جاء في المذكرة .

والنقطة الأخيرة ان بند المادة ( ٢٥ ) من الإرادة الملكية ، بحث القرار المتعلق بالحريات العامة وحقوق المواطنين ، يعني ماذا تريد أعم من هذه المادة لبحث قضايا المواطنين في هذه الدورة ، وأريد ان اقول ان هذه المرة الأولى في الدورات الاستثنائية التي يتم فيها بحث الأسئلة والاقتراحات برغبة ، ويتم فيها بحث حقوق المواطنين ولو أنها دورة استثنائية ، انا أؤيد ان يتم اخلاق المناقشة والسير في جدول الأعمال ، وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، السيدة توجان فيصل .

السيدة توجان فيصل : أنا مع أن الدورة بهذه الصيغة غير دستورية ، لكن لا احد منا سوف يحسم هذا ، ومع اذن ان نحال مرة وإلى الأبد إلى المجلس العالي فتصبح قاعدة نرجع إليها ، لكن الذي اقول :

إذا قلنا بتطابق الارادتين او اجتماع الارادتين فهذه كان يجب أن تتضمن كامل ما طلب النواب ويضاف اليه ما تريده الارادة الاخرى للسلطة التنفيذية ، لا أن يتم حذف بعض ما يريده النواب ويضاف إليها ، انا ارى ان التقرب الآن يجب ان لا يقع فقط ضمن المجالات الدستورية ، وقد يأتي قرار المجلس العالي ايضاً ، قرار له ابعاد ايضاً نحن نتحفظ عليها وان كنا مضطرين للقبول بها ضمن الدستور الحالي ، اذن اقول :

نحن كنواب لا نزال عملياً إرادتنا بيدنا ، ونحن قائمين على اعمالنا ، في هذا السياق

لستطيع ان نفعل شيء محدد ، هذه القائمة تتضمن الكثير مما طلبنا بحثه وتتضمن بعض ما تعمدنا ان لا نطلب بحثه ، وبالتحديد اقول هي البند العاشر مشروع قانون المقاطعة الاقتصادية وحظر التعامل مع العدو ، هذا القانون نستطيع ان نضعه في اخر جدول اعمالنا ، ولان الجدول طويل ، وبالكافة نغطي ما في الجدول ولن نصل اليه ، فأنا اقترح على زملائي ويل وأتمنى وارجو ان نضع هذا القانون الخطير في آخر جدول اعمالنا تأجيل شيء هذا ، لنقل حتى ان نوافق عليه تأجيل امر كهذا ، هو بحد ذاته خدمة وطنية لمزيد من الترويض انه قانون تاريخي سوف نحاسبنا عليه قرون قادمة ليس فقط اجيال قادمة ، فرجائي ان نضعه وهو اضيف على جدولنا في النهاية ولبدأ بما طلبنا نحن وبارادتنا سنكون هكذا عملياً اسناد الفسنا وشكراً .

معالي رئيس المجلس : فقط سيدة توجان من يضع جدول الأعمال هي الرئاسة ومكتب الرئيس وهو صاحب الحق في وضع جدول الأعمال وددت أن أوضح هذا .

القضية الثانية. أن تفسير الدستور وما يصدر عن المجلس العالي لتفسير الدستور ، يعتبر جزءاً من الدستور ، ونحن كنواب الأمة نحن جزء من حماية الدستور ولا نستطيع بأي شكل من الأشكال أن نتحفظ على الدستور ، أرجو توضيح هذه النقطة ، الاستاذ عبد العزيز جبر .

السيد عبد العزيز جبر :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس . أؤيد بما جاء في كلام الأخ حمزة منصور وكل كلمة بما ورد في كلمته .

٢ - إن هذه الدورة الاستثنائية انعقدت بموجب البند الثاني من المادة ( ٨٢ ) والتي نصها كالتالي : ( يدعو الملك مجلس الأمة للاجتماع في دورة استثنائية ايضاً متى طلبت ذلك الأغلبية المطلقة لمجلس النواب بمرضىة موقعة منها تبين فيها الأمور التي يراد البحث فيها ) .

وبما أن مجموعة من النواب عددهم ( أربعة وأربعون ) نائباً قد وقعوا على عريضة وحددوا فيها المواضيع التي يريدون البحث فيها فيكون بحكم المؤكد ان هذه الدورة تتمعد بموجب هذا البند من المادة الدستورية ( ٨٢ ) .

٣ - وبما أن الأغلبية المطلقة من مجلس النواب قد بينت آرائها ومبرراتها في تحديد المواضيع التي تريد البحث فيها إلا أن الحكومة خالفت مخالفة واضحة في الزيادة على جدول أعمال الدورة بوضعها مواد قانونية ومشاريع قوانين لا يرغب المجلس في بحثها ولو أراد بحثها لوضعها على جدول حين قدم عرضته المذكورة .

٤ - إن الإرادة الملكية الوازدة في الدستور وفي المادة ( ٨٢ ) وفقرة ( ١ ) تختلف تمام الاختلاف عنها في الفقرة ( ٢ ) من نفس

هكذا عبد العزيز جبر

المادة، والجمع بينهما في اعتقادي لا يجوز لأن المشرع لم يقصد الجمع ولو قصد ذلك لما استعمل كلمة أيضاً في البند (٢) حين نص على ما يلي ( يدعو الملك مجلس الأمة للاجتماع في دورة استثنائية أيضاً فاستعمال هذه اللفظة تثبت أن المشرع قد عاد عن بحثه في الأمر في المادة (٨٢) فقرة (١) إلى أمر آخر وموضوع مختلف في الفقرة (٢) .

هـ - وبذلك تكون الحكومة قد خالفت الدستور في ظني مخالفة صريحة . وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ،  
معالي نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم .

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم :

بسم الله الرحمن الرحيم

حاول زميلنا أو أكثر أن يدخل في نفسية الحكومة وهو الأمر الذي اعترض عليه ، ويقول أن هذه الحكومة حاولت استغلال النواب وهو تعبير مغلوط فيه استغلال النواب هذه الحكومة جاءت بأرادة أغلبية النواب ، وهي تحرم هذه الإرادة وتحاول ما استطاعت أن تستعمر خاصية على إرادة هذه الأغلبية ، وبالتالي فإن القول بأن الحكومة تحاول استغلال النواب ، قول مردود مردود مردود ، أن هذه الحكومة تدرك بوعي مفرى العريضة التي قدمها الأخيرة النواب وتلتزم بها وتلتزم بالدستور أيضاً ، عندما تحدث الدستور عن الدورة الاستثنائية لم يرد أن تكون

دورة عادية ، وضع لها إطار للتفريق بينها وبين الدورة العادية ، وعلى أنها محصورة في أمور محددة ، فإن جاء أمر مطلق يشمل كل الأمور في هذا الوطن لم تعد دورة استثنائية ، أن ذكر كلمة قضايا المواطنين تعني كل شيء في هذا الوطن ، فليس هناك أمر يبحثه هذا المجلس أو تقوم به هذه الحكومة إلا وهي قضية من قضايا المواطنين وبالتالي لم يعد الأمر أمر محدداً لدورة استثنائية ، فكأننا قلنا دورة عادية أخرى ، هذا هو الذي أدعى إلى أن لا يوضع هذا الأمر مع أن هناك موضوعاً آخر يستطيع أي زميل أن يطرح من خلاله أمر يتعلق بحقوق المواطنين ويلتزم بها ، وهذا هو المعنى الذي يتعلق بحقوق المواطنين ويلتزم بها ، وهذا هو المعنى الذي تحدثنا عنه في الدورة الاستثنائية ، وأنا أشارك اخي معالي الأستاذ عبد الكريم الدغمي في لقاء الارادتين ، عندما نتحدث لغة عربية يستطيع أن يقوم بالعمل فلان وفلان تعني أن الاثنين يستطيعون القيام بالعمل معاً ، وعقدت الدورة الاستثنائية السابقة لهذا المجلس يمثل هذا النص ولم تثر عملية الدسترة ولم يأخذ المجلس بذلك ، لنعد إلى الدورات الاستثنائية السابقة للمجلس السابق ولهذا المجلس . كيف كانت تعقد الجلسات فيه الدورات الاستثنائية ، ثم يذهب البعض إلى القول أن الإضافات لا يرغب المجلس ببحثها ، من قال إن المجلس لا يرغب ببحثها ؟

إن لم يرغب المجلس في بحثها عندما تعرض عليه لا يبحثها أو يؤجلها ، لأن الدورات الاستثنائية لا تكمل كامل جدول

اعمالها ، خاصة إذا ما عرفنا أن معظم هذه الإضافات هي قوانين مؤقتة موجودة في مجلس النواب معظم عام (١٩٦٦) وما بعد ذلك ، وهناك أمر أصبر عليه الزملاء النواب وخاصة بعض المعترضين وهو ما يتعلق بقانون الاثراء غير المشروع ، والدعوة إلى أن هناك تأخيراً فيه ولا بد من الإسراع فيه حتى تكون هناك رقابة على أي ثروة تأتي من أي مصدر غير مشروع .

أن القضايا المطروحة على هذه الدورة ، قضايا من الأهمية لمصلحة الوطن بحيث لا تحمل أي تأخير ، أتمنى على المجلس الكريم أن تدخل في الموضوع وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ،  
الأستاذ المعكور .

السيد عبد الرحيم المعكور :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس . حقيقة يعني أنا انظر إلى أن النقاش حول هذه القضية ليس المقصود منه تضييع وقت ، وإنما المقصود كما ذكر معاليكم تثبيت عرف وينتهي الموقف بعده إلى الأبد ، وهذه القضية كما ذكر أكثر من زميل والتي تروى في أكثر من دورة استثنائية فما الذي منع الحكومة أن تكتب في بداية النص بناءً على المادة (٨٢) فقرة (١) وفقرة (٢) كذا كذا حتى الأخير ، حتى نخرج من أجل أن تسند الحكومة الإرادة الملكية إلى نص ، أما أن تتركها على المادة (٨٢) هكذا ، فمن حقي أن أجتهد في التأويل ومن حق أي زميل

أن يجتهد في التأويل ولما كان الأمر من حيث المبدأ أن الدورة انعقدت بناءً على عريضة مقدمة ، فأيضاً حقي أكثر في أن أقول أن هذه الدورة لو لم تكن هناك عريضة لما انعقدت أيضاً هذه الدورة ، هذه قضية .

القضية الثانية بناءً عليها أن الحكومة يجب أن تنقيد بما ورد في العريضة كاملة ، صحيح أن الموضوع الآخر كما ذكر الزملاء ومعالي أبو عصام أنه موضوع عام ، لكنني اعتقد أن الفقرة الثالثة لا تليق بهذا الموضوع ، فلو ورد هذا الموضوع في نص الإرادة لما كان مستثنى ، لا يجوز مجلس الأمة أن يبحث في أي دورة استثنائية إلا في الأمور المعنية في الإرادة التي انعقدت تلك الدورة بمقتضاها ، فلو ورد النص في الإرادة لما كان هناك مانع من بحثه ، وبناءً عليه فأنتي أرى مع قناعاتي العامة بأنه لا داعي أن يحال إلى مجلس التفسير ، لأن القضية واضحة ، لكنني أعتقد أنه كان على الحكومة أن تسند الإرادة الملكية إلى فقرة من الفقرتين الأولى أو الثانية وبهذا تنهي الجدل ، وعلى هذا الأساس أنا أقول نتيجة الخلاف والزيادة أن الدورة غير دستورية من هذه الزاوية وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ،  
الأستاذ مفلح الرحيمي .

السيد مفلح الرحيمي : لقد جاء جدول أعمال هذه الدورة معالي الرئيس ، أقصد الدورة الاستثنائية منسجماً مع مطالب الزملاء النواب وأنا أحد الموقعين على طلب دورة

هكذا حد الأص

استثنائية، وقد وردت جميع القضايا التي طلبها الزملاء باستثناء القضية التي اثارها الرميل حمزة منصور والتي يمكن أن تعالج ولدخل اليها من خلال البند ( ٢٥ ) من جدول اعمال الدورة الاستثنائية التي تنص على حقوق المواطنين والحريات العامة، أنا باعتقادي وجازماً أن هذه الدورة مميزة عن الدورة الاستثنائية السابقة، لأنها جاءت ملئة بكافة مطالب النواب التي طلبوا فيها المواضيع التي طلبوها فمن هنا فإن هذه الدورة الاستثنائية دورة دستورية وجاءت متنسجمة مع الدستور، وأنا أقيد ما ذهب به الرميل ابو سهل باعتبار أن هذه الدورة الاستثنائية وإغلاق باب النقاش وشكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ،  
الدكتور الزين .

الدكتور محمد عضوب الزين : شكراً  
معالي الرئيس .

أولاً : أود أن اذكر الزملاء الافاضل بأن الاجاز بالدورة العادية الماضية لم يكن على ذلك المستوى الذي يرضي المواطن وهذا ربما ما يلمسه الكثير من الزملاء من خلال قواعدهم الانتخابية، والتي ارى وعلى مدى ( ست سنوات ) ماضية في كل دورة استثنائية، ان كان المجلس الحادي عشر أو مجلسنا هذا، في بداية هذا الأمر كدورة استثنائية يطرح هذا الأمر، علماً بأنني أرى أن هذا الجدول الذي وصل إلى رقم ( سبعة وعشرين ) لو استمرت الدورة الاستثنائية لبداية العام القادم لن ننهي هذه القوانين، علماً بأن ما

يريد عن ( عشرة ) قوانين ذات مساس مع الوطن والمواطنين، لذلك كم اتنى من الحكومة الرشيدة ان تبدي رأيها حسب ما تفضل به رئيس اللجنة القانونية لتقطع الشك باليقين ولبدأ بهذه الدورة بهمة لكي حقيقة يرضي الوطن والمواطن وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ،  
الحكومة تبدي رأيها بماذا ؟

الدكتور محمد عضوب الزين :  
مواقفتي على أن يحال إلى المجلس المعالي .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ هاشم  
الدباس .

الدكتور هاشم الدباس : اقسماً منذ تسلمنا مهمتنا على احترام الدستور والحفاظة عليه، لقد طالب النواب بمقد دورة استثنائية رغبة منهم في الجاز القوانين تهم المواطنين، وخوفاً منهم ان لا تكون هناك دورة استثنائية مما يلغى الفرض على الجاز القوانين التي تهم المواطن والوطن .

ان المادة ( ٨٢ ) من الدستور واضحة وجلية ولا لبس بها، فلقد اعطت الحق لصاحب الجلالة الملك المعظم بدعوة دورة استثنائية وهي ليست مناقضة لدعوة مجلس النواب في دورة استثنائية وهي متوافقة معها، وهذا لا يعني أنه لو لا النواب طالبوا بدورة استثنائية لما كان هناك دورة استثنائية، نحن استبقنا الحوادث كنواب ووقفنا على دورة استثنائية، وهذا لا يعني بالحقيقة ان الحكومة

ليست لها النية في دعوة استثنائية . أما ما يتعلق بجدول الاعمال فهو من صلاحية السلطة التنفيذية ما دام ان الرغبة في دورة استثنائية لن تأتي قسراً من مجلس النواب ووضع هو جدول الأعمال .

لذلك أرى أن الدعوة لهذه الدورة الاستثنائية دستورية وان ما جاء في جدول اعمالها دستورياً وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الشيخ عبد الباقي  
جمو .

السيد عبد الباقي جمو : شكراً معالي  
الرئيس .

بعض الاخوان اشاروا إلى ( ست ) سنوات عندما تحدث عن الدورات الاستثنائية، أنا في هذا المجلس منذ ( ٢١ / ١٠ / ٥٦ ) لم تنتهي دورة عادية إلا واعقبها دورة استثنائية دون أن يتقدم احد من المجلس بطلب عقد دورة استثنائية، لأن الأصل في الدورة الاستثنائية أن تكون هناك بعض القوانين المستعجلة والضرورية لم يتمكن المجلس من دراستها واقرارها أن تعطى الفرصة لهذا المجلس ليتصرف إلى انهاء النظر واقرار مثل هذه القوانين دون أن يضاف أي شيء آخر إلى القوانين لأنها الفرصة الوحيدة لانصراف المجلس إلى العمل لانهاء مشاريع القوانين، وهذا المادة ( ٨٢ ) من الدستور الفقرة ( الأولى ) هي الأصل والحكم العام والحق في الدعوة إلى الدورة الاستثنائية هو فقط لجلالة الملك، ثم يستثنى بعد هذا الحكم العام حكم خاص لاعطاء الحق للمجلس بأن يطلب دعوة

المجلس إلى دورة استثنائية وأن يتقدم لأمر يراه هذا المجلس أو هذه الأكثرية بأنها ضرورية، ولكن الحكم الخاص لا يلغي الحكم العام فالتخصيص بعد العام لا يخصص العام، العام الحق لجلالة الملك بدعوة المجلس وأن يضمن الإرادة الملكية السامية الأمور التي يراها ضرورية ونحن نعلم ما هي الطريقة المثبتة في ابصال هذه الأمور الضرورية إلى هذا المجلس .

لذلك أقول أن الدعوة إلى هذه الدورة هي دعوى دستورية وهذا الانعقاد المقاد دستوري، لأن الحق الكامل هو لجلالة الملك، الفقرة ( الثانية ) عندما يقول : - يدعو الملك مجلس الأمة للاجتماع في دورة استثنائية ايضاً متى طلبت ذلك الأغلبية المطلقة لمجلس النواب بعرضة موقعة منها تبين فيها الأمور التي يراد البحث فيها .

ولكن هذه الفقرة لا تلزم الحكومة أو جلالة الملك أن يضمن الإرادة الملكية كل ما ورد في العرضة المقدمة من الأكثرية في مجلس النواب، ولذلك أنا أرى أن على هذا المجلس أن يستغل هذه الفرصة لانهاء القوانين الضرورية التي وردت في الإرادة الملكية السامية، حتى تقدم عملاً نافعاً لهذا البلد دون أن يضيع الوقت في الخطب، والمناقشات، اذا ارد تحويل هذا الأمر إلى المجلس المعالي لتفسير القوانين فليكن هذا فيما بعد، ولكن ليس على حساب هذه الدورة التي لا يمكن أن تنتهي من القوانين المعروضة علينا الآن حتى في خمس دورات اذا بقي الأمر على ما نحن عليه الآن وشكراً .

هكذا جاء الأمر

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ،  
الاستاذ ابراهيم شحدة .

السيد ابراهيم شحدة :

بسم الله الرحمن الرحيم

وان كنت لا اميل إلى التكرار ، إلا أنه لما  
له من أهمية للموضوع فأنني لا أرى بأساً من  
التأكيد على أنه من وجهة نظري وكاجتهاد  
فأنني مع امكانية الجمع بين فقرتي المادة ( ٨٢ )  
وامكانية صدور الارادة الملكية لتتضمن كل ما  
ورد في لائحة النواب وما ترى السلطة التنفيذية  
ضرورة عرضه على الدورة الاستثنائية ، ولا أرى  
كذلك وإن كنت نصحت بأن يكون هناك قدر  
من التدقيق وإن لا يستثنى من لائحة أو عريضة  
النواب شيء على الإطلاق ، إلا أنني لا أرى  
باستثناء بند الأمور العامة استثناء يفسر الغاية  
ويجعل من الأمر غير دستوري ولا أريد أن  
أكرر ما أوافق عليه بما ورد من وجهات نظر  
الأخوة النواب جميعاً لاختلافها أو تبانيها ،  
ولكن ما أريد أن أبرزه وعلى نحو واضح ، أنني  
للس اجماعاً وتوافقاً وموافقة من الجميع على  
نقطة واحدة مشتركة وهي دستورية هذه  
الجلسة وقانونيتها من حيث وبغض النظر عن  
الهدف سواء أكان ذلك لغاية أن يصدر عن  
الجلسة قرار بأنها غير دستورية أو لغاية أن يصدر  
عن الجلسة قرار بإحالة الأمر إلى جهة للتفسير  
أو لغايات الإقرار في جدول الأعمال ، فإن  
قدراً مشتركاً من الموافقة على دستورية هذه  
الجلسة وقانونيتها ولو لأحد هذه الغايات ،  
والذي يعني تناقضاً بين القول بدستورها إلى

حيد معين وعدم دستورها إلى حيد آخر ،  
ويؤكد ذلك ما يجب أن نذكره جميعاً ، وهو  
أن هذا المجلس هو الذي يملك حماية الدستور ،  
وذلك تفسيره ابتداءً وليس لأي جهة على  
الإطلاق أن تفسر شيئاً فسر المجلس بتطبيقه  
العملي وكما هو حال ديوان التفسير الخاص  
بالنسبة للأحكام القانونية التي يتعرض لها  
القضاء ، وفي الأحوال جميعاً فإنه وبانتظار أن  
يتم شيء من ذلك فمعنى ذلك أننا نقر  
بدستورية هذا القانون ، أو هذه الجلسة أو هذه  
الدورة على نحو أدق ، ومن الناحية الأخرى  
ومن حيث التطبيق العملي فإن القول بعدم  
دستورية الجلسة والحيلولة دون مناقشة ما ورد  
في الارادة يتناقض مع غرض النواب من ضرورة  
عقد دورة استثنائية لمناقشة قضايا يقولون بأنها  
هامة ، ولا معنى على الإطلاق بين أن أقول بأن  
هذه القضايا هامة ولا أريد مناقشتها لأنها لم  
تدرج جميعاً على جدول الأعمال ، فيكون  
المجلس بذلك قد طلب الشيء ونقيضه وعبر  
عن الحرص ونقيضه في أن واحد وهو ما لا  
أرى له محلاً ولا مكاناً ، ولأن الاستمرار في  
هذه الجلسة لأي من الغايات لا يتناقض مع  
امكانية إحالة الأمر إلى ديوان التفسير ، أو إلى  
امكانية استثناء أو تأجيل أو تبرير أو جدولة  
المواد المعروضة عليه ، وحتى لامكانية بحث امر  
من الأمور العامة والذي يعتبر متاح أكثر في ظل  
انعقاد الجلسة ومستحيلاً في ظل عدم انعقادها  
والقول بدستورها ، فأنني أرجو الاخوة ان  
يتسجم مع ذاتنا وننتقل إلى جدول الأعمال ،  
اقتراحاً متراضياً أرجو أن تتم الموافقة عليه ، مع

أنه تحصيل حاصل وهذا ما نفعله فعلاً وشكراً  
لكم .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ،

الزملاء الأفاضل تحدث ( ١٣ ) من الزملاء ،  
بقي ( ٩ ) من الزملاء يطلبون الحديث ، يعني  
إذا كان هناك وجهات نظر جديدة لم تطرح  
من قبل السادة الزملاء ، واعتقد ان كافة  
وجهات النظر قد احاط بها الزملاء الذين  
تحدثوا ، لغايات ان نكسب الوقت ، أرجو أن  
لنتهي عند هذا الحد إلا إذا كان هناك وجهة  
نظر جديدة ، الاستاذ خليل تفضل .

السيد خليل حدادين : شكراً معالي

الرئيس .

قد سمعت من معالي نائب رئيس  
الوزراء ما يشبه الالتزام بالناس قادرين على بحث  
القضايا العامة من خلال بند قضايا الحريات  
العامة وحقوق المواطنين ، أتمنى أن نسمع من  
رئاسة المجلس مثل هذا الالتزام ، وبالتالي نكون  
ككتاب قادرين على بحث القضايا العامة  
بالتفاف السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية  
وفي نفس الوقت ونحن نعلم جميعاً أن الدورة  
العادية لمجلس الأمة أربع شهور غير كافية ،  
وخاصة لدينا في الأردن كثير من القوانين المؤقتة  
والقوانين التي مر عليها مرور الزمن من  
الخمسينات تحتاج إلى تعديل ، وبالتالي اعتقد  
أن امامنا في الأردن ومن أجل مصلحة الوطن  
والمواطن الكثير من العمل في مجلس الأمة ، أن  
نعمل جميعاً كمجلس امة وكسلطة تنفيذية  
على تعديل الدستور في هذه النقطة بالذات وأن

معالي رئيس المجلس : فقط على الجزء

الأول من حديثك استاذ خليل ، حقيقة رئاسة  
المجلس تعدكم بأن تلزم التزاماً كاملاً في بنود  
جدول أعمال الدورة الاستثنائية التي وردت في  
الارادة الملكية السامية ، ولا تستطيع ان تخرج  
عن هذه البنود ، لكننا اذا اختلفنا على تفسير  
احد البنود ، يمكن ان تناقشه ونصل به إلى  
اتفاق عما يعني هذا البند من جدول أعمال  
الدورة الاستثنائية ، وقد تحدث الزملاء بما فيه  
الكفاية اعتقد ، نحن أمام وجهتين نظر وجهة  
نظر تقول في عدم دستورية الدورة وهذا حق  
للزملاء أن يطرحوا اراءهم ووجهة نظر أخرى  
تقول بأن هذه الدورة الاستثنائية دستورية ،  
والحقيقة أود فقط أن اذكر أن هذه الدورة  
استندت للمادة ( ٨٢ ) بنزولها لفقرة ( ١ )  
وفقرة ( ٢ ) والتي بنس هذه المادة نحن عقدنا  
الدورة الاستثنائية السابقة ، ايضاً اعتماداً على  
المادة ( ٨٢ ) . المادة ( ٨٢ ) بالفقرتين تحتوي  
رغبة الجهتين ، الجهة الأولى رغبة جلالة الملك ،  
والجهة الثانية رغبة الأكثرية المطلقة لمجلس  
النواب على عقد الدورة الاستثنائية ، هذه  
الارادة التي صدرت تعني النقاء بالرجعتين ،  
لكن الرأي أولاً واخيراً للمجلس الكريم .

لذلك أنا اعتقد أن هذه القضية محسومة  
في المادة ( ٨٢ ) من الدستور بأن الرغبة التقت  
في اصدار الارادة الملكية السامية وعلى هذا

هكذا حد الدين

الاساس دورتنا قد سبق وأرسلنا في هذا المجلس  
غرف بأننا قمنا في ممارسة اعمالنا خلال دورة  
استثنائية سابقة بناءً على هذه المادة ، اذا كان  
هناك لفظ دستوري حول هذا الموضوع فهناك  
آلية يمكن ان تتبعها نحن كمجلس النواب  
للتأكد من الدستورية ، أرجو من الزملاء  
الافاضل اذا كان لا يوجد أي وجهات نظر  
أخرى أن تنتقل وتدخل في جدول الأعمال ،  
السيد الأمين العام جدول الاعمال .

السيد الأمين العام :

٣ - الردود على الأسئلة :

١ - كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم  
( ١٠٧٣ ) تاريخ ٢ / ٢ / ١٩٩٥ ،  
جواباً على السؤال رقم  
( ٩٥ ) المقدم من سعادة النائب  
الدكتور نزيه العمارين .

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

تحية وبعد ،

أرجو توجيه السؤال التالي إلى الحكومة ،  
واعلام المجلس الاسباب الموضوعية التي ( دعت  
الجهات الحكومية المعنية إلى إحالة مشروع تلبية  
سد الكفرين ومشروع ترميم وصيانة قناة الملك  
عبد الله إلى شركات أجنبية .

واعلامنا كلفة هذين المشروعين . وشكراً .

النائب

الدكتور نزيه عمارين

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

الرقم : ٣ / ١٦ / ٢٥ / ٧٠٩

التاريخ : ١٨ / ٣ / ١٩٩٥ م

سعادة النائب الدكتور نزيه عمارين

أبعث اليكم صورة عن كتاب سيادة  
رئيس الوزراء رقم ( ١٠٧٣ ) تاريخ ٢ / ٢ /  
١٩٩٥ ، جواباً على السؤال رقم ( ٩٥ )  
المقدم منكم ، للاطلاع على مضمونه .

واستناداً لأحكام المادة ( ١٣٢ ) من  
النظام الداخلي لمجلس النواب ، أرجو إخطار  
رئاسة المجلس عن رغبتكم في إدراجه على  
جدول أعمال الدورة العادية القادمة .

واقبلوا الاحترام ،،،

م . سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

الرقم : ٣ / ١٦ / ٢٤ / ٣٦٥٥

التاريخ : ٢٦ / ١٢ / ١٩٩٤ م

دولة رئيس الوزراء الألفهم

أبعث لدولتكم صورة عن السؤال رقم  
( ٩٥ ) تاريخ ٢١ / ١٢ / ١٩٩٤ ، المقدم من  
سعادة النائب الدكتور نزيه العمارين .

رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة  
القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،

م . سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم : ٥٩ / ١٢ / ١ / ١٠٧٣

التاريخ : ٢ / ٩ / ١٤١٥ هـ

الموافق : ٢ / ٢ / ١٩٩٥ م

معالي رئيس مجلس النواب

فأبعث اليكم بصورة عن كتاب معالي  
وزير المياه والري / سلطة وادي الأردن رقم س  
و / أ / ٥ / ٤ / ٦٤٤ تاريخ ٢٦ / ١ / ١٩٩٥  
المتضمن الرد على السؤال اعلاه ، للاطلاع .  
واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء

نسخة / إلى معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية  
نسخة / إلى عطوفة المستشار للشؤون البرلمانية  
والسياسية .

نسخة / إلى الملف .

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة المياه والري

سلطة وادي الأردن

الرقم : س و / أ / ٥ / ٤ / ٦٤٤

التاريخ : ٢٦ / ١ / ١٩٩٥ م

سيادة رئيس الوزراء الألفهم

الموضوع : مشروع تلبية سد الكفرين ومشروع  
اصلاح وصيانة قناة الملك عبد الله

اشارة إلى كتاب سيادتكم رقم ٥١ /

١٢ / ٤ / ١ / ٥٤١ تاريخ ١٤ / ٥ / ١٩٩٥

والمتضمن السؤال الموجه من سعادة النائب

الدكتور نزيه عمارين حول أسباب إحالة

مشروع تلبية سد الكفرين ومشروع ترميم  
وصيانة قناة الملك عبد الله إلى شركات أجنبية  
وكلفة هذين المشروعين .

أرجو سيادتكم التلطف بالاطلاع ادناه  
على الاجابة على السؤال مدار البحث .

أولاً : مشروع تلبية سد الكفرين

١ . يحول المشروع من قبل بنك  
الاستثمار الأوروبي بموجب اتفاقية رقم  
fin 106467 JORDAN الموقعة  
بتاريخ ١٢ شباط ١٩٩٣ ، وتقضي  
شروط الاتفاقية حصر دعوة المقاولين في  
بلدان المجموعة الأوروبية والمقاولين  
المحليين .

٢ . نصت الفقرة ( ٥ ) من المادة ( ٦ ) من  
نظام الاشغال الحكومية رقم ( ٧ ) لسنة  
١٩٨٦ على حصر تنفيذ الاشغال  
بالمقاولين الاردنيين وتقديم الخدمات  
بالمستشارين الاردنيين اذا توفرت فيهم  
الشروط المطلوبة واذا اقتضى الأمر دعوة  
مقاولين أو مستشارين غير اردنيين لتقديم  
عروض أو اذا كان العطاء ممولاً بقرض  
تنموي خارجي فتراعي عندئذ قانون  
مقاولي الانشاءات والتشريعات الخاصة  
بقانون رقابة المهندسين المعمول بها  
وكذلك مدى ما يتحقق من عوائد  
لتداول رأس المال في السوق المحلي .

٣ . كما تضمن بلاغ دولة رئيس الوزراء رقم  
( ٦ ) لسنة ١٩٩٠ ما يلي : البند ( أ )  
من الفقرة ( ١ ) / ينحصر تنفيذ  
المشاريع الممولة من الخبرة أو القروض

كتاب سيادة

الحلية بالمقاولين المحليين شريطة الالتزام التام من قبلهم بعدم التشغيل للعمالة الوافدة أما المشاريع الممولة بقروض خارجية فيجوز تنفيذها من قبل مقاولين غير أردنيين بالمشاركة أو الائتلاف أو بالانفراد اذا اقتضت المصلحة العامة ذلك .

٤ . ان اشغال تلبية السدود هي ذات طبيعة خاصة تقتضي خبرات وقدرات فنية محددة ولهذا الغرض قامت دائرة المطامات الحكومية بدعوة المقاولين المحليين والاوربيين للتقدم بطلبات التاهيل لمطاء مشروع تلبية سد الكفرين وقد جاءت نتائج التاهيل وفقاً لقرار لجنة المطامات المركزية كما يلي :

تقدمت ( ١٠ ) شركات منها ( ٧ ) محلية و ( ٣ ) اوروبية حيث تأهلت الشركات الاوروبية الثلاث ولم يؤهل أي من الشركات المحلية .

٥ - بناء على ماسبق قامت دائرة المطامات الحكومية باضافة قائمة من الشركات المؤهلة مسبقاً لاغراض مشروع سد الكرامة ، حيث وجهت دعوة لتلك الشركات من اجل التقدم بعروضها لمطاء تلبية سد الكفرين بالاشتراك او التآلف مع مقاولين اردنيين ، كما تم تضمين الدعوى للمطاء شرطاً يلزم المقاول الاجنبي باشتراك المقاولين الاردنيين بما نسبته ٢٥ ٪ على الاقل من قيمة المشروع وذلك كمقاولين فرعيين .

٦ . تقدمت ثلاثة شركات اوربية بعروضها واجل المطاء من قبل المطامات المركزية على افضل العروض التي استوفت شروط الدعوة للمطاء وقد بلغت القيمة التي احيل بها المطاء مبلغ ٨٥ مليون دينار .

٧ . الاستنتاجات :

١ . ان دعوة للمقاولين الاوربيين واحالة المطاء عليهم لا يتعارض مطلقاً مع نظام الاشغال الحكومية وبلاغات رئيس الوزراء المشار اليها انفا كما ويأتي تمثيلاً مع شروط اتفاقية تمويل المشروع وبذلك فان اجراءات طرح واحالة المطاء التي تمت من قبل دائرة المطامات الحكومية كانت وفقاً للأنظمة المعمول بها .

٢ . ان الطبيعة الفنية للمشروع اقتضت اجراء تاهيل مسبق تبين لدى اللجنة الفنية المشكلة من قبل لجنة المطامات المركزية ان للمقاولين المحليين المتقدمين غير قادرين على تنفيذ اشغال تلبية السد بقدراتهم الحالية .

٣ . ان وزارة المياه والري وحرصاً منا على اشراك المقاول المحلي لاعتبارات اقتصادية وفنية تتعلق بنقل التكنولوجيا قد ألزمت المقاول الاجنبي باشتراك مقاولين محليين بأشغال لا تقل عن ٢٥ ٪ من قيمة المشروع وقد تم تضمين ذلك في شروط العقد .

ثانياً : مشروع اصلاح قناة الملك عبد الله :

١ . ان هذا المشروع بمول هو ايضاً من خلال اتفاقية قرض رقم 106468 fix الموقعة مع بنك الاستثمار الاوربي بتاريخ ١٢ شباط / ١٩٩٣ م .

٢ . ان الدعوة قد وجهت بالصحف المحلية للمقاولين المحليين المصنفين بالدرجة الأولى مياه ومجاري وللمقاولين المؤهلين من بلدان المجموعة الاوروبية لتقديم عروضهم لتنفيذ اشغال هذا المشروع .

٣ . تقدم ستة مقاولين ثلاثة منهم محليين وثلاثة اوربيين وجاءت الأسعار كما يلي :

السعر بالدينار

١ . شركة جورج ويبي (مقاول أوروبي)

٩٦٤٢٦٥٢

٢ . شركة فوجي (مقاول أوروبي)

١١٨٠٤٦٧٢

٣ . ائتلاف ساليبي وايتاليسترا (مقاول

أوروبي)

١١٩٤٥٢٧٦

٤ . ائتلاف حطين عطية ( مقاول اردني

١٢٨٩٩٢٤٣

٥ . شركة زباد صلاح ( مقاول اردني )

١٣٦٥٨٥٠

٦ . شركة موسى الغولاني ( مقاول اردني )

١٦٤٢٣٠٦٤٢٣

٤ . بلغ فارق الأسعار بين اقل عرض مقدم من مقاول اوربي وبين اقل عرض مقدم من مقاول محلي حوالي ٣٢٥ مليون دينار .

ونتيجة لهذا الفارق الكبير واتمشتياً مع شروط الدعوة للمطاء قررت لجنة المطامات المركزية في دائرة المطامات الحكومية احالة المطاء على شركة جورج ويبي الانجليزية .

الاستنتاجات :

يتضح مما سبق ان طرح واحالة المطاء قد تمت من خلال دائرة المطامات الحكومية ووفقاً لنظام الاشغال الحكومية رقم ٧١ لسنة ١٩٨٦ ولشروط الدعوة للمطاء .

ارجو أن يكون في الرد اعلاه ما يجيب على السؤال مدار البحث .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام ،،،

وزير المياه والري

الدكتور صالح ارشيدات

معالي رئيس المجلس : الدكتور لزيه

عمارين .

الدكتور لزيه عمارين : شكراً معالي

الرئيس .

الزملاء الكرام

لشكر معالي الزميل د. صالح ارشيدات

على اجابه وتقدير له اجتهاده فيما ذهب إليه

حيث افاد بأن اسباب احالة المطالين إلى

مكونة من

شركات أجنبية تعود إلى :

- ١ - عدم اهلية قطاعنا الانشائي الوطني للقيام بمهمة تلبية سد الكفريين .
- ٢ - بالإضافة إلى موضوع فارق السعر ولما لهذا الموضوع من أهمية بالغة ارجو سعة صدر الأخوة الزملاء والسادة اصحاب المعالي لما ابدته من ملاحظات سيما والتي سوف اتناول هذا الموضوع من منظور وطني شامل ومسؤول يتسجم مع متطلبات وخطورة المرحلة التي يجتازها الوطن .

الزملاء الكرام

ان الذي دعاني والارني لطرح هذا الموضوع للبحث والنقاش في نهاية العام الماضي ... هو تزامن إحالة هذا المعطاء على شركات أجنبية مع ما ورد من انباء تفيد بأن إحدى الدول العربية المجاورة تمكنت تجهزتها الوطنية وفي خلال عام ١٩٩٤ من تنفيذ ما يزيد عن ١٥٠ سداً وبمختلف الأنواع والاحجام وهي تيمش ظروفًا مشابهة لظروفنا ...

وكذلك يعلم الجميع عن تمكّن العراق الشقيق رغم ما يعيشه من حصار ظالم وقاتل ، تمكّن من تنفيذ العديد من المشاريع الانشائية الكبرى وبأيدي وطنية ... هذا كله وسط ما يعيشه وطننا الاردن العزيز من بطالة خائفة باتت تهدد أركانه شاملة كافة القطاعات بما فيها قطاع الانشاءات والمقاولات الوطني . هذا القطاع الهام الذي يستوعب ما يزيد عن ( ٨٧ ٪ ) من

قوى الشعب العاملة . وبهذا فهو يعتبر رافداً اقتصادياً وطنياً هاماً لا يستحق منا كل هذا التجاهل بأي حال من الاحوال .... أضف إلى ما تيمشه القطاعات الانشائية الرسمية الأخرى من بطالة مقنعة لا تسر الصدق ...

ان هذه الاسباب مجتمعة هي التي دعيتني إلى طرح هذا السؤال والتساؤل ؟؟ ليأتي الجواب غير شافياً على الاطلاق للاسباب التالية :

- هذا الرد لم يراعي ولم يأخذ بعين الاعتبار المعطيات الوطنية ذات العلاقة على ارض الواقع . اذ أنه كان يمكن أن يكون مقبولاً في دولة لا تعاني من مديونية ثقيلة وركود اقتصادي خائق ، وبطالة قاتلة ....

والسؤال هنا : هل فعلاً أن قطاعنا الانشائي الوطني غير قادر أو غير مؤهل لمثل هذه المشاريع ؟؟ كما أفاد تقرير اللجنة الموقرة !!

- ألم يكن بالإمكان الطلب من المقاولين المحليين احضار ما ينقصهم من مستشارين فنيين عالميين ان كانوا هم فعلاً بحاجة إليهم !!

- ألم يقم هذا القطاع باعمال انشائية كبيرة وذات مواصفات دولية وعالية المستوى .

- الطريق الدولي الصحراوي ( باستثناء تلكه ) وحتى مشارف عمان ألم ينلّد بأيد أردنية .

- طريق الزاره - البحر الميت - ألم تنعّر وتمعز عن تنفيذه ثلاث شركات دولية وانحيراً تمكنت شركة وطنية من تنفيذه وإتمامه بمواصفات عالمية وعالية الجودة .

- طريق الأزرق - الحدود العراقية - أيضاً أحيل إلى أربع شركات تعثرت منها الشركات الاجنبية بما فيها اليوغسلافية في تنفيذ حصصها .

معالي رئيس المجلس : دكتور لزيه اذا امرت لينصب الجواب على موضوع السؤال ارجوك

الدكتور لزيه عمارين : ولم تتمكن من اتمام حصتها سوى الشركة الوطنية المحلية دون أي تعثر أو تاخير ومواصفات عالية الجودة ...

واحيل عطاء الشركة اليوغسلافية المتعثرة لتنفيذه وإتمامه إلى شركة عربية سعودية وفعلاً تم هذا ولكن بأيدي وطنية أردنية ١٠٠ ٪ من العامل وحتى المهندس المنفذ والمشرف وغيرها عشرات للمشاريع الوطنية الكبرى .

- جسر ونفق الخابرات - الشميساني .
- ما قامت به امانة عمان بامكاناتها المحدودة والجديده من تنفيذ نفق الصحافة بفترة قياسية ومواصفات عالية .
- واذا نظرنا إلى الشركات العالمية من حولنا لوجدنا ان العديد من فنيها المتميزين هم مهرة اردنيين ...

... ناهيك عن امكانات وزارة الاشغال المدنية وما تمويه من اعداد كبيرة من المهندسين والفنيين المتعطشين فعلاً للعمل والاحجاز ...

أضف إليهم سلاح الهندسة الملكي المميزة وقدرات قواتنا المسلحة الكبيرة جداً في هذا المجال وما نفلته من مشاريع انشائية عديدة وكبيرة وعلى درجة عالية من الاتقان في جميع المجالات شاهد حي على مدى افتقارها واخلاصها وتفانيها ..

ولا ننسى قرارات الجمعية العلمية الملكية للتطوير ...

وجامعاتنا العتيدة وكلياتها الهندسية على امتداد ساحة الوطن والمؤهلة بالكوادر العلمية الخلاقة والذواقة لشرف المشاركة الوطنية في عملية البناء الوطني ....

بعد هذا كله نحاول وزارة المياه ولجنتها الفنية ... إقناعنا بعدم اهلية وإقتدار عقول وإباد ابحاثنا !! اليس هذا إنتقاصاً بل تحن واضمح على قدرات وإمجازات هذا الوطن الذي نعيش ونحب ..... !!

هل لنا بهذه الروح الانكالية والاحباطية المقتدرة على مواجهة ودخول معركة ما بعد السلام والتي لا تقل خطورة وشراسة بل هي حقاً أخطر وأشد فتكاً مرات ومرات من معركة السلاح .

وهنا لتساءل لماذا لا تشكل هيئة انشائية استشارية تنفيذية غنياً تضم جميع الجهات

هكذا من الأصـ

المعنية للتسويق فيما بينها بدءاً بـ :

١ - وزارة الأشغال ممثلة بوزيرها لا مندوباً عنه .

٢ - وزارة المياه والري ممثلة بوزيرها لا مندوباً عنه .

٣ - وزارة المالية ممثلة بوزيرها لا مندوباً عنه .

٤ - سلاح الهندسة الملكي ممثلة بمديرها لا مندوباً عنه .

٥ - الجمعية العلمية الملكية ممثلة برئيسها لا مندوباً عنه .

٦ - نقابة المقاولين ممثلة بنقيبتها لا مندوباً عنه .

٧ - نقابة المهندسين ممثلة بنقيبتها لا مندوباً عنه .

وتكون هذه الهيئة العليا برئاسة سيادة رئيس الوزراء لاعطائها الجدية والأهمية والدعم، تقوم هي بالدراسة والإشراف والتفصيل بالتعاون بين القطاعين الوطنيين العام والخاص .

حضرته الزملاء الكرام

يقول رد معالي الوزير في الشق الثاني من السؤال المصنف بطرح عطاء صيانة قناة الملك عبد الله ( وهنا لم يتطرق الرد إلى موضوع اهلية الشركات المحلية وإنما اكتفى ببارق السعر كسبب لحرمان المقاول الأردني ...

وبدورنا نقول بأن هذه ليست حجة كافية ومقنعة للأسباب التالية :

١ - ان أقل الاسعار عادة امر غير ملزم بارساء العطاء على الجهة المعنية .

٢ - في عطاءات المشاريع الوطنية الكبرى يجب دوماً الأخذ بعين الاعتبار المصلحة الوطنية والمعطيات والظروف المحيطة ، حيث عندها تسقط حسابات الربح والخسارة الرقمية المجردة .... لتجاوزها إلى انعكاسات مثل هذه القرارات على المصلحة الوطنية فإذا ما اخذنا الظروف الصعبة التي يمر بها الوطن بما في ذلك للديونية الثقيلة والركود القتال والبطالة الخائفة .... والأخطار الجسيمة التي يمر بها قطاع الانشاءات .

اقول اذا اخذنا هذه الاعتبارات بعين الاعتبار ... عندها اعتقد جازماً بأن الجدوى الوطنية وانعكاساتها الايجابية هي اضعاف اضعاف تلكم التي يجنيها الوطن جراء احالة هذا العطاء على شركة اجنبية حتى ولو كانت اسغارها اقل .

امام كل هذه الحقائق تهون وتضعف حجج معالي الوزير ومستشاريه ولا نعلمهم من مسؤولية حرمان قطاعنا الانشائي الوطني من شرف للمشاركة بمحركة بناء الوطن وان حجج عدم اهلية مؤسساتنا الوطنية الرسمية والخاصة جاءت مجانبية للحقيقة . وشكراً .

معالي رئيس المجلس : وشكراً لك ، معالي وزير المياه .

معالي وزير المياه والري :

ارجو أن تسمح لي بأن اشكر الزميل النائب لزيه عمارين على حرصه الشديد تجاه قطاع المقاولات واعتقد ان هذا الحرص يتجانس مع حرص الحكومة على هذا القطاع الهام ، وأرجو أن يعلم الزميل بأن الحكومة متعنية بدعم هذا القطاع ، وكنت اتمنى ان يذكر الزميل أنه ورد في الرد على سؤاله في الصفحة الأولى أن هذا المشروع ممول من بنك الاستثمار الاوربي ، للمشروع العام ممول من بنك الاستثمار الاوربي ، وهناك شروط للممول بدعوة شركات اوروبية او الجهة التي تتول لها شروط ، ولكن هذا يأتي ضمن الاشغال الحكومية ، احالة هذين العطاءين جاء نتيجة نظام الاشغال الحكومية التي سمح في ان تدعى الشركات المحلية والشركات التي ترد من خلال الجهة الممولة ، واشير هنا إلى ردي واقرأ النص مباشرة :

بأن هناك بلاغ لدولة الرئيس في أن كل العطاءات التي تمول من الخزينة الأردنية أو من القروض المحلية هي للمقاول المحلي ، ما فيه شك هناك توجه حكومي واضح لدعم القطاع الانشائي ولكن هناك شروط يجب ان نلتفت بها ، واذكر الزميل بأن هذين المشروعين جرى تأهيل مسبق للشركات المحلية والشركات الاجنبية ، وهذا التأهيل قامت به جهة رسمية هي لجنة العطاءات الحكومية ، وهي دائرة ليست في وزارة المياه والري ، ولكنها دائرة حكومية معنية في موضوع الاشغال الحكومية

وهي ممثلة من كل الجهات المعنية بالقرار الفني والسياسي ، المشروعان جرى تأهيل مسبق لهم ، تقدمت شركات محلية في المشروع الأول ، كان هناك عدم تأهيل للشركات المحلية وذلك لأن طبيعة تعمية السندود وهذه الأعمال يجب عدم مقارنتها بالمشاريع العادية ، موضوع السندود موضوع فني ، صحيح قطاع الانشاءات الاردني المحلي البت جدارة في كثير من المواضيع التي تمت إلى الانشاءات ، هناك شركات متخصصة عالمية في قطاع السندود حصلت على علامات اكر وبالتالي تأهلت هذه الشركات ، بالنسبة للمشروع الثاني تأهلت الشركات المحلية وجرى فتح العروض المالية وللأسف تبين كما ورد في ردي اخي زميلي النائب بأن الشركات الأجنبية كان سعرها اقل سعر من سعر الشركات المحلية ( ثلاثة ملايين وربع دينار اردني ) وهو مبلغ كبير جداً اذا ما قورن بحجم المشروع ، أنا بس احب أن اذكر الزميل كل هذه الاجراءات تتم وفق نظام الاشغال الحكومية والانظمة الأردنية التي هي سارية في الأردن وضمن بلاغات رئاسة الحكومة لذلك ، أرجو أن يسطلع الزميل وأنا مستعد إلى معلومات في هذا المجال بحاجة إلى ان ازوده في كثير من القضايا التي تطرق اليها يجوز من ناحية عامة اني اضعه في تفاصيل هذه الأمور وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، البند الذي يليه ؟

هكذا من الأصل

السيد الأمين العام :

٢ - كتاب معالي وزير الصحة رقم (٢٥١) تاريخ ٢٨ / ٢ / ١٩٩٥ ، جواباً على السؤال رقم (١٣٣) للمقدم من سعادة النائب الدكتور بسام العموش .

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

التاريخ : ١٧ / ١ / ١٩٩٥ م

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الأسئلة

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي إلى معالي وزير الصحة المحترم . للإجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي .

نص السؤال : ما هو المجلس الطبي الأردني ؟ وكيف يتم تشكيله ؟ ومن هي الجهة المسؤولة عنه ؟ وما هي الصلاحيات التي تعطى له ؟ وهل قام المجلس بتجاوز للقوانين والتشريعات الصادرة عن مجلس الأمة ؟ وهل من صلاحياته اجراء الامتحانات للأطباء المتخرجين من جامعات معترف بها ؟ ولكم جزيل الشكر

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

د. بسام العموش

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

الرقم : ٢٨ / ١٦ / ٢٥ / ٧١٦

التاريخ : ١٨ / ٣ / ١٩٩٥ م

سعادة النائب الدكتور بسام العموش

أهت إليكم صورة عن كتاب معالي وزير الصحة رقم (٢٥١) تاريخ ٢٨ / ٢ / ١٩٩٥ ، جواباً على السؤال رقم (١٣٣) للمقدم منكم ، للإطلاع على مضمونه .

واستناداً لأحكام المادة " ١٣٢ " من النظام الداخلي لمجلس النواب أرجو إخطار رئاسة المجلس عن رغبتكم في إدراجه على جدول أعمال الدورة العادية القادمة .

واقبلوا الإحترام ،،،

م . سعد هائل السورور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

الرقم : ٣ / ١٦ / ٢٥ / ٣١٧

التاريخ : ٣١ / ١ / ١٩٩٥ م

معالي وزير الصحة

أهت لمعالكم صورة عن السؤال رقم (١٣٣) تاريخ ٢٦ / ١ / ١٩٩٥ ، للمقدم من سعادة النائب الدكتور بسام العموش .

رجاء الإطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،

م . سعد هائل السورور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

المجلس الطبي الأردني

الرقم : ج م / ٤ / ٤٠ / ٢٥١

التاريخ : ٢٨ / ٢ / ١٩٩٥ م

معالي رئيس مجلس النواب

فاشير إلى كتابكم رقم ٣ / ١٦ / ٢٥ / ٣١٧ تاريخ ٣١ / ١ / ١٩٩٥ ومرفقه صورة عن السؤال رقم (١٣٣) تاريخ ٢٦ / ١ / ١٩٩٥ ، المقدم من سعادة النائب الدكتور بسام العموش المحترم راجياً بيان التالي اجابة على هذا السؤال : -

- المجلس الطبي الأردني - هو مؤسسة اردنية تتمتع بشخصية معنوية ذات استقلال مالي وإداري ضمن احكام قانون المجلس رقم ( ١٢ ) لسنة ١٩٨٢ .
- يتألف المجلس من وزير الصحة رئيساً وعمداء كليات الطب في الجامعات الأردنية ومدير الخدمات الطبية الملكية ونقيب الأطباء الأردنيين ورئيس لجنة الدراسات العليا اعضاء .
- ويهدف المجلس وكما جاء بالمادة ( ٥ ) من القانون المشار اليه إلى تحسين الخدمات الطبية في المملكة عن طريق رفع المستوى العلمي والعملية للأطباء العاملين في مختلف الفروع الطبية وبالتعاون مع المؤسسات التعليمية للمعنية بجميع الوسائل المناسبة بما في ذلك ما يلي : -

أ - وضع مواصفات التدريب المعترف به أثناء اعداد الطبيب العام أو الاختصاص في فروع الطب المختلفة داخل المملكة وخارجها ومراجعتها دورياً لتطوير التدريب ومواكبة التقدم الطبي ومراقبة الاحتفاظ بمستوى التدريب المقرر .

ب - التدريب المستعمر وضمان المستوى العلمي والفني للأطباء الاختصاصيين والعامين بكل الطرق التي يراها المجلس مناسبة .

ج - التنسيق والتعاون مع المجلس العربي للاختصاصات الطبية .

- لم يتم المجلس بتجاوز اية قوانين أو تشريعات صادرة عن مجلس الأمة .
- اما من حيث صلاحيات المجلس عقد الامتحانات للأطباء المتخرجين من جامعات معترف بها فالجواب على هذا السؤال ذو شقين .

الأول : ويعلق بالأطباء الحاصلين على شهادة الطب الأولى من مختلف الجامعات المعترف بها باستثناء الجامعات الأردنية فهؤلاء الأطباء ملزمون وحسب نص الفقرة (ح) من المادة (٦) من قانون المجلس اجتياز الفحص الاجمالي الذي يفقده المجلس مرتين بالسنة حتى يكون بمقدورهم الحصول على ترخيص من وزارة الصحة لممارسة مهنة الطب العام .

هكذا من الأصل

الثاني : وبمعلق بالأطباء الحاصلين على شهادات اختصاص من مختلف الجامعات بما في ذلك الجامعات الأردنية . هذا النوع من الأطباء ينقسم إلى فئتين ، الفئة الأولى ، وهم الأطباء الذين تطبق عليهم الفقرة ( و ) من قانون المجلس والتي تنص على " إصدار شهادات الاختصاص للأطباء الذين تتوفر فيهم الشروط المقررة ويجتازون الامتحانات التي تعقدها اللجان المختصة ، هؤلاء الأطباء يكملون تدريبهم داخل الأردن حسب متطلبات قانون المجلس الطبي وتعليماته ويتقدمون في نهاية مدة التدريب المقررة إلى امتحان شهادة المجلس الطبي وفي حال اجتيازهم هذا الامتحان يمنحون شهادة المجلس الطبي في ذلك الاختصاص .

أما الأطباء الذين يتدربون في مستشفيات أو مؤسسات طبية خارج الأردن ومعترف بها من قبل المجلس الطبي الأردني أو المجلس العربي للاختصاصات الطبية ، فيحق لهم التقدم لامتحان شهادة المجلس الطبي الأردني وفي حال اجتيازهم الامتحان المقرر بمنحون شهادة المجلس في ذلك الاختصاص .

أما الفئة الثانية فهم الأطباء الذين تنطبق عليهم الفقرة ( ز ) من المادة ( ٦ ) من قانون المجلس الطبي الأردني سنداً لقرار ديوان تفسير القوانين رقم ( ١١ ) لسنة ١٩٩١ المرفق صورة عنه : -

• ولقد بدأ المجلس بتطبيق هذه الفقرة اعتباراً من شهر تشرين أول عام ١٩٩١ علماً بأن هؤلاء الأطباء لا يتقدمون إلى امتحان بل تُقيم الشهادات والوثائق الممنوحة لهم من الجامعات التي انهوا اختصاصاتهم بها وفق تعليمات وضعها المجلس بناء على تفسير القوانين المشار إليها ، وفي حال انطباق هذه التعليمات على المتقدم بطلب تقييم شهادة اختصاصه ، يمنحه المجلس شهادة بالاعتراف باختصاصه بدون امتحان .

• ولزيد من الايضاح حول مهام المجلس الطبي الأردني وواجباته ارفق لمالككم طيه نسخة من قانون المجلس الطبي الأردني رقم ( ١٢ ) لسنة ١٩٨٢ .

واقبلوا فائق اخبرائي ،،،

رئيس المجلس الطبي الأردني / وزير الصحة

الدكتور عارف البطاينة

المرفقات : -

( ١ ) قرار ديوان التفسير رقم ( ١١ ) لسنة ١٩٩١ .

( ٢ ) قانون المجلس الطبي الأردني رقم ( ١٢ ) لسنة ١٩٨٢ .

الديوان الخاص بتفسير القوانين

قرار رقم ( ١١ ) لسنة ١٩٩١

اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه رقم ص ٦ / ٥٧٣٩ تاريخ ٦ / ٧ / ١٩٩١ من اجل تفسير احكام الفقرتين ( و ، ز ) من المادة السادسة والبند ( ٥ ) من المادة العاشرة من قانون المجلس الطبي الأردني رقم ١٢ لسنة ١٩٨٢ وبيان ما يلي :

١ - هل ان الاطباء الذين تشملهم احكام الفقرة ( و ) من المادة ( ٦ ) من القانون المشار اليه هم الاطباء الذين لا يحملون اي شهادة اختصاص طبي اصلا من اية جهة ويترتب عليهم للحصول على مثل تلك الشهادة اجتياز الامتحانات التي تعقدها اللجنة المختصة .

٢ - هل تشمل احكام الفقرة ( ز ) من المادة ( ٦ ) المشار اليها الاطباء الذين يحملون شهادات اختصاص في الطب السريري وتقتصر صلاحية المجلس الطبي الأردني في هذه الحالة على تقويم شهاداتهم تلك ( والاعتراف بها ) دون ان يكونوا ملزمين بالدخول في الامتحانات التي تعقدها اللجنة المختصة واجتيازها بنجاح ليصدر لهم المجلس الطبي شهادات اخرى باختصاصاتهم تلك .

بتدقيق النصوص القانونية تبين ما يلي :

الفقرتان ( و ، ز ) من المادة ( ٦ ) من قانون المجلس الطبي الأردني رقم ١٢ لسنة ١٩٨٢ تنصان بالآتي :

المادة - ٦ - يمارس المجلس في سبيل تحقيق أهدافه المهام التالية :

و - إصدار شهادات الاختصاص للأطباء الذين تتوفر فيهم الشروط المقررة ويجتازون الامتحانات التي تعقدها اللجان المختصة .

ز - تقويم شهادات الاختصاص الطبي السريري والاعتراف بها .

وتنص المادة ١٠ / أ من القانون المذكور بما يلي :

المادة - ١٠ - أ تتولى اللجنة العلمية المتخصصة المهام المتعلقة في حقن اختصاصها وبهجوز لها تشكيل لجان فرعية لكل من هذه المهام .

١ - وضع برامج التدريب العلمي والعملية المعترف بها .

٢ - القيام بتبادل الخبرات العلمية مع المؤسسات العربية والأجنبية ..

٣ - وضع برامج التعليم الطبي المستمر والإشراف عليه .

٤ - وضع أسس الامتحانات والأسئلة وأوراقها وتدقيق الوثائق العلمية لهذه الغاية .

هكذا حذو الأصل

٥ - تقييم الشهادات العلمية والسريية الصادرة عن البلاد الأخرى لغاية الاعتراف بها .

ب - تعتبر اللجنة العلمية للتخصصية المرجع المختص في اعتماد نتائج الامتحانات التي تجري في حفل اختصاصها ورفعها إلى لجنة الدراسات العليا للتصديق عليها .

كما نص المادة (١٧/أ) منه على أنه ( يحظر على أي طبيب أن يمارس أي اختصاص طبي أو أن يعلن عن نفسه بأي وسيلة أنه اختصاصي إلا بعد حصوله على شهادة اختصاص من المجلس وفقاً لأحكام هذا القانون ) .

وبأمان النظر في هذه النصوص القانونية نجد أن الاستفادة من نص المادة السادسة المشار إليها انما ان للمجلس الطبي الأردني بخصوص اصدار شهادات الاختصاص وظيفتين رئيسيتين : - الأولى : ما نصت عليه الفقرة ( و ) منها وهي اصدار شهادات الاختصاص بنتيجة الامتحانات للأطباء الذين يجتازونها وفقاً لشروط البنود ١ - ٤ من الفقرة ( أ ) من المادة ( ١٠ ) ويجري اعتمادها وتصديقها من قبل لجنة الدراسات العليا وفقاً للفقرة ( ب ) منها .

الثانية : ما نصت عليه الفقرة ( ز ) منها وهي اصدار شهادات الاختصاص بنتيجة تقديم شهادات الاختصاص الطبي السريي للأطباء الذين حصلوا عليها من خارج الأردن والاعتراف بها وفقاً للشروط والمواصفات المعتمدة .

وحيث أنه من القواعد الفقهية المقرر ان تفسير النص القانوني لا يجوز أن يتم بمزول عن باقي نصوص القانون بل بلا بد من أن يجري هذا التفسير على ضوء ما تضمنته القانون من نصوص وأحكام أخرى ... فإنه تطبيقاً لهذه القاعدة يتوجب تفسير المادة ١٧ / أ من القانون على ضوء ما نصت عليه المادتين ٦ و ١٠ / أ منه انما يعني ان شرط حصول الطبيب على شهادة الاختصاص من المجلس الطبي في نص المادة : ١٧ / أ منه انما يعني حصول الطبيب على إحدى شهادتي الاختصاص التي يجوز للمجلس إصدارها بمقتضى وظيفته المنصوص عليها في الفقرتين و ، ز من المادة ٦ منه . وان حصول الطبيب على إحدى هاتين الشهادتين يوفر له شرط للممارسة ويرفع شرط الحظر المنصوص عليه في المادة ١٧ / أ المذكورة .

وعلى ذلك فإن الأطباء الذين تشملهم أحكام الفقرة ( و ) من المادة ( ٦ ) من القانون المشار اليه هم الأطباء الذين لا يحملون أي شهادة اختصاص طبي أصلاً من أية جهة ويعترب عليهم للحصول على تلك الشهادة اجتياز الامتحانات التي تعقدها اللجنة المختصة جواباً على السؤال الأول . كما أن أحكام الفقرة ( ز ) من المادة ( ٦ ) المشار إليها تشمل الأطباء الذين يحملون شهادات اختصاص في الطب السريي ، وتقتصر صلاحية المجلس الطبي الأردني في هذه الحالة على تقديم

شهاداتهم تلك والاعتراف بها دون أن يكونوا ملزمين بالدخول في الامتحانات التي تعقدها اللجنة المختصة جواباً على السؤال الثاني .

وعلى هذا لفسر النصوص المطلوب تفسيرها .

قرار اصدر بتاريخ ٢٥ ربيع اول سنة ١٤١٢ هـ الموافق ٣ / ١٠ / ١٩٩١ م .

عضو مجلس النواب  
ناضي محكمة التمييز  
عبد الكريم خريص

عضو مجلس النواب  
ناضي محكمة التمييز  
خليل السحيبات

عضو مجلس النواب  
رئيس محكمة التمييز  
عبد الكريم مدانات

عضو مجلس النواب  
رئيس وزراء  
غسان طرابلس

عضو مجلس النواب  
رئيس وزراء  
غسان طرابلس

مكونة من اربعة

## نحن (السين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٧ / ١ / ١٩٨٢

نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت واضافته إلى قوانين الدولة على أساس عرضه على مجلس الأمة في أول اجتماع يعقده :

## قانون مؤقت رقم (١٢) لسنة ١٩٨٢

## قانون المجلس الطبي الأردني

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون المجلس الطبي الأردني لسنة ١٩٨٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك : -

الوزارة	وزارة الصحة .
الوزير	وزير الصحة .
المجلس	المجلس الطبي الأردني .
النقابة	نقابة الأطباء الأردنيين .
المجلس العربي	المجلس المنبثق عن مجلس وزراء الصحة العرب لتنظيم الاختصاص الطبي في الاقطار العربية .
للاختصاصات الطبية	الأمين العام للمجلس .
الأمين العام	

المادة ٣ - أ - يؤسس في المملكة مجلس يسمى (المجلس الطبي الأردني) يتمتع بشخصية معنوية ذات استقلال مالي وإداري ضمن أحكام هذا القانون وله أن يقوم بهذه الصلة بجميع التصرفات القانونية وله أن ينيب عنه في الإجراءات القضائية المتعلقة به أو لأي غرض آخر النائب العام أو أي مقام آخر يوكله لهذا الغرض .

ب - يكون مركز المجلس في مدينة عمان .

المادة ٤ - أ - يتألف المجلس من :

رئيساً	وزير الصحة
أعضاء	عمداء كليات الطب في الجامعات الأردنية

مدير الخدمات الطبية الملكية عضواً

نقيب الأطباء عضواً

رئيس لجنة الدراسات عضواً

العليا في المجلس

ب - ينتخب المجلس نائباً للرئيس من بين أعضائه .

المادة ٥ - يهدف المجلس إلى تحسين الخدمات الطبية في المملكة عن طريق رفع المستوى العلمي والعملي للأطباء العاملين في مختلف الفروع الطبية وبالتعاون مع المؤسسات التعليمية المعنية بجميع الوسائل المناسبة بما في ذلك ما يلي : -

أ - وضع مواصفات التدريب المعترف به أثناء إعداد الطبيب العام أو الاختصاصي في فروع الطب المختلفة داخل المملكة وخارجها ومراجعتها دورياً لتطوير التدريب في مواكبة التقدم الطبي ومراقبة الاحتفاظ بمستوى التدريب المقرر .

ب - التدريب المستمر وضمان المستوى العلمي والفني للأطباء الاختصاصيين والعاملين بكل الطرق التي يراها المجلس مناسبة .

ج - التنسيق والتعاون مع المجلس العربي للاختصاصات الطبية .

المادة ٦ - يمارس المجلس في سبيل تحقيق أهدافه المهام التالية :

أ - توصيف التدريب المطلوب لجميع الاختصاصات الطبية من جميع نواحيه واعتماد اسس تقييم هذا التدريب .

ب - وضع شروط الاعتراف بصلاح المستشفيات للتدريب .

ج - تشكيل لجنة الدراسات العليا واللجان العلمية المتخصصة المنصوص عليها في القانون .

د - تنظيم ندوات دراسية ودورات للأطباء الذين يعدون أنفسهم للاختصاص بالتعاون مع المؤسسات والهيئات الطبية المختلفة .

هـ - توفير الفرص للأطباء الاختصاصيين والعاملين لمتابعة التعليم بصورة مستمرة لتطوير معلوماتهم وخبراتهم وتحديثها .

و - اصدار شهادات الاختصاص للأطباء الذين تتوفر فيهم الشروط المقررة ويجتازون الامتحانات التي تعقدتها اللجان المختصة .

ز - تقديم شهادات الاختصاص الطبي السريي والاعتراف به .

ح - الاشراف على برامج التدريب الدوري ( سنة الامتياز ) واجراء الفحص الاجمالي للأطباء .

هكذا من الأصح

- ط - إصدار النشرات والمطبوعات التي تخدم أهداف المجلس ومهامه .  
 ي - اعداد مشاريع الأنظمة الخاصة بالمجلس وإصدار التعليمات والإشراف على تنفيذها .  
 ك - تعيين الأمين العام للمجلس .  
 ل - اقرار الموازنة السنوية للمجلس .  
 م - مناقشة وقرار التقرير السنوي .  
 المادة ٧ - أ - تتألف لجنة الدراسات العليا في المجلس من :  
 مندوب عن الوزارة يعينه الوزير  
 مندوب عن كل كلية طب أردنية يعينه رئيس الجامعة  
 مندوب عن مديرية الخدمات الطبية الملكية  
 يعينه القائد العام للقوات المسلحة الأردنية .  
 مندوب عن نقابة الأطباء يعينه مجلس النقابة  
 ستة من الأطباء الاختصاصيين يختارهم المجلس لمدة  
 أربع سنوات تنتهي عضوية ثلاثة منهم في الدورة الأولى  
 بالاقتراع السري بعد سنتين من اختيارهم .

ب - يشترط في من يعين عضواً في لجنة الدراسات العليا أن يكون بمرتبة لا تقل عن المرتبة التي تسبق الاستاذية مباشرة إذا كان يعمل أو عمل في التدريس الجامعي أو أن يكون حائزاً الشهادة العليا في حقل اختصاصه وأن لا تقل خبرته فيه عن سبع سنوات بعد الحصول على تلك الشهادة العليا ومرفوقاً في حقل اختصاصه ويفضل من نشر بحوثاً طبية متخصصة .

ج - تنتخب اللجنة من بين أعضائها رئيساً لها ونائباً له .

المادة ٨ - تتولى لجنة الدراسات العليا للمهام التالية : -

- أ - تنفيذ قرارات المجلس .  
 ب - تنسيب أسماء أعضاء اللجان العلمية المتخصصة للمجلس والإشراف على أعمالها .  
 ج - النظر في توصيات اللجان العلمية المتخصصة ورفع توصياتها للمجلس .  
 د - النظر في الأمور المشتركة والتنسيق بين اللجان العلمية المتخصصة .

هـ - اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان المستوى المطلوب للامتحانات والندوات والدورات .

المادة ٩ - أ - تؤلف لكل اختصاص طبي لجنة علمية متخصصة من « سبعة » أعضاء ويجوز أن يكون « ثلاثة » منهم من غير الأردنيين .

ب - تكون العضوية في كل لجنة علمية متخصصة لمدة أربع سنوات وتنتهي عضوية ثلاثة منهم في الدورة الأولى بالاقتراع السري بعد سنتين من تعيينهم .

ج - يشترط في من يعين عضواً في لجنة علمية متخصصة أن يكون بمرتبة استاذ مساعد أو ما يعادلها على الأقل إذا كان يعمل أو عمل في التدريس الجامعي أو أن يكون حاصلاً على الشهادة العليا في حقل اختصاصه وامضى مدة لا تقل عن خمس سنوات في ممارسة اختصاصه بعد الحصول على تلك الشهادة ومرفوقاً في حقل اختصاصه ويفضل من نشر بحوثاً طبية في مجالات طبية متخصصة .

د - تنتخب اللجنة العلمية المتخصصة رئيساً لها ونائباً له من بين أعضائها .

المادة ١٠ - أ - تتولى اللجنة العلمية المتخصصة للمهام التالية في حقل اختصاصها ويجوز لها تشكيل لجان فرعية لكل من هذه المهام .

١ - وضع برامج التدريب العلمي والعملية للمعترف به .

٢ - القيام بتبادل الخبرات الطبية مع المؤسسات العربية والأجنبية .

٣ - وضع برامج التعليم الطبي المستمر والإشراف عليه .

٤ - وضع أسس الامتحانات والأسئلة والنوعا وتديق الوثائق العلمية لهذه الغاية .

٥ - تقييم الشهادات العلمية والسريية الصادرة عن البلاد الأخرى لغاية الاعتراف بها .

ب - تعتبر اللجنة العلمية المتخصصة المرجع المختص في اعتماد نتائج الامتحانات التي تجري في حقل اختصاصها ورفعها إلى لجنة الدراسات العليا للتصديق عليها .

المادة ١١ - يجوز لأي عضو من أعضاء المجلس واللجان المنصوص عليها في هذا القانون أن يعين عضواً في أكثر من لجنة واحدة إذا توفرت شروط العضوية فيه .

المادة ١٢ - أ - يكون للمجلس امانة عامة تتألف من : -

الأمين العام وجهاز تنفيذي يعين العاملون فيه بقرار من رئيس المجلس بناء على تنسيب الأمين العام .

ب - يعين المجلس الأمين العام بتنسيب من الوزير ليتولى الإشراف على تسيير أعمال

هكذا في النص

المادة ١٣ - أ - يجتمع المجلس واللجان المنصوص عليها في هذا القانون بدعوة من الرئيس أو نائبه في حالة غيابهما بموجب تعليمات تصدر من المجلس لهذه الغاية .

المادة ١٤ - تتكون موازنة المجلس من الموارد التالية : -

ب - مساهمة متساوية من كل من مديرية الخدمات الطبية الملكية ونقابة الأطباء وكل كلية من كليات الطب الاردنية كما يقررها المجلس .

د - أجرة الدورات التدريبية والامتحانات وبدل اصدار الشهادات والوثائق التي تعدد بتعليمات يصدرها المجلس .

٤ - ريع المطبوعات التي يصدرها المجلس .

المادة ١٦- تعتبر الشهادة الصادرة عن المجلس العربي للاختصاصات الطبية شهادة مهنية عليا للاختصاص وكانت صادرة بمقتضى هذا القانون .

المادة ١٧ - أ - يحظر على أي طبيب أن يمارس أي اختصاص طبي أو أن يعرض عن نفسه بأي وسيلة على أنه اختصاصي إلا بعد حصوله على شهادة اختصاص من المجلس وفقاً لأحكام هذا القانون .

ب- لا تسري أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة على الأطباء الاختصاصيين المسجلين في النقابة قبل صدور هذا القانون.

المادة ١٨- يجوز للمجلس أن يعيد تقسيم الاختصاص بين العاملين في أي اختصاص طبي كل خمس

المادة ١٩- يتمتع المجلس بالاعفاءات والتسهيلات التي تتمتع بها الوزارات والدوائر الحكومية .

ب - ان الحكم ببراءة الطبيب من المخالفة المنسوبة اليه أو عدم مسؤوليته عنه لا يحول دون ملاحقته تأديبياً من قبل الجهة المختصة .

المادة ٢١- إلى أن يتم تشكيل أي لجنة علمية متخصصة تتولى لجنة الدراسات العليا القيام بمهام صلاحيات تلك اللجنة .

المادة ٢٢ - أ - مجلس الوزراء اصدار الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون بما في ذلك الأنظمة المتعلقة بالشؤون المالية والإدارة وشؤون الموظفين والمستخدمين والوظائف .

ب - مع مراعاة احكام الفقرة (أ) من هذه المادة للمجلس اصدار التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه بما في ذلك التعليمات المتعلقة باجراء الامتحانات واصدار الشهادات .

المادة ٢٣- يلغى أي نص أو تشريع آخر بالقدر الذي يتعارض فيه مع أحكام هذا القانون .

المادة ٢٤- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

1981 / 1 / 27

[illegible]

July 15/50

بمقتضى الفقرة (أ) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩ / ٩ / ١٩٨٢

اصداق - بمقتضى المادة ( ٣١ ) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ، ونأمر باصداره  
ووضعه موضع التنفيذ المؤقت واضافه إلى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الأمة في أول  
اجتماع بعده :-

قانون مؤتد رلم ( ٣٧ ) لسنة ١٩٨٢

قانون معدل لقانون المجلس الطبي الأردني

المادة ١ - يسمى هذا القانون « قانون معدل لقانون المجلس الطبي الأردني لسنة ١٩٨٢ » ويقرأ مع القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٨٢ المشار إليه فيما يلي بالقانون الاصيلي كقانون واحد ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص المادة ( ١٥ ) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : -

(على كل طبيب يقدم للحصول على شهادة اختصاص من المجلس ان تتوفر له الاحكام والشروط والمؤهلات المنصوص عليها في هذا القانون والانظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه ) .

1982 / 9 / 19

### الحسين بن طلال

ولقد القاهية والديار دولته السجادة والار من ابن ابر	وليس الديار سليم يساعده	وليس الاسلام عبدان ابو حوده	وليس الزوراء دولته الدعا مقر يدوان
وليس لوت الارض الحقة حسن ابراهيم	وليس الحوالات الذكور عبد غروب الزين	وليس الاراضة مدوان دودين	وليس الدحدل احمد عبد الكرام الخاروة
وليس دولة لوتون واليه الزوراء دولته النمل المناس على السحبات	وليس الخرقجة مدوان الفهم	وليس الارضية والتاميم الذكور سيد دل	وليس دولة لوتون وليس الزوراء جنت لسلكي
دولة الطيبة الاجناس للقم لحي	وليس السحة الذكور لحي لميس	وليس الارضية والتاميم الذكور سيد دل	وليس دولة لوتون وليس الزوراء جنت لسلكي
وليس الطابية احمد عبيات	وليس الزوراء والديار والترقية والباله حسن السونخي	وليس الاسل الحقة المناس مولى الحصري	وليس دولة لوتون وليس الزوراء جنت لسلكي

نحن الحسن بن طلال نائب جلالة الملك المعظم

بمقتضى الفقرة ١ للمادة ٩٤ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٨ / ٧ / ١٩٨٩

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ، وأمر بإصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت وإضافته إلى قوانين الدولة على أساس عرضه على مجلس الأمة في أول اجتماع يعقده :

قانون مؤت رقم ٢٥ لسنة ١٩٨٩

قانون معدل لقانون المجلس الطبي الأردني .

المادة ١ - يمسى هذا القانون ، قانون معدل لقانون المجلس الطبي الاردني لسنة ١٩٨٩ ( ويقرأ مع القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل الفقرة (أ) من المادة ٤ من القانون الأصلي بإضافة العبارة التالية إليها بعد عبارة (وزير الصحة) الواردة فيها :-

المدير العام للمؤسسة الطبية العلاجية

المادة ٣ - تعدل الفقرة ( أ ) من المادة ٧ من القانون الأصلي بإضافة العبارة التالية إليها بعد عبارة ( مندوب عن الوزارة يعينه الوزير ) الواردة فيها : -

مندوب عن المؤسسة الطبية العلاجية يعينه مديرها العام . عضواً

المادة ٤ - يلغى نص الفقرة ب من المادة ١٤ من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي : -

( ب - مساهمة المؤسسة الطبية العلاجية ومديرية الخدمات الطبية الملكية وكليات الطب في الجامعات الأردنية ولقابة الأطباء كما يحددها المجلس وتدفع هذه المساهمة بالتساوي من قبل هذه الجهات ) .

الحسن بن طلال ١٩٨٩ - ٧ - ٨

[illegible]

by n. 150

معالي رئيس المجلس : الدكتور بسام العموش .

الدكتور بسام العموش : شكراً لمعالي وزير الصحة على الاجابة وارجو أن أضع للملاحظات التالية :

اولاً : ورد في إجابة معاليه بناء على المادة ( ٤ / ١ ) من قانون المجلس الطبي الأردني أن المجلس يتألف من وزير الصحة وعمداء كليات الطب في الجامعات الأردنية ومدير الخدمات الطبية ونقيب الأطباء ورئيس لجنة الدراسات العليا . وأتساءل هل يدخل في مفهوم عمداء كليات الطب عمداء الطب في الجامعات الأهلية عند السماح لهذه الجامعات بفتح كليات للطب ؟

ثانياً : ومن أجل تحسين الخدمات الطبية في الأردن فإن المجلس يعتمد عدة وسائل ، وأتساءل عما ورد في المادة ( ٦ ) فقرة ( د ) والفقرة ( ط ) وهل قام المجلس بتفعيل هاتين الفقرتين من حيث اقامة الندوات الدراسية وإصدار النشرات والمطبوعات إذ أن قطاعاً من الأطباء لا يسمعون بالمجلس الا من حيث الاختبار والامتحان .

ثالثاً : صدر قانون المجلس الطبي الأردني كقانون مؤقت في بداية الثمانينات وأتساءل لماذا يطبق بأمر زمني على الذين تخرجوا قبل صدور القانون ١٩

ولماذا قيدت المادة ( ١٧ ) منه فقرة ( ب ) عدم سرعان احكام الفقرة ( أ ) من نفس المادة بالمسجلين في النقابة إذ ان المنطق يقتضي بعدم خضوع الاختصاصيين قبل صدور القانون حتى لو لم يكونوا مسجلين في النقابة .

رابعاً : وأتساءل عن سر استثناء اطباء القوات المسلحة وحجة عدم التساهل للنقابة بسبب منعهم من قبل الجيش لا تدفعنا إلى عدم اخضاعهم لاختبارات المجلس الطبي لأن الطب هو الطب لا فرق في ذلك بين عسكري ومدني .

خامساً : وأتقدم بسرعة دراسة قانون المجلس الطبي على المجلس الكريم لأن ملاحظات كثيرة يمكن التوقف عندها مثل المادة ( ١٨ ) منه وغيرها وأن إبراز هذا القانون بشكل محكم هو حماية للمواطنين وللمهنة نفسها .

سادساً : ان قطاعاً من الأطباء وبعضهم اعضاء في المجلس نفسه يشكو من القوالب والشروط والتعليمات التي تصدر عن المجلس إذ يتمسك بعض اعضاءه بنحريتها مع ان المنطق يفرض مراجعة تلك التعليمات فلعلها لا تصلح أو تحتاج إلى تطوير .

سابعاً : ان الاختبارات التي يجريها المجلس تتم عبر لجان مختلفة وبالتالي قد

يدخل التحيز والخسوية واقترح ان يضع المجلس مقررات معروفة ومراجع محددة وطريق واضحة يتم التحاكم اليها عند الخلاف .

ثامناً : وأتساءل عن موقف المجلس من حالات الاخطاء الطبية الفادحة والتي ادت إلى وفيات أو عاهات دائمة .

لقد رفع المجلس شعاراً وهدفاً كبيراً وهاماً وهو تحسين الخدمات الطبية في المملكة . وإذا كانت نقطة البدء هي الاختبار والتأكد من الوثائق والشهادات فإن حالات الأخطاء الطبية يجب أن يكون للمجلس الطبي الدور الأكبر فيها فقد سمعنا عن حالات منع خريجي الطب من الممارسة ولم نسمع عن عقوبات يوقعها المجلس على من يجرم في حق المواطن .

تاسعاً : أقترح على معالي وزير الصحة تشكيل لجنة لدراسة شكاوى المواطنين والأطباء الذين لا يقبل المجلس شهادتهم .

انني إذ ادلي بهذه الملاحظات فأثما القصد منها مراجعة الذات وتقويم المروج وكما أن للمواطن وصحته تهمة ولا تقبل أن تُسلمه إلى بيظري يزعم الطب البشري ، فإن الطبيب الذي اتفق الكثير حتى وصل إلى ما وصل إليه هو مواطن ايضاً مع امتياني للمجلس الطبي بالتوفيق . وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، معالي وزير الصحة .

معالي وزير الصحة : شكراً لمعالي الرئيس .

ارجو ان ابين بعض النقاط لسعادة الرئيس الدكتور بسام ، كما تعلم أن القانون ما زال قانون مؤقت وهو ان شاء الله سوف يدرج على جدول أعمال الدورة العادية القادمة ، أما بخصوص شمل الجامعات الأهلية لم يتخذ فيه قرار ولكن عندما يعرض على مجلس النواب سيتخذ القرار المناسب بشأنه ، كما هو معلوم القانون لا يزال قانون مؤقت قبل اصدار هذا القانون كان يمنع على افراد القوات المسلحة الانسحاب إلى النقابات ، ولكن عندما سُر هذا القانون المؤقت اعطيت الفرصة لأطباء القوات المسلحة بأن يشتركوا في النقابة ، فاشتركوا في النقابة قبل اسبوع أو اسبوعين أو شهر من البدء بالعمل بهذا القانون ، وحسب القانون هناك تعليمات بأن يعرف المجلس بالشهادات التي يحملها الاختصاصي منذ ذلك التاريخ أو قبله اذا سجلت في نقابة الأطباء ، وذهب الأطباء في القوات المسلحة وسجلوا كلهم كأخصائيين في نقابة الأطباء ب ١٦ / ٢ / ٨٢ ، وكل من هو مسجل في نقابة الأطباء كأخصائي لذلك التاريخ فهو اعترف به في المجلس الطبي وأعطى شهادة ، وكل من لم يكن مسجل لسبب ما والقت النقابة ومشري القانون أن لا يعطوا هذه الشهادة ، لذلك لا يزال معمول بهذا النظام ، وتفسير القوانين لم يتعرض أو يضع تعليمات جديدة لها ، أما في موضوع الأخطاء الطبية فهذا موضوع قديم جديد وهو ليس من اختصاص المجلس الطبي الأردني ، وهو من اختصاص نقابة الأطباء ووزارة الصحة ، وأن

هكذا من الأصل

الحكومة . للإجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي .

نص السؤال : ماذا عن سفينة الأزرق ١٩ كيف تم شراؤها ؟ وما ثمنها ؟ ومدى صلاحيتها وتأثيرها على البيئة ؟ وما هي الفائدة التي حققتها والفائدة المرجوة منها ؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

بدر صالح محمد الرباطي

نائب محافظتي معان والمقبة

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

الرقم : ٣ / ١٦ / ٢٦ / ٨٣٦

التاريخ : ٣٠ / ٣ / ١٩٩٥

سعادة النائب السيد بدر الرباطي

أبث إليكم صورة عن كتاب سيادة رئيس الوزراء ( ٢٣٦٢ ) تاريخ ١٩ / ٣ / ١٩٩٥ جواباً على السؤال رقم ( ١٣٨ ) للمقدم منكم ، للاطلاع على مضمونه .

واستناداً لأحكام المادة " ١٣٢ " من النظام الداخلي لمجلس النواب أرجو إخطار رئاسة المجلس عن رغبتكم في إدراجه على جدول أعمال الدورة العادية القادمة .

واقبلوا الاحترام

طلال عبيدات

رئيس مجلس النواب بالانابة

تكون هناك هيئة تستقبل الشكاوي فالهيئة دائمة ومعقدة فهي وزارة الصحة ورقابة الاطباء ، مؤخراً في وسائل الاعلام يكتب الكثير عنها وتبدي رايها النقابة ووزارة الصحة وبعض منكم سمع في وسائل الاعلام ، وكثير من القضايا الآن موجودة لدى القضاء ونحن نتخذ إجراءات قاسية وكما سبق وأن اتخذنا وكما هو معروف لدى الجميع في الدورة السابقة ، وبعض ما ارتكبوا هذه الاخطاء ووضعوا في السجون من الاطباء وكان ذلك لأول مرة ، وإن شاء الله سنعمل على عرض القانون الدائم في الدورة القادمة وتبدي للملاحظات وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، البند الذي يليه .

السيد الامين العام :

٣- كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم ( ٢٣٦٢ ) تاريخ ١٩ / ٣ / ١٩٩٥ ، جواباً على السؤال رقم ( ١٣٨ ) للمقدم من سعادة النائب السيد بدر الرباطي .

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

التاريخ : ٢١ / شعبان / ١٤١٥ هـ

الموافق : ٢٢ / كانون الثاني / ١٩٩٥ م

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الأسئلة

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي إلى

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

الرقم : ٣ / ١٦ / ٢٥ / ٣٨٥

التاريخ : ٧ / ٢ / ١٩٩٥ م

سيادة رئيس الوزراء الألفهم

أبث لسيادتكم صورة عن السؤال رقم ( ١٣٨ ) تاريخ ٤ / ٢ / ١٩٩٥ ، المقدم من سعادة النائب السيد بدر الرباطي .

رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،

م . سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم : ٥١ / ١٢ / ٤ / ٢٣٦٢

التاريخ : ١٨ / ١٠ / ١٤١٥ هـ

الموافق : ١٩ / ٣ / ١٩٩٥ م

معالي رئيس مجلس النواب

اشير إلى كتابكم رقم ٣ / ١٦ / ٢٥ / ٣٨٥ تاريخ ٧ / ٢ / ١٩٩٥ ومرفقه السؤال الموجه من سعادة النائب بدر الرباطي بخصوص السفينة ( الازرق ) والمعلومات الخاصة بشرائها .

فأبث إليكم بصورة عن كتاب معالي

وزير النقل رقم ٦٠ / ٣٣ / ٩٨٧ تاريخ ١١ / ٣ / ١٩٩٥ المتضمن الاجابة على السؤال اعلاه ، للاطلاع .

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء

نسخة / إلى معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية .

نسخة / إلى عطوفة المستشار للشؤون البرلمانية والسياسية .

نسخة / إلى المـ

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة النقل

الرقم : ٦٠ / ٣٣ / ٩٨٧

الموافق : ١١ / ٣ / ١٩٩٥ م

سيادة رئيس الوزراء الألفهم

اشير إلى كتاب سيادتكم رقم ٥١ / ١٢ / ٤ / ١٥٧٣ تاريخ ٢١ / ٢ / ١٩٩٥ ومرفقاته كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم ٣ / ١٦ / ٢٥ / ٣٨٥ تاريخ ٧ / ٢ / ١٩٩٥ والسؤال رقم ( ١٣٨ ) الموجه من قبل سعادة النائب السيد بدر الرباطي حول ( السفينة الازرق ) وكيف تم شراؤها وثمنها ومدى صلاحيتها وتأثيرها على البيئة والفائدة المرجوة منها .

ارجو أن اين لسيادتكم ما يلي بهذا الخصوص : -

كيفية الشراء : -

تم تشكيل لجنة وزارية برئاسة معالي وزير

مكتبة

كما أعيد استخدامها في عام ١٩٩٤ مرة أخرى لنفس الغرض .

وبذلك تكون الفائدة المرجوة من شراء هذه الناقلة قد تحققت سواء أكان أزمة حرب الخليج في نقل وتخزين وتوفير نقل النفط الخام إلى المملكة أو بغير ذلك كاستغلالها في تخزين زيت الوقود المستخدم في توليد الكهرباء في العقبة حيث تم الاستفادة من فرق الأسعار في تغطية مصاريف الناقلة بالكامل أثناء فترات التخزين من الأعوام المذكورة وتحقيق عوائد مالية .

أما بالنسبة لتأثيرها على البيئة فلا يوجد تأثير يذكر لاصطافها على رصيف النفط في ميناء العقبة مع عدم وجود أي إمكانية لتسرب النفط منها إلى مياه البحر بسبب اتخاذ كافة الاحتياطات اللازمة لجهاز الباطنة ومؤسسة الموانئ عند تحميل وتفريغ الباطنة .

وبسبب انتهاء صلاحيتها في نيسان ١٩٩٥ يجري حالياً اتخاذ الإجراءات اللازمة لبيع الناقلة وفق الأسعار العالمية السائدة والذي من المتوقع أن تكون قريبة من قيمتها الدفترية .

على ضوء ذلك يتبين أن النتيجة الإجمالية لشراء الناقلة كان إيجابياً وحقق إيرادات وأهداف مالية واستراتيجية خلال الأعوام ١٩٩١ - ١٩٩٥ .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام .

سمير قعوار  
وزير النقل

المالية ومشاركة رئيس ديوان المحاسبة وقامت هذه اللجنة بتفويض شركة الخطوط البحرية الوطنية الأردنية باستدراج عروض لشراء باخرة لاستخدامها في اغراض نقل وتخزين النفط الخام ومشتقاته خلال فترة أزمة حرب الخليج بسبب توقف توريد النفط الخام إلى الأردن من السعودية والعراق بسبب لفاذ مخزونها من المملكة لتدريجياً .

لها :-

قامت شركة الخطوط البحرية الوطنية الأردنية باستدراج ( ٤٢ ) عرضاً من شركات عالمية ، وقد تم وضع معايير للشراء وكان الفضل من حيث السعر والحجم هو العرض الخاص بالباخرة الأزرق وقد تم عرض تقرير بهذه العروض على اللجنة الوزارية المذكورة التي وافقت على شراء الباطنة الأزرق بمبلغ إجمالي مقداره ( ٧٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ) دولار وتم استلام الباطنة بتاريخ ٢٣ / ٢ / ١٩٩١ .

صلاحيتها :-

تم شراء الباطنة بالتاريخ المذكور اعلاه وكانت تحمل شهادة صلاحية لغاية ٤ / ٣٠ / ١٩٩٥ . وقد تم استخدامها خلال عام ١٩٩١ في نقل شحنتين من النفط الخام من اليمن إلى العقبة وتخزين ثلاث شحنتين من النفط الخام منقولة بواسطة بواخر أخرى إلى العقبة من سوريا وعمان .

وفي عام ١٩٩٣ تم استخدامها لتخزين زيت الوقود المستورد من العراق بسعر خاص

معالي رئيس المجلس : الأستاذ بدر الرهاطي .

السيد بدر الرهاطي :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس .

أشكر معالي وزير النقل إجابته على سؤالي وإن كان الرد قد جاء متاخراً متجاوزاً للحد القانوني . وبالرغم من قناعتي بأن الباطنة الأزرق لم تحقق الفائدة المرجوة منها لأسباب كثيرة أتوقف عن ذكرها للاختصار ، لكن أبن ان هذه الباطنة قد تم شراؤها بمبلغ ٧٧٦٥٠٠ دولار أمريكي وتم بيعها بمبلغ ٣٦٠٠٠٠٠ دولار أي أن هناك خسارة ٤٠٠٠٠٠٠ دولار بمعدل مليون دولار لكل سنة .

إلا أنني أود أن أسأل عن عدة أمور انتهت إلى مسامعي منها :-

١ - السفينة صنع ١٩٧٠ ومدة صلاحيتها عشرون عاماً يعني أن الصلاحية لهذه السفينة إنتهت عام ١٩٩٠ ( قبل شراؤها بعام ) ، فكيف تملك هذه السفينة شهادة صلاحية حتى نيسان ١٩٩٥ .

٢ - تم شراء السفينة أصلاً بمبلغ أكثر بكثير من قيمتها الحقيقية حيث كانت معروضة بمبلغ ( ٤ ) ملايين دولار دولار وتم شراؤها بمبلغ ٧٧٦٥٠٠٠ دولار فكيف ذلك ؟

٣ - تم بيع السفينة إلى مالكها الذي باعها عام ١٩٩١ إلى شركة الخطوط البحرية الوطنية الأردنية فكيف يشتري البائع بضاعته مع علمه باستهلاكها . وفي نفس الوقت قامت الشركة المالكة ببيع السفينة إلى شركة أخرى قبل أن تغادر رصيف الميناء بربح مليون دولار فلمن يبعث . ومن هو مالكها ؟؟

٤ - وهذا الأهم موظفوا السفينة تم إنهاء خدماتهم مخالفين عقود الاستخدام والقانون البحري وما زالوا ينتظرون رحمة ربه . لم تصرف لهم تعويضاتهم ولم يحولوا للضمان الاجتماعي . وكما علمت فهم يصدد رفع دعوى قضائية على شركة الخطوط البحرية الوطنية الأردنية لماذا تلجأهم إلى ذلك ؟ ولماذا تعمل على زيادة العاطلين عن العمل بين أبناءنا ؟ . وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، معالي وزير النقل .

معالي وزير النقل : شكراً معالي الرئيس .

موضوع تحقيق الفائدة من شراء الباطنة الأزرق موضوع تقديري وليس موضوع فقط مالي ، موضح على البلد كان مخزون البترول فيه اقل ما يمكن ، ولو نقص البترول على البلد كان الأخ بدر كان تكلم معنا بلغة أخرى ، هذه الباطنة خرجت من الوقود ما يكفي بوفرات

هكذا حقه الفصل

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، البند الذي يليه .

السيد الأمين العام :

٤ - الكتب الواردة .

١ - كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم (٤٠٩١) تاريخ ٥ / ٧ / ١٩٩٥ ، وللتضمن مشروع قانون الاتحاد العام للمزارعين الأردنيين لسنة ١٩٩٥ .

( بحال على اللجنة — )

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم : ٢٥ / ٤٠٩١

التاريخ : ٧ / ١٢ / ١٤١٥ هـ

الموافق : ٧ / ٥ / ١٩٩٥ م

معالي رئيس مجلس النواب

أبحث لمالككم ( ٢٠٠ ) نسخة من مشروع قانون الاتحاد العام للمزارعين الأردنيين لسنة ١٩٩٥ ، بشكله الذي اقتره مجلس الوزراء في جلسته للمعقده بتاريخ ٢٢ / ٤ / ١٩٩٥ مع الاسباب الموجبة له ، رجاء إحالته إلى مجلس النواب للنظر في قراره .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

نسخة / إلى دولة رئيس الاعيان / مع نسختين من مشروع القانون .

كبيرة وبأقل من نصف ثمن الوقود لمدة اربع سنوات ، التقديرات عند وزارة الطاقة أن الوفورات التي حصلت عليها وزارة الطاقة من التخزين في هذه الباغرة أكثر من ( أربع ) مليون دولار ، مع الضمان في وجود الوقود ولم ينقص تزويد الوقود لأي مواطن في أي وقت كان خلال ( ٩١ ) حتى هذا التاريخ و صلاحية السفينة لـ ٣٠ / ٤ / ٩٥ هذه الصلاحية من بيوت مؤهلة لاعطاء هذه الشهادات ، وقبل شراء باغرة أي باغرة كانت ، يحصل الشاري على مثل هذه الوثائق وهذه الشهادات من بيوت معروفة دولياً ومراقبة دولياً ، ويكون عليها مسؤولية في اعطاء أي شهادة أن كان هذه الشهادة خطأ أو أي خطأ فيها ، عملية البيع أعلن عن بيع هذه الباغرة دولياً ، حصل المولدين عن بيع هذه الباغرة على عروض وأخذوا أعلى عرض وتوقش هذا العرض وأخذوا زيادة على العرض المقدم أصلاً منهم ، الشركة التي اشترت هذه الباغرة هي ( Gross seas shipping ) وليس لشركة البواخر الوطنية أي تدخل في هذا الموضوع ، هم مالكون وباعوها لـ ( Gross seas shipping ) ، إذا كان لدي الأخ بدرالطبي أي معلومات كانت من أي نوع يشك في هذه الأمور أرجو تقديمها لي في أي وقت تريد وسوف أقوم بالتحقيق ، ولكن أرجو أن يكون لديك فعلاً وثائق في الموضوع التي طرحتها وشكراً .

### مشروع

لقانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٥

قانون الاتحاد العام للمزارعين الأردنيين

المادة (١) يسمى هذا القانون ( قانون الاتحاد العام للمزارعين الأردنيين لسنة ١٩٩٥ ) ويعمل به بعد ثلاثين يوماً على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة (٢) يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه إذا دلت القرينة على غير ذلك .

- |                    |  |
|--------------------|--|
| - الوزير :         | وزير الزراعة   |
| - الاتحاد :        | الاتحاد العام للمزارعين الأردنيين  |
| - المجلس :         | مجلس إدارة الاتحاد   |
| - الرئيس :         | رئيس المجلس  |
| - المدير :         | المدير العام للاتحاد   |
| - الفرع :          | فرع الاتحاد  |
| - مجلس الفرع :     | مجلس إدارة الفرع   |
| - الاتحاد النوعي : | اتحاد مزارعين منتجين لسلع زراعية محددة في مختلف أنحاء المملكة والمؤسس وفقاً لأحكام هذا القانون .             |
| - المهنة :         | ممارسة العمل الزراعي في مجال الانتاج النباتي أو الحيواني أو كليهما .   |
| - المزارع :        | الشخص الأردني الذي اتم الثامنة عشرة من عمره ويمارس المهنة على سبيل التفرغ أو تعتبر المهنة مصدر دخله الرئيس . |
| - الشركة :         | الشركة الزراعية الأردنية التي تمارس المهنة .   |

المادة (٣) أ - ينشأ بموجب هذا القانون هيئة أهلية تسمى ( الاتحاد العام للمزارعين الأردنيين ) ويكون له شخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري وله بهذه الصفة حق تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة اللازمة لتحقيق أهدافه وغاياته وله أن يقوم بجميع التصرفات والاجراءات القانونية والقضائية باسمه وأن ينيب عنه أي شخص آخر لهذه الغاية ، ويكون مركزه الرئيسي في عمان .

ب - ينشأ للاتحاد فرع في كل محافظة ، وللوزير بناء على تنسيب المجلس انشاء فروع

هكذا هو الفصل

له في سائر أنحاء المملكة وذلك حسب مقتضيات الحاجة وتحدد منطقة اختصاص عمل الفرع وفقاً لقرار الشائه .

المادة (٤) يهدف الاتحاد إلى إتاحة المجال لمشاركة أكبر عدد من المزارعين في أعمال الاتحاد وتجميع جهودهم وتوجيهها ورعاية مصالحهم وتقديم الخدمات لهم وفقاً لأحكام هذا القانون والمساهمة في تطوير القطاع الزراعي وتنميته وله في سبيل ذلك القيام بما يلي :  
أ - دراسة للمشاكل التي يواجهها القطاع الزراعي واقتراح الحلول الملائمة لمعالجتها لدى الجهات المختصة .

ب - المساهمة مع الجهات ذات العلاقة في كل من القطاعين العام والخاص في اقتراح البرامج والخطط التي تدعم التنمية الزراعية بما يتعلق بالانتاج والتسويق والتصنيع والتمويل .

ج - إنشاء أسواق بيع المنتجات الزراعية في مواقع مناسبة خارج حدود البلديات وإدارتها وممارسة ما من شأنه تنظيم عملية تسويق تلك للمنتجات داخل المملكة وخارجها .

د - المساهمة في أي شركة أو مؤسسة تتفق غاياتها مع غايات الاتحاد أو تعتبر مكملة لها أو تمارس عملاً يساعد الاتحاد على تحقيق غاياته .

هـ - الاتجار بمستلزمات الانتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني .

و - إقامة المعارض وعقد المؤتمرات وإصدار الجلات والنشرات الزراعية .

المادة (٥) أ - يتم إنشاء الاتحاد النوعي بقرار من الوزير بناء على تنسيب المجلس وتسري أحكام هذه الفقرة على الغاء اتحاد نوعي قائم أو دمج اتحاد نوعي أو أكثر في اتحاد نوعي واحد .

ب - يترتب على مؤسسي الاتحاد النوعي أن يرفقوا بطلبهم إلى المجلس لتأسيس الاتحاد النوعي نظاماً داخلياً له يتضمن أهدافه والصلاحيات المنوطة به وكيهية تشكيل هيئته العامة وانتخاب مجلس إدارته والصلاحيات والمهام الخاصة بكل منهما واجتماعاتهما واتخاذ القرارات فيهما وسائر الأمور المتعلقة بالاتحاد النوعي وموارده المالية ورسم الانساب له .

ج - يشترط في عضو الاتحاد النوعي أن يكون عضواً في أحد فروع الاتحاد ويجوز للعضو أن يكون عضواً في واحد أو أكثر من الاتحادات النوعية ما دامت شروط العضوية متوافرة فيه .

المادة (٦) أ - عضو الاتحاد هو المزارع المنتسب إلى أحد فروع الاتحاد والمسدد لالتزاماته المالية تجاه الفرع وتسري أحكام هذه الفقرة على الشركة المنتسبة لأحد الفروع وتحدد شروط العضوية وفقاً لأحكام النظام الذي يصدر بمقتضى هذا القانون .

ب - عضوية الاتحاد اختيارية ويقدم طلب الانساب إلى الفرع من المزارع أو الشركة إلى مجلس الفرع على النموذج المعد لهذه الغاية . مرفقاً بالوثائق والمستندات المقررة ويصدر مجلس الفرع قراره بشأن الطلب وله قبوله أو رفضه بقرار معلل .

المادة (٧) تتألف الهيئة العامة للاتحاد من مجموع أعضاء مجالس إدارة الفروع وتتولى هذه الهيئة المهام والصلاحيات التالية :

أ - إقرار السياسة العامة للاتحاد وبرامج عمل المجلس السنوية ومتابعة تنفيذها .

ب - إقرار مشروع الموازنة السنوية للاتحاد وتصديق حساباته الختامية .

ج - مناقشة التقرير السنوي عن أعمال المجلس وإصدار القرارات اللازمة بشأنه .

د - تحديد مقدار المساهمة المالية السنوية للفروع والاتحادات النوعية في الاتحاد .

هـ - تعيين مدقق حسابات قانوني للاتحاد .

ز - دراسة الأمور الأخرى التي تقدم اليها من المجلس وإصدار القرارات المناسبة بشأنها ومناقشة الاقتراحات التي يقدم بها الأعضاء شريطة أن تكون قد بلغت للمجلس خطياً قبل موعد اجتماع الهيئة العامة بخمسة عشر يوماً على الأقل .

ح - الموافقة على التصرف بالأموال غير المنقولة للاتحاد .

المادة (٨) أ - يتألف المجلس من الرئيس وعشرة أعضاء وتستمر ولاية المجلس لمدة أربع سنوات ، وينتخب نائباً للرئيس من بين أعضائه .

ب - يتولى المجلس إدارة شؤون الاتحاد والقيام بجميع الأعمال المتعلقة به بما في ذلك ما يلي :

١ - تنفيذ السياسة العامة للاتحاد والخطط والبرامج المقررة من الهيئة العامة وعقد الاتفاقيات المتعلقة بأعمال الاتحاد وأهدافه .

٢ - دراسة التوصيات المقدمة إليه من مجالس الفروع وإصدار القرارات بشأنها .

٣ - إعداد مشاريع القوانين والأنظمة الخاصة بالاتحاد ورفعها إلى الوزير بعد إقرارها من الهيئة العامة .

٤ - تصديق مشروع الموازنة السنوية التقديرية للاتحاد والحسابات الختامية له ورفعها للهيئة العامة مرفقة بالتقارير اللازمة لبيان الموقف المالي والإداري للاتحاد .

محضر الجلسة الأولى

- ٥ . إصدار التعليمات والقرارات اللازمة لتنفيذ أحكام الأنظمة الصادرة بمقتضى هذا القانون بما في ذلك التعليمات المتعلقة بإدارة أسواق بيع المنتجات الزراعية التي ينشؤها المجلس خارج حدود البلديات .
- ٦ . تعيين المدير .

٧ . إصدار التعليمات المتعلقة بتعيين الموظفين والمستخدمين للقيام بأعمال الاتحاد وفروعه وتحديد راتب المدير وعلاواته وكذلك تحديد رواتب الموظفين وعلاواتهم وسائر الأمور المتعلقة بهم .

المادة (٩) للمجلس في سياق قيامه بالأعمال المنوطة به بمقتضى أحكام هذا القانون تشكيل اللجان المختصة بما في ذلك اللجان التأديبية من بين أعضاء المجلس والهيئة العامة وتحديد المهام والصلاحيات للمنطة بتلك اللجان بموجب تعليمات يقرها الوزير .

المادة (١٠) أ - يتولى الرئيس المهام والصلاحيات التالية : -

- ١ . رئاسة اجتماعات المجلس والهيئة العامة للاتحاد .
- ٢ . تمثيل الاتحاد لدى الجهات الرسمية والهيئات المحلية والأجنبية والغير .
- ٣ . أي صلاحيات أخرى يفوضه المجلس القيام بها .

ب - يمارس نائب الرئيس صلاحيات الرئيس عند غيابه أو شغوره منصبه .

المادة (١١) يتولى المدير المهام والصلاحيات التالية : -

- أ - تنفيذ القرارات والاتفاقيات التي يوافق عليها المجلس .
- ب - الإشراف على موظفي الاتحاد والمستخدمين فيه .
- ج - إعداد مشروع الموازنة السنوية للاتحاد .
- د - القيام بأي أعمال أو مهام يكلفه بها المجلس أو الرئيس أو تنص عليها الأنظمة الصادرة بمقتضى هذا القانون .

المادة (١٢) تتألف الهيئة العامة للفرع من الأعضاء المنتخبين للفرع في منطقة اختصاصه المحددة في قرار انتخابه ويتولى هذه الهيئة المهام التالية وذلك بالإضافة إلى أي مهام أو صلاحيات تنبأ بها بموجب أي نظام يصدر بمقتضى هذا القانون .

أ - انتخاب مجلس إدارة الفرع

ب - دراسة الأمور المتعلقة بشؤون الفرع واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها .

ج - إقرار مشروع الموازنة السنوية للفرع وتضديق الحسابات الختامية له .

المادة (١٣) أ . يتألف مجلس الفرع من سبعة أعضاء وتستمر ولاية مجلس الفرع لمدة أربع سنوات .

- ب . ينتخب مجلس الفرع في أول اجتماع له رئيساً للفرع ونائباً له وأمين سر .
- ج - يتولى مجلس الفرع المهام والصلاحيات التالية : -

- ١ . تنفيذ السياسة العامة للاتحاد والخطط والبرامج المقررة في منطقة عمل الفرع .
- ٢ . تمثيل الاتحاد في منطقة عمل الفرع لدى الدوائر الرسمية .
- ٣ . طرح القضايا التي تهم الأعضاء في المنطقة على الهيئة العامة للفرع لاتخاذ التوصيات المناسبة بشأنها ومن ثم تقديمها إلى المجلس .
- ٤ . إعداد مشروع الموازنة السنوية للفرع .

٥ . وضع برنامج العمل وعرضه على الهيئة العامة للفرع لإقراره بما في ذلك تأمين احتياجات المزارعين في المنطقة من مستلزمات الإنتاج الزراعي .

٦ . تحديد مواقع أسواق بيع المنتجات الزراعية في منطقة عمله .

٧ . إقامة الندوات والمعارض الزراعية في منطقة الفرع والمساهمة في تنفيذ البرامج الإرشادية التي تقوم بها الأجهزة الرسمية المختصة .

المادة (١٤) تنظم الإجراءات والأمور الأخرى المتعلقة بكل من أعمال الهيئات العامة للاتحاد وفروعه والمجلس ومجالس الفروع والنصاب القانوني لاجتماعات كل منها وكيفية اتخاذ القرارات فيها بموجب نظام يصدر بمقتضى هذا القانون .

المادة (١٥) تحدد رسوم الانتساب لعضوية فروع الاتحاد وإعادة الانتساب وبدل الخدمات التي يقدمها بموجب نظام يصدر بمقتضى هذا القانون .

المادة (١٦) تتكون الموارد المالية للاتحاد من المصادر التالية : -

- أ . المساهمات السنوية للاتحادات النوعية والفروع في موازنة الاتحاد .
- ب . الأرباح التي تتأتى للاتحاد من خلال الاتجار بمستلزمات الإنتاج الزراعي .
- ج . ريع استثمار الأموال المنقولة وغير المنقولة المائدة للاتحاد .
- د . المساعدات والهبات والمنح التي يحصل عليها الاتحاد على أن تؤخذ موافقة مجلس الوزراء عليها إذا كانت من مصدر غير أردني .
- هـ . أي إيرادات أو بدلات أخرى تتأتى للاتحاد مقابل نشاطاته المختلفة بما يدخل في أهدافه .

هكذا هو الأصل

المادة (١٧) تكون الموارد المالية للفرع من المصادر التالية : -

- أ . رسوم التساب الاعضاء .
- ب . المساعدات والهبات والمنح التي يحصل عليها الفرع من مصادر محلية .
- ج . عائدات اسواق بيع للمنتجات الزراعية التي يديرها الفرع والارباح التي تتأتى له من خلال الاتجار بمستلزمات الانتاج الزراعي .
- د . بدل خدمات الفرع .
- هـ . أي إيرادات أو بدلات أخرى تتأتى للفرع مقابل نشاطاته المختلفة .

المادة (١٨) لا يجوز استعمال أموال الاتحاد المنقولة وغير المنقولة أو أي من فروع أو الاتحادات النوعية إلا لتحقيق أهداف وغايات الاتحاد المنصوص عليها في هذا القانون والأنظمة المعمول بها

المادة (١٩) أ . بعد صدور هذا القانون يشكل مجلس الوزراء لجنة مؤقتة من رئيس وعشرة أعضاء من القطاعين العام والخاص ممن لهم علاقة بالأعمال الزراعية لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد لمدة مماثلة ولمرة واحدة . وذلك بقرار من مجلس الوزراء تتولى خلالها صلاحيات الهيئة العامة للاتحاد والمجلس والرئيس .

ب . أثناء الفترة التأسيسية بنشأ فرع في كل محافظة من محافظات المملكة بالإضافة لفرع في منطقة وادي الأردن .

المادة (٢٠) يعنى الاتحاد والفروع والاتحادات النوعية من جميع الضرائب والرسوم الحكومية بما في ذلك رسوم طابع الواردات وذلك باستثناء المشتريات والمبيعات لغايات الاتجار بها .

المادة (٢١) اعتباراً من نفاذ أحكام هذا القانون :

أ . مع مراعاة الفقرة ( ب ) من هذه المادة يلغى ( قانون اتحاد مزارعي وادي الأردن رقم ( ١٩ ) لسنة ١٩٧٤ .

ب . تؤول إلى فرع الاتحاد في منطقة وادي الأردن جميع الأموال والموجودات والحقوق العائدة لاتحاد المزارعين في وادي الأردن ويحمل جميع الالتزامات المترتبة عليه .

ج . تعتبر العقود والاتفاقيات المبرمة مع اتحاد المزارعين في وادي الأردن وكأنها معقودة مع فرع الاتحاد في منطقة وادي الأردن وتصبح الخلف القانوني لاتحاد المزارعين في وادي الأردن في كل ما اشتملت عليه من حقوق والتزامات .

المادة (٢٢) مجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

المادة (٢٣) رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

١٩٩٥ / ٤ / ٢٢

### الأسباب الموجبة

#### لمشروع قانون الاتحاد العام للمزارعين الاردنيين

منذ انشاء اتحاد المزارعين في وادي الأردن عام ١٩٧٤ برزت فكرة انشاء اتحاد عام للمزارعين يضم في عضويته كافة مزارعي المملكة .

ونظراً للتطورات التي شهدتها القطاع الزراعي خلال السنوات السابقة على الأصبعدة الاقتصادية والاجتماعية ، ولازدياد اعداد المطالبين بضرورة انشاء اتحاد عام للمزارعين سواء من داخل القطاع الزراعي أو خارجه ، فقد كلف المجلس الزراعي وزارة الزراعة بوضع مشروع قانون اتحاد عام للمزارعين في المملكة ، على أن يؤخذ بعين الاعتبار مشاريع القوانين المقدمة للمجلس من ممثلي المزارعين ، والأخرى التي سبق أن قامت وزارة الزراعة باعدادها .

وقد تم الجاز هذا المشروع بعد اجراء مناقشات مستفيضة وفي عدة جلسات عقدها المجلس الزراعي لهذا الغرض .

ويمكن ايجاز مبررات انشاء اتحاد عام للمزارعين بما يلي : -

أولاً : اتاحة المجال لمشاركة اكبر عدد من المزارعين في المساهمة في اتخاذ القرارات الزراعية الصادرة بموجبها ، مما يؤدي إلى درجة أعلى من الالتزام وتحمل المسؤولية .

ثانياً : تجميع جهود المزارعين الذاتية وتوجيهها لخدمة مصالحهم وزيادة انتاجيتهم وتحسين دخولهم من خلال توفير مستلزمات الانتاج الزراعي بأسعار مناسبة وكذلك تسويق منتجاتهم .

ثالثاً : توفير معلومات دقيقة بصورة دورية يستعملها الاتحاد في وضع خطته وبرامجه .

رابعاً : ان انشاء مجالس نوعية متخصصة ضمن الاتحاد العام سيهيئ فرصاً جيدة لتطوير الانتاج الزراعي وتركيز جهود المنتجين في أنشطة زراعية معينة ، كما سيعطي جهاز الإرشاد الزراعي الرسمي الفرصة للإتصال بأكبر عدد من المزارعين لحل مشاكلهم العملية .

خامساً : لضمان تمثيل عادل ومتكافئ لختلف شرائح القطاع الزراعي كان لا بد من انشاء فروع جغرافية للاتحاد تضم كافة الأعضاء في كل منطقة جغرافية ، وكذلك الاتحادات نوعية لمزارعين يشتركون في إنتاج سلعة واحدة ، وكان لا بد من ضمان العدالة في تمثيلهم على الصعيد الجغرافي والمهني ، وبما يضمن لأي شريحة من هؤلاء المزارعين أن تحافظ على مكتسباتها عندما تضاعف من جهودها ونشاطها .

سادساً : تركت حرية الانسحاب إلى الاتحاد اختيارياً للمزارع أو الشركة .

سابعاً : إن إنشاء اتحاد عام للمزارعين في المملكة سيؤدي إلى ظهور قيادات محلية يمكن أن تعطي الكثير ليس لتنمية القطاع الزراعي فحسب ولكن لتنمية ريفية متكاملة في كافة المناطق الريفية .

هكذا من الأصل

معالي رئيس المجلس : دكتور مصطفى شيكات .

الدكتور مصطفى شيكات : شكراً معالي الرئيس .

حقيقة انه شيء مؤلم ان نعلمه ، كثير من القوانين المؤقتة الموجودة امام المجلس والتي عند الحكومة ، وهناك حديث حول السرعة في إنجاز القوانين ، أنا أقول ان الشيء المهم أن هذه القوانين تخرج ناضجة وبناءً على دراسة معمقة وليس سلق هذه القوانين ، إنما المطروح حالياً هذه القوانين خاصة في هذه المرحلة أن مجلسنا يفتقر إلى كثير من الخبرات القانونية واعتقد أن اللجنة القانونية هي الوعاء الذي أكثر قدره على إمكانية انضاج هذه القوانين ، وأيضاً هناك لجان مؤقتة واللجنة الزراعية لجنة مؤقتة ، ولا يوجد في المجلس إلا اللجان الأربعة الدائمة ، وبالتالي أنا اقترح تحويله إلى اللجنة القانونية وإشراك اللجان الأخرى المهمة مثل اللجنة الزراعية مع اللجنة القانونية حتى نخرج قوانين ناضجة لأننا نلزم للحاضر والمستقبل ، ولكن أي قضية تطرح في اللجان المؤقتة هذا عبارة عن سلق لهذه القوانين ولا يخدم مجتمعنا ولا يخدم الحاضر والمستقبل وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، دكتور عويضة .

الدكتور محمد عويضة : شكراً معالي الرئيس .

أن ما ذكره الزميل الدكتور شيكات أن هذه القوانين صحيح هي من الناحية الفنية لها علاقة بلجنة من اللجان وهي اللجنة الزراعية ،

لكن هي قوانين وبالتالي تحتاج إلى دراستها كقانون في اللجنة القانونية ، لذلك حقيقة لا مجال إلا أن تكون في اللجنة القانونية ، لكن لا مانع أن نحال أيضاً في نفس الوقت إلى اللجنة الزراعية لتدرسها اللجنة الزراعية من الناحية الفنية وتزود اللجنة القانونية في جلسة مشتركة بملاحظاتنا الفنية ، لكن الصياغة القانونية والبعد القانوني ينبغي أن لا يخرج عن اللجنة القانونية وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبد الهادي المجالي .

السيد عبد الهادي المجالي : شكراً معالي الرئيس .

ان اللجنة الزراعية لجنة مؤقتة ، يعني هذا الكلام فقط يقال عندما نحول إليها موضوع ، اللجنة المؤقتة حسب ما جاء في النظام الداخلي تنتهي بانتهاء أي مهمة ، لكن نحن لم ننهي دور اللجنة الزراعية ولا أي لجنة من اللجان المؤقتة ، فهي لجان أصبحت بحكم الواقع لجان مؤقتة وهي لجنة متخصصة ، أما ان اللجنة القانونية هي قانونية ، أي ليس أعضاء اللجنة القانونية كلهم قانونيين فهم أعضاء من مجلس النواب ، كما أعضاء اللجنة الزراعية من مجلس النواب ، والصيغة القانونية يضعها متخصصون في القانون ، وأنا اعتقد أن اللجنة الزراعية باعتبار أنها أصبحت بحكم اللجنة الدائمة ، هي المعنية بالدرجة الأولى بالنظر في هذا القانون ويتم صياغة القانون بواسطة مختصين في القانون ، أنا اعتقد حتى نخفف على اللجنة القانونية وإذا أردنا هذا القانون أن يسير بسرعة

كما هو هدف كل الرملاء ، واللجنة القانونية متقلبة بالقوانين حقيقة ، أعتقد أن اللجنة الزراعية مؤهلة وتستطيع أن تنهي هذا القانون وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ مفلح الرحيمي تفضل .

السيد مفلح الرحيمي : أن ما تحدث به الزميل عبد الهادي المجالي بتحويل مشروع القانون إلى اللجنة الزراعية ، لذلك كي تفرغ اللجنة القانونية لبحث مشاريع القوانين المتراكمة لديها ، وهذا القانون هو من صلب اختصاص اللجنة الزراعية واعتقد انها شبه دائمة زي ما تكلم الزميل عبد الهادي وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الاستاذ عبد الله اخو ارشيدة .

السيد عبد الله اخو ارشيدة : شكراً معالي الرئيس .

في الحقيقة يجب على المجلس الكريم أن يأخذ النظام الداخلي ونحترمه بقدر فهمنا له ، اللجان التي احدثت في المجلس لا تستطيع ان نسمي في العمل الفني بأن هذه مؤقتة ، لذلك يجب أن يسحب أي قانون اماننا والا ما هو المبرر من وجود هذه القوانين ؟ عندما اضافها المجلس بقرار وثبتها قانونياً ، فلذلك الآلية السليمة هي انها كما تفضل سعادة الأخ مقرر اللجنة القانونية بأن أضيفت اللجنة القانونية ابتداءً هي تدقيق مشاريع القوانين من ناحية الصياغة ، أما اذا كان مشروع القانون المقدم والمصاغ فنياً ، فعلى اللجنة المختصة والتي نفترض فيها أن يكون فيها فنيون ، اللجنة

الزراعية تناقش هذا مع معالي وزير الزراعة ومع الجهات والمؤسسات الرسمية المختصة ، وعندما نجد خللاً في مناقشته في المجلس بعد أن يدق ويقدم من اللجنة ، يتعرض الرملاء القانونيون إلى اصلاح بعض العبارات اذا كانت لا تتسجم قانونياً أو دستورياً وشكراً .

معالي رئيس المجلس : السيدة توجان فيصل .

السيدة توجان فيصل : أولاً عندما يرد نص في النظام الداخلي ما لم تعدل النظام الداخلي للترم به ، لن يجرى تعرف على مهام اللجنة المالية مثلاً ، بقيت الموازنة والقوانين التي فيها اضافات وانقاص من دخل الخزينة نحال إلى اللجنة المالية وبالمقابل القوانين الأخرى نحال إلى اللجنة القانونية . وعمل المجلس ليس فقط تشريعي بحيث نفرض ان كل لجنة فيه دائمة أو مؤقتة هي تعمل بالتشريع ، لأن هناك اللجنة الادارية وهي دائمة ولا تعمل بالتشريع ، وهناك لجنة العلاقات الخارجية ولا تعمل بالتشريع فاللجان المؤقتة التي تقوم لبحث قطاعات معينة واهتمامات معينة أو اشكالات معينة ، وقد تأتي بعض توصياتها بتعديلات قانونية ، وقد تأتي باجراءات ادارية ، فإذا جاءت بتعديلات قانونية نحال إلى الهيئة المختصة والتي اكتسبت خبرة التي هي اللجنة القانونية ويجب ان نقبل بتخصيص العمل فيما بيننا لأنه ليس فيما من نستطيع أن يغطي كافة التخصصات اللازمة للمجلس ، وقد تخصصت اللجنة القانونية وبنت خبرات واصبح لديها المقدرة دون باقي اللجان ، من هنا أقول في حالات معينة

هكذا في الأخير

معالي رئيس المجلس : استاذ حمزة منصور .

السيد حمزة منصور : شكراً معالي الرئيس .

القضية من الموضوع بحيث لا تحتاج لمثل هذا النقاش ، النظام الداخلي قرر وبالتصريح الصحيح ان الجهة المعنية هي اللجنة القانونية ، العرف النهائي قرر ان القوانين تحال الا ما استثناء بشأن اللجنة المالية إلى اللجنة القانونية ، الواقع العملي ان يفترض ان أفضل الخبرات القانونية في هذا المجلس موجودة في اللجنة القانونية ، اعتقد أن الإطار الطبيعي لهذا القانون هو اللجنة القانونية ، وتقديراً للخبرات العالية عند اللجنة الزراعية هي شأنها شأن أي جهة رسمية أو شعبية تدعى للاستفادة من ملاحظاتها ومن خبراتها وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الزملاء فقط اود ان اوضح اننا في هذا المجلس احلنا بعض القوانين إلى لجان أخرى غير اللجنة القانونية طبعاً بموافقة المجلس ، احلنا قوانين إلى لجنة الشؤون الخارجية ، احلنا قوانين إلى لجنة التربية والتعليم ، واحلنا قوانين إلى اللجنة المالية لكن الرأي للمجلس الكريم وهي محصورة بين قضية ليست لأنها اختصاص اللجنة القانونية فقط ما فهمته أن زملائنا في اللجنة القانونية لديهم الكثير الكثير من العمل الذين يقومون به ربما لغايات اختصار الوقت لكن الرأي للمجلس الكريم ، معالي رئيس اللجنة القانونية تفضل .

تستطيع أن تحل اللجنة المالية غير القانونية وتقر هي القانون كما في الموازنة العامة وتعود به إلى المجلس مباشرة ، في حالات معينة نرى اللبس أو الاختلاط تستطيع ان تجمع بين لجتين دالمتين تقومان ببحث القوانين التي هما للمالية والقانونية ، ولكن ليس اللجان الأخرى لأن دورها ليس تشريعي لا تنظر في قوانين ، الجمع فقط بين المالية والقانونية والتصويت معاً والبحث معاً اذا استلزم ، أما اللجان الأخرى فيجب أن تكون بدور المستشار ، القضية تحال إليها واختصار النقاش الطويل والبحث في المجلس ، هذه هي اللجنة التي هي فنية والتي اضحي لاهتمامها اهتمامات خاصة بموضوع تشكيلها ، يبحثوا الموضوع ويضعوا فيه توصياتهم وإذا جاءت توصياتهم إلى اللجنة القانونية فهي المعنية على ايجاد النص القانوني المناسب وهي أيضاً تختصر عمل المجلس عندما تعود إليه بالنص القانوني لأن من سيناقشنا عندما تعود هو الفني المختص كالرأى مثلاً في حقل معين أو كأعضائي المياه ، وبهذه الصيغة على اللجان الأخرى ان تقبل الدور الاستشاري وليس في هذا اقليل من شأن أي لجنة دائمة كانت أو مؤقتة بل حقيقة اعطاهما أهمية الاختصاصي والمستشار في هذا الشأن فتحيله إليها ، لكن هذا ليس ملزم للجنة القانونية مشورتها كما أنه ليس ملزم للجنة ، فما لا يلزم به كلجنة قانونية امام أعضاء هذه اللجنة حق العودة وطرحه على المجلس كاملاً أثناء بحث القانون ، كلها آلية فقط لاختصار العمل وكفاءته وشكراً .

السيد عبد الكريم المدغمي رئيس اللجنة القانونية : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة لا اجتهاد في مورد النص ان كنا احلنا في السابق إلى لجان أخرى غير اللجنة القانونية هذا أمر خاطيء والرجوع إلى الحقيقة أولى من التماذي في الخطأ ، لكن المادة ( ٢٦ ) من النظام التي نصت على تشكيل اللجان قالت : « اللجنة القانونية وظيفتها تدقيق مشاريع القوانين التي تعرض على المجلس والنظر في الاقتراحات القانونية المقدمة من أعضاء المجلس »

أنا لست مرغماً باحالة كل القوانين إلى اللجنة القانونية لأنها تخص بالقوانين الموجودة لديها ، ولكن مضطر للاذعان إلى نص النظام الداخلي ، حاولت أن أجد مخرجاً في المادة ( ٢٧ ) من النظام الداخلي المتحدثة عن اللجان المؤقتة فوجدت أن هذه المادة تنص في المجلس أن ينتخب بأكثرية الآراء أعضاء اللجان أخرى مؤقتة ، يرى أن الحاجة ماسة لتأليفها للنظر في غير المواضيع للمبينة في المادة السابقة فالمادة ( ٢٧ ) : « تحضر على اللجان المؤقتة أن تنظر بأي أمر محدد في اللجان الدائمة » ، لذلك معالي الرئيس لا يحتاج الأمر إلى كل هذا النقاش ، ولكنني أعود إذا بقيت رئيساً للجنة القانونية بأن تدعو اللجنة الزملاء في اللجنة الزراعية لاستشارتهم عند مناقشة مشروع هذا القانون وشكراً .

معالي رئيس المجلس : وشكراً لك ، أرجو أن تختصر الحوار في هذا الموضوع ، هي قضية بسيطة جداً ، أما أن يحال للجنة القانونية

وتدعو اللجنة القانونية اللجنة الزراعية للمشاركة في نقاش القانون أو أن يحال إلى اللجنة القانونية لوحدها .

يحال إلى اللجنة القانونية ؟ موافقة .

البند الذي يليه ؟

السيد الامين العام :

٢ - كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم (٤١٦١) تاريخ ١٤ / ٥ / ١٩٩٥ ، والمتضمن مشروع قانون معدل لقانون السير لسنة ١٩٩٥ .

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم : ن ط ١ / ١٦٦

التاريخ : ١٤ / ١٢ / ١٤١٥ هـ

لوافق : ١٤ / ٥ / ١٩٩٥ م

معالي رئيس مجلس النواب

أهت لمالكيم ( ٢٠٠ ) نسخة من

( مشروع قانون معدل لقانون السير لسنة ١٩٩٥ ) ، بشكله الذي اقره مجلس الوزراء

في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٢ / ٤ / ١٩٩٥

مع الاسباب الموجبة له ، رجاء احالته إلى

مجلس النواب للنظر في اقراره .

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء

نسخة / إلى دولة رئيس مجلس الأعيان / مع

نسختين من مشروع القانون .

هكذا في الأصل

مشروع

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٥

قانون معدل لقانون السير

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون السير لسنة ١٩٩٥ ) ويقرأ مع القانون رقم ( ١٤ ) لسنة ١٩٨٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريد الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ( ٢ ) من القانون الاصلي بإضافة التعاريف للكلمات والعبارات التالية إليها بعد تعريف كلمة المقطورة الواردة فيها : -

الرأس القاطر : المركبة المصممة لجر مقطورة أو نصف مقطورة وغير معدة للشحن بذاتها .

القاطرة : المركبة المعدة للشحن أو المجهزة لجر مقطورة .

الصهريج : سيارة الشحن المجهزة تجهيزاً خاصاً لنقل المواد السائلة أو الغازية أو المواد المخلوطة .

المادة ٣ - يلغى نص الفقرة ( أ ) من المادة ( ٣ ) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : -

أ - لغايات هذا القانون تقسم السيارات إلى الأنواع التالية : -

١ - سيارة الركوب الصغيرة الخاصة :

سيارة الركاب المصممة لنقل ما لا يزيد على تسعة اشخاص بما في ذلك السائق .

٢ - سيارة الركوب الصغيرة العمومية :

سيارة الركاب ذات ثلاثة ابواب كحد ادنى المصممة لنقل ما لا يزيد على تسعة اشخاص بما في ذلك السائق والتي تعمل على نقل الركاب مقابل اجر .

٣ - سيارة الركوب المتوسطة :

سيارة الركاب المصممة لنقل ما لا يقل عن عشرة ركاب ولا يزيد على ثلاثين راكباً بما في ذلك السائق .

٤ - الحافلة :

سيارة الركاب المصممة لحمل أكثر من ثلاثين شخصاً .

٥ - سيارة النقل المشترك :

السيارة المصممة لنقل الاشخاص والبضائع مما والتي لا يزيد وزنها الفارغ على ( ٣ ) طن .

٦ - سيارة الشحن :

السيارة المصممة لنقل البضائع فقط .

٧ - السيارة السياحية :

سيارة الركوب المعدة لأغراض السياحة وفقاً لأحكام هذا القانون .

المادة ٤ - يلغى نص الفقرة ( هـ ) من المادة ( ٨ ) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

( هـ ) - المؤسسات الفندقية وشركات الطيران وشركات الملاحة ومراكز الادارات الرئيسية للبنوك وكذلك الشركات التي يزيد عدد المستخدمين فيها على اربعين مستخدماً وذلك لاستعمالها في نقل المستخدمين لديها والمتعاملين معها ) .

المادة ٥ - يلغى نص المادة ( ٩ ) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٩ -

أ - يجوز تسجيل سيارة الشحن التي لا تزيد حمولتها على طنين ونصف الطن بالصفة الخاصة باسم مالكيها مهما كانت صفة المالك .

ب - تسجل سيارة الشحن التي تزيد حمولتها على طنين ونصف الطن بالصفة الخاصة باسم اي من الجهات التالية بعد التثبت من حاجتها اليها :-

١ - اصحاب الصناعات لاستعمالها في الأغراض المتعلقة مباشرة بمصانعهم او صناعاتهم وفي توزيع منتجاتهم .

٢ - مالكي المركبات الزراعية ومركبات الأشغال وآلات التنقيب لاستعمالها في نقل التجهيزات والامدادات والحرقوات اللازمة لتلك المركبات والآلات وتوفير سائر الخدمات لها .

٣ - مالكي المزارع والمزارعين لاستعمالها في مزارعهم وفي خدمة اغراضهم الزراعية .

٤ - للمعاهدين والمقاولين المصنفين في الفئة العليا لدى السلطات الرسمية المختصة لاستعمالها في الاعمال والأغراض المتعلقة مباشرة بتمهيداتهم .

٥ - البعثات والهيئات السياسية والقنصلية في المملكة .

ج - تسجل سيارات النقل المشترك بالصفة الخاصة باسم مالكيها ولا يجوز تسجيلها

هكذا نص

بالصفة العمومية بأي حال من الأحوال .

المادة ٦ - يلغى نص المادة (١٩) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ١٩ -

لوزير اصدار تعليمات تتضمن :-

- أ - الشروط والمواصفات الواجب توافرها في المركبات المستوردة او المصنعة محليا .
- ب- الوسائل الواجب توافرها في المركبة او لازالتها منها لتوفير الأمن والراحة لركابها وسلامة الطرق وضمان الأمان لمستخدميها بما في ذلك منع صدور الضوضاء والادخنة وسائر المواد الملوثة منها وتركيب المرشحات للمركبات للمحافظة على البيئة وحجر للمركبات التي لا تتوافر فيها تلك المواصفات والاجهزة والمعدات والوسائل ومنعها من العمل للمدة اللازمة لتوفيرها .

المادة ٧ - يلغى نص الفقرة ( أ ) من المادة (٣١) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

- أ - تسري رخصة سير المركبة مدة سنة شمسية واحدة تبدأ من يوم تسجيل المركبة وتجدد عند انتهائها مدة مماثلة بعد تسديد جميع الغرامات المحكوم بها بصورة قطعية على مالك المركبة . ويجوز أن تسري رخصة السير لمدة سنتين بناء على طلب المالك في الحالات التي يتم إعفاء المركبة من الفحص الفني بموجب التعليمات التي تصدرها سلطة الترخيص .

المادة ٨ - يلغى نص الفقرة (ج) من المادة (٣٤) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

- ج - يجوز إعادة تسجيل المركبة المشطوبة وفقا لشروط التسجيل المنصوص عليها في هذا القانون بعد دفع الرسوم التالية :-

- ١ - رسم تسجيل المركبة .
- ٢ - رسم تسجيل رقم السيارات الشاحن العمومي .
- ٣ - رسم استعمال الرقم لسيارات الركوب العمومية من تاريخ انتهاء ترخيص المركبة .

٤ - رسوم الترخيص السنوية المستحقة من تاريخ انتهاء ترخيص المركبة .

المادة ٩ - تعدل المادة (٣٧) من القانون الأصلي على الوجه التالي :-

أولا : بإلغاء ما يتعلق بكل من فئات رخص السوق (الرابعة) و (الخامسة)

و (السادسة) الواردة في الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنها بما يلي :-

الفقرة الرابعة : رخصة سوق سيارة ركوب صغيرة عمومية ورخصة سوق شحن لا تزيد حمولتها على خمسة اطنان ولا تصدر لطالبها الا بعد مرور سنة على حصوله على رخصة سوق من الفئة الثالثة .

الفقرة الخامسة : رخصة سوق سيارة ركوب متوسطة ورخصة سوق سيارة شحن تزيد حمولتها على خمسة اطنان ولا تصدر لطالبها الا بعد مرور سنتين على حصوله على رخصة سوق من الفئة الرابعة .

الفقرة السادسة :

أ - رخصة سوق الحافلات ولا تصدر لطالبها الا بعد مرور سنتين على حصوله على رخصة سوق من الفئة الخامسة .

ب- رخصة سوق سيارة شحن قاطرة ومقطورة او رأس قاطر ولصف مقطورة ولا تصدر لطالبها الا بعد مرور سنتين من حصوله على رخصة سوق من الفئة الخامسة .

ثانيا : بإلغاء نص الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-

ب- لسلطة الترخيص ان تصدر رخصة سوق من الفئة الخامسة والسادسة دون التقيد بالمدد المقررة لها في الفقرة (أ) من هذه المادة للأشخاص الذين صنفوا كسائقي سيارات من الدرجة الأولى في القوات المسلحة الاردنية والأمن العام والخابرات العامة والدفاع المدني شريطة اجتياز الفحص الفني المقرر لطالبي الفئة السادسة كما يجوز لسلطة الترخيص ان تصدر رخص سوق من الفئة الخامسة دون التقيد بالمدد المقررة لها في الفقرة (أ) من هذه المادة للأشخاص الذين صنفوا كسائقي سيارات من الدرجة الثانية لدى تلك الجهات شريطة أن يجتازوا بنجاح الفحص الفني المقرر لطالبي الرخصة من الفئة الخامسة .

ثالثا : بإلغاء الفقرة (د) منها :-

المادة ١٠ - يلغى نص المادة (٤٣) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٤٣ -

لا تعطى رخصة السوق للفئات الرابعة والخامسة والسادسة الا لمن يحمل الجنسية الاردنية ويكون حسن السيرة والسلوك وان لا يكون محكوما بجناية او جنحة مخلة بالشرف

هكذا في الأصل

والأمانة والآداب العامة ما لم يرد إليه اعتباره .

المادة ١١- يلغى نص المادة (٤٥) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٤٥ -

يشترط في الشخص الحاصل على رخصة سوق من الفئة الخامسة ويقدم بطلب للحصول على رخصة سوق من الفئة السادسة أن يشترك في دورة تأهيل خاصة ، وتحدد شروط الاشتراك فيها واجتيازها وفقا للتعليمات التي تصدرها سلطة الترخيص .

المادة ١٢- يلغى نص الفقرة (ب) من المادة (٤٩) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

ب - لسلطة الترخيص بناء على تنسيب مدير الأمن العام إلغاء ترخيص مركز التدريب أو وقف العمل به للمدة التي تراها مناسبة وسحب تصريح المدرب بصورة نهائية أو للمدة التي تراها مناسبة اذا خالف المركز أو المدرب ايا من الشروط الواردة بتعليمات مراكز التدريب المعمول بها بعد انذار المركز أو المدرب من قبل ادارة الترخيص .

المادة ١٣- يلغى نص المادة (٦٦) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٦٦ -

أ - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر ولا تزيد على سنة وتسحب رخصة السوق لمدة سنة كل من ارتكب ايا من الأفعال التالية أثناء سوقه للسيارة :-

١ - الفرار من مكان الحادث وعدم ابلاغ اقرب مركز امني بالحادث الذي ارتكبه ونتج عنه اصابات جسيمة .

٢ - تناول للمشروبات الكحولية أثناء القيادة أو سوق المركبة تحت تأثير الكحول أو المخدرات أو المؤثرات العقلية وتحدد النسبة المسموح بها لتركيز الكحول في الدم وفقا للقرار الذي تصدره سلطة الترخيص بعد الاستئناس برأي وزير الصحة .

ب- تضبط رخصة السير والسوق عند وقوع اي من المخالفات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة وتحال الرخصتان الى المحكمة مع المخالفة .

ج - لا تحول عقوبة الحبس المنصوص عليها في هذه المادة الى الغرامة لأي سبب من الاسباب الخفيفة التقديرية المنصوص عليها في أي قانون آخر .

المادة ١٤- يلغى نص المادة (٦٧) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٦٧ -

أ - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن خمسة عشر يوما ولا تزيد على ثلاثة اشهر او بغرامة لا تقل عن (١٠٠) دينار ولا تزيد على مائتي دينار او بكلا العقوبتين كل من ارتكب ايا من المخالفات التالية واذا قررت المحكمة استبدال عقوبة الحبس بالغرامة فانه يشترط في هذه الحالة ان لا تقل الغرامة عن الحد الاقصى الواردة في هذه المادة :-

١ - سوق مركبة دون الحصول على رخصة سوق قانونية او سوقها أثناء سحب الرخصة او وقف العمل بها او قيادة مركبة برخصة سوق لا تخوله فتحها حق قيادتها .

٢ - سوق مركبة بلوحة ارقام مزورة وفي هذه الحالة يتم حجز المركبة الى ان يتم تسوية اوضاعها وفقا لاحكام القانون .

٣ - سوق مركبة تحمل مواد سامة او مواد قابلة للانفجار داخل الاماكن المأهولة خلافا للتعليمات التي يصدرها الوزير .

٤ - سوق مركبة بعكس الاتجاه المقرر للسير على الطرق مفصولة الاتجاهات بجزر وسطية .

٥ - تجاوز اشارة المرور الضوئية الحمراء أثناء سوق المركبة .

٦ - سوق المركبة ليلا دون توافر او استخدام الانوار الأساسية الامامية او الخلفية المقررة وفقا للتعليمات التي يصدرها الوزير .

٧ - اجراء سباق على الطرق والشوارع العامة دون ترخيص مسبق من الجهات المختصة .

٨ - بروز الحمولة في المركبة بصورة خطيرة تخالف الاهداد المقررة بموجب التعليمات الخاصة بذلك ، او مخالفة تصريح نقل الحمولات ذات الاحجام الكبيرة .

٩ - استعمال الصهريج لغير الغايات المخصص من اجلها .

١٠ - استعمال السيارة الخصوصية او استغلالها مقابل العوض او الاجرة مهما كان نوعها او وصلها .

١١ - قيادة المركبة بسرعة تزيد عن الحد المقرر للسرعة بأكثر من اربعين كيلو متر في الساعة .

هكذا عند تصحيح

ب- تضبط رخصتا السير والسوق عند وقوع أي من المخالفات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة وتحال الرخصتان للمحكمة مع المخالفة ويجوز لمركب أي من المخالفات المنصوص عليها في هذه المادة إنهاء قضيته بدفع الحد الأدنى للغرامة المقررة للمخالفة التي ارتكبها خلال (٤٨) ساعة .

المادة ١٥- يلغى نص المادة (٦٨) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٦٨ -

يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة عشر دينارا ولا تزيد على مائة دينار كل من ارتكب ايا من المخالفات التالية :-

أ - عدم التقيد بإشارات الطرق أو إشارات مراقبي السير وتضاعف العقوبة في حالة سوق المركبة عكس الاتجاه المقرر .

ب- الوقوف المزدوج بالمركبة في داخل المدن أو خارجها .

ج - تغيير المسرب بشكل خاطيء أثناء قيادة المركبة وعدم التقيد بالمسرب المخصص .

د - التجاوز الخطيء .

هـ - قيادة المركبة بسرعة تزيد عن الحد المقرر بأكثر من (٢٠) كيلو متر في الساعة ولغاية (٤٠) كيلو متر في الساعة .

و - قيادة مركبة دون وجود كوابح أو دون وإقيات للاطارات الخلفية في السيارات الشاحنة .

ز - سماح مالك المركبة أو حائزها لحادث بقيادةها أو أي شخص آخر غير حاصل على رخصة سوق قانونية .

ح - مخالفة شروط التصاريح المعطاة لسيارات الركوب الصغيرة والمتوسطة والحافلات العمومية .

ط - مخالفة تعرفه اجور النقل المحددة للمركبة أو امتناع سائق السيارة العمومية عن نقل الركاب دون سبب مشروع أو عدم تشغيل العداد في سيارات الركوب الصغيرة العمومية أو عدم صلاحية العداد .

ي - مخالفة أولويات المرور .

ك - نقل حمولة في المركبة تزيد على الحد القانوني المسموح به أو عدم اتخاذ الاحتياطات اللازمة لتثبيت الحمولة أو إحكام تغطيتها أو عدم وضع إشارات مميزة لبروز حمولتها وفقا للتعليمات التي يصدرها الوزير .

ل - وضع أولقاء مواد كالحجارة والزيت والأتربة والنفايات والمياه العادمة أو أية مواد أخرى على الطرق والشوارع وجرمها في الأماكن غير المسموح بها أثناء قيادتها أو وقوفها وعدم إزالة المواد من الطرق .

م - سوق مركبة دون أن تكون مؤمنة .

ن - سوق مركبة بشكل يؤدي إلى أحداث الضوضاء أو الأزعاج أو نفث أو اخراج الدخان أو أي مواد ملوثة أخرى وينسب لتحديد بالتعليمات .

س - ترك السيارة على الطرق دون وضع عاكسات أو انوار تحذيرية .

ع - تحميل ركاب زيادة عن المقرر ويضاعف الحد الأدنى من العقوبة إذا كانت الزيادة في الحمولة أكثر من عشرة اشخاص .

المادة ١٦- تلغى نص المادة (٦٩) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٦٩ -

أ - يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرة دنانير ولا تزيد على خمسين دينارا كل من ارتكب ايا من المخالفات التالية :-

١ - عدم التزام الجانب الأيمن من الطريق أثناء قيادة المركبة لانساح المجال للسيارات الأخرى التي تسير بسرعة أكبر وضمن الحد المقرر للسرعة المسموح بها على الطرق .

٢ - مخالفة قواعد استعمال النوار المصابيح عند التلاقي مع المركبات .

٣ - قيادة المركبة دون لوحات أرقام .

٤ - الوقوف في الأماكن الممنوع الوقوف والتوقف فيها والمحددة بوجود شواخص .

ب- يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة دنانير ولا تزيد على عشرين دينارا كل من ارتكب ايا من المخالفات التالية :-

١ - عدم استخدام حزام الأمان في المقعد الأمامي أثناء سير المركبة .

٢ - الوقوف في الأماكن الممنوع الوقوف بها أو لمدة أطول مما هو مسموح به أو خلاف للغاية المسموح بالوقوف من أجلها .

٣ - سوق مركبة بسرعة تزيد عن الحد المقرر لغاية ٢٠ كيلو متر في الساعة .

٤ - سوق مركبة دون توافر الشروط والتجهيزات والمواصفات الميكانيكية والكهربائية وغيرها المقررة بموجب الانظمة والتعليمات المعمول بها .

هكذا من النص

٥ - مخالفة قواعد استعمال ائوار للمصباح او سوق للمركبة دون اضاءة الائوار عند وجود الضباب وعدم وضوح الرؤية .

٦ - استعمال الزامور العالي او المتعدد الاصوات وكذلك استعمال زامور الاسعاف او الطوارئ في غير الحالات المسموح بها وكذلك استعمال الزامور العادي دون داع او للمناداة .

٧ - مخالفة التعليمات المتعلقة بالسيارات الاجنبية التي تدخل المملكة .

٨ - سوق مركبة برخصة سوق او سير منتهية .

٩ - سوق مركبة برخصة سوق او سير قانونية دون الالتزام بالشروط الواردة في اي منهما .

١٠ - عدم حيازة اي من رخصتي السوق او السير عند سوق المركبة او الامتناع عن ابراز اي منهما عند طلب ذلك من رجال السير .

١١ - عدم مراعاة السائق للتعليمات التي تقتضي الوقوف عند مشاهدته الضوء المقطع الصادر من مركبات نقل الطلاب .

ج - يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة دنانير ولا تزيد على خمسة عشر ديناراً كل من ارتكب مخالفة اخرى لهذا القانون او الانظمة او التعليمات الصادرة بمقتضاه ولم ينص على عقوبة محددة لها فيه .

المادة ١٧ - تعدل المادة (٧١) من القانون الاصلي على الوجه التالي :-

اولا : بالغاء نص الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-

أ/ - لمرتكب اي من المخالفات المنصوص عليها في المادتين (٦٨) و (٦٩) من هذا القانون انتهاء قضيته بدفع الحد الادنى للغرامة المقررة للمخالفة التي ارتكبها وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغه ضبط المخالفة من قبل منظمها ، ولا يحق في هذه الحالة الطعن في ذلك الاجراء امام اي مرجع قضائي او اداري .

ب/ - يحق لمن احيل الى المحكمة المختصة لحاكمته عن اي من المخالفات المنصوص عليها في المواد (٦٧) و (٦٨) و (٦٩) من هذا القانون ان ينيب عنه اي شخص لحضور المحاكمة بموجب اذنية عطفية معفاة من الرسوم .

ثانيا : بالغاء نص الفقرة (ج) منها والاستعاضة عنه بالفقرتين (ج) و (د) التاليتين اليها :-  
ج - يقوم المدعي العام بارسال ملخص بالاحكام التي يتم تنفيذها خلال ثلاثين

يوماً الى ادارة الترخيص ولا يجوز في هذه الحالة تجديد رخصة السوق او رخصة السير او المجاز اي معاملة في تلك الدائرة للمحكوم عليه الا بعد تسديد الغرامات المحكوم بها وفقاً لتلك الاحكام .

د - لسلطة الترخيص او من تفوضه الحق في الغاء ضبط المخالفة في حال ثبوت ما يبرر ذلك .

المادة ١٨ - يلغى نص الفقرة (ب) من المادة (٧٣) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

ب - يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسمائة فلس ولا تزيد على دينار كل من ارتكب مخالفة للتعليمات الواردة في الفقرة (أ) من هذه المادة .

المادة ١٩ - يلغى نص كل من الفقرتين (ب) و (ج) من المادة (٧٤) من القانون الاصلي :-

ب - اذا ادين شخص بقيادة مركبة دون الحصول على رخصة سوق تقرر سلطة الترخيص حرمانه من الحصول على رخصة سوق لمدة لا تقل عن ستة اشهر ولا تزيد على سنتين .

ج - تزود النيابة العامة ادارة الترخيص بملخص عن الاحكام التي تصدرها المحاكم استناداً لهذا القانون او الانظمة او التعليمات الصادرة بمقتضاه .

المادة ٢٠ - تعدل المادة (٧٥) من القانون الاصلي على الوجه التالي :-

اولا : بالغاء نص البند (٤) من الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-

٤ - اذا ارتكب سائقها المخالفة المنصوص عليها في البند (٨) من الفقرة (أ) من المادة (٦٧) او المخالفة المنصوص عليها في الفقرة (ي) من المادة (٦٨) من هذا القانون .

ثانيا : باضالة الفقرتين (د) و (هـ) التاليتين اليها :-

د - تجوز للمركبة اداريا لمدة لا تزيد على سبعة ايام في حال ارتكاب اي من المخالفات التالية :-

١ - تحميل اكثر من عشرة ركاب زيادة عن الحد المقرر في سيارات الركوب المتوسطة والحافلات .

نهاية الخط المقرر لسيارات الركوب العمومية .

٢ - اذا ارتكبت اي من المخالفات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من المادة (٦٦) من هذا القانون .

## ٣ - قيادة المركبة بدون لوحة ارقام .

هـ - لرجال السير استخدام اجهزة ايقاف العجلات للمركبات المخالفة لوقوفها في الاماكن الممنوع الوقوف او التوقف فيها والحددة من الجهات المختصة ، او سحبها وحجزها حين دفع قيمة المخالفة المترتبة عليها .

المادة ٢١- تعدل المادة (٧٧) من القانون الاصلي باضافة الفقرة (س) بالنص التالي اليها :-

س - يحدد بنظام عدد من النقاط لكل مخالفة من المخالفات المنصوص عليها في هذا القانون وذلك حسب جسامه كل منها وإذا بلغ مجموع النقاط حدا معيناً تسحب رخصة السوق ادارياً بقرار من سلطة الترخيص للمدة التي يحددها النظام .

المادة ٢٢- يعدل القانون الاصلي باضافة المادة (٨١) بالنص التالي اليه ويعد ترقيم المواد (٨١) و (٨٢) و (٨٣) منه لتصبح (٨٢) و (٨٣) و (٨٤) على التوالي :-

٨١ -

لسلطة الترخيص اصدار التعليمات اللازمة للتعلمة بطريقة اختيار عدد من الاشخاص المتطوعين يسمون اعوان السلامة المرورية لضبط المخالفات المرورية الخطرة ومهامهم واسلوب عملهم .

## الاسباب الموجبة

## لمشروع القانون المعدل لقانون السير

تتلخص الاسباب الموجبة للتعديل الذي ادخل على قانون السير رقم (١٤) لسنة ١٩٨٤ بما يلي :-

- أ - مواكبة التطور في صناعة السيارات والمتعلقة بالحمولة والسعة والشروط والمواصفات الواجب توافرها في المركبات المستوردة والمصنعة محلياً وبما يحقق السلامة العامة للمرورية .
- ب - ايجاد قواعد لمزاولة مهنة تدريب السواقة وشروطها وتنظيم ومراقبة اعمالها .
- ج - اعتماد نظام النقاط في ملاحظة مكروي ارتكاب المخالفات ، وتوسيع عملية ضبط المخالفات من خلال اعوان المرور .
- د - تشديد العقوبة على بعض المخالفات الخطرة وذلك لردع المخالفين والسائقين المستهترين من جهة والتقليل من حوادث السير من جهة أخرى .

معالي رئيس المجلس : معالي رئيس اللجنة القانونية .

السيد عبد الكريم المدغمي رئيس اللجنة القانونية : بسم الله الرحمن الرحيم .

شكراً معالي الرئيس .

السيد الرئيس ، الاخوة الزملاء

لقد اطلعت على مشروع القانون المعدل لقانون السير سنة ١٩٩٥ واطلعت على الاسباب الموجبة لتعديل قانون السير رقم ١٤ لسنة ١٩٨٤ فوجدت ما يلي :-

١ - إن البند ( أ ) من الاسباب الموجبة هو بند صحيح مئة بالمئة من حيث ضرورة مواكبة التطور في صناعة السيارات والمتعلقة بالحمولة والسعة والشروط والمواصفات الواجب توافرها في المركبات وبما يحقق السلامة العامة المرورية .

٢ - إن البند (ب) من الاسباب الموجبة هو بند صحيح ايضاً من حيث ايجاد القواعد الصحيحة لمزاولة مهنة تدريب السواقة وشروطها وتنظيم ومراقبة اعمالها حتى تتمكن من ايجاد سائقين معترفون بمهنتهم عن الطيش والاستعثار .

٣ - إن باقي بنود الاسباب الموجبة ليست سليمة اطلاقاً ، فتحسن الوضع المروري وتجنب ارتكاب الحوادث والتخفيف منها يحتاج الى دراسة شاملة معمقة ،

ربما تحتاج الى عقد مؤتمر وطني برعاية الحكومة ، تقدم فيه أوراق عمل من المختصين والخبراء في الوضع المروري في الاردن والدول الاخرى ، وإن تشديد العقوبات على المخالفات أمر لا يعالج مشكلة حوادث المرور ولا يخفف منها ، بل التي أخشى من زيادة تعقيدها ، فالمخالفة هي نوع من انواع الجريمة اذا ما اعتبرنا أن الجريمة تنقسم الى ثلاثة انواع بحسب جسامتها ، فالجناية هي اكبر انواع الجريمة تليها المخالفة ثم المخالفة ، وعقوبة المخالفات الموجودة في قانون السير المعمول به لسنة ١٩٨٤ هي عقوبات مرتفعة نسبياً مقارنة بالدول الاخرى من جهة ، ومقارنة بوضع المخالفة من جهة اخرى كنوع اقل نوع من انواع الجريمة فأغلب العقوبات الواردة فيه في قانون السير المعمول به هي عقوبات جنحية وليست عقوبات مخالفات ، ولذلك لا نرى ان حل المشكلة المرورية والتخفيف من الحوادث يكمن في رفع العقوبة على مخالفة السير ، وألا فانا سنضطر بعد ذلك الى جعل مخالفة السير بمثابة الجناية وربما الجناية الكبرى ليحاكم السائق المخالف امام محكمة الجنايات الكبرى ا

التي مع معالجة المشكلة المرورية والتي مع ردع المخالفين ... ولكن ليس بهذا الشكل وهذه الصورة التي نجهلنا نظن اننا نسير بعكس المنطق ، فنحن نلزم يوماً وليلة بتخفيض

هكذا حذّر السيد

وبعد ذلك كله وعملاً بالمادة (٤٠) من النظام الداخلي فأنتي اعتقد أننا لسنا بحاجة لمثل هذا القانون فاقترح رده وأطلب التصويت على اقتراح الرد ان تقي عليه أحد .  
وشكراً .

عبد الكريم الدغمي

اصوات : ننتي على ذلك ..

معالي رئيس المجلس : الاستاذ خليل حدادين .

السيد خليل حدادين : شكراً معالي الرئيس .

حضرات الزملاء .

الزميل ابو فيصل قد فسر واثني على كل ما جاء به واثني على رد القانون ، لان مشروع القانون للمعرض عليكم ايها الزملاء اليوم هو قانون جباية وليس قانون حماية لأرواح المواطنين وممتلكاتهم والقول ان زيادة نسبة الحوادث قد ازدادت في الآونة الاخيرة بسبب نقص في القانون الحالي غير صحيح وليس نقصاً في المقويات والفرامات ، لان اسباب زيادة الحوادث في الآونة الاخيرة سببها الرئيسي هو الضغوط النفسية والمماشية للمواطنين ، فتصوروا ايها الزملاء ان سائق باص يترك منزله صباحاً وأطفاله دون فطور او لديه طفل مريض لا يجد قيمة الدواء يكون حقيقة معني بصره .

والشغلة الثانية انا اعتقد ان الطرق قد تحسنت كثيراً في الآونة الاخيرة .

الضرائب على الصناعات والمشاريع الاستثمارية وهي التي يقوم بها الأغنياء من اصحاب رؤوس الأموال ونشرع بالمقابل بزيادة قيمة الخلفات وهي التي تطل عامه الناس ، بل وتزيد اسعار الاعلاف بنسبة (٢٠٪) فجأة لنجعل المزارعين من يهتمون بتربية الثروة الحيوانية يهجروها ليقلوا في صف العاطلين عن العمل ، ونذكر ايضاً بزيادة رسوم المحاكم من اجل جعل الناس يلجأون لفرض النزاعات بالقناوي بدل المحاكم .

ارجو ألا يفهم من كلامي انني ضد اعفاء المشاريع الاقتصادية أو انني ضد الاستثمار ، ولكن ايضاً يجب ان ننظر الى الفقراء والمزارعين والسائقين فلا تزيد عليهم الضرائب أو الرسوم أو المقويات ... اري اننا لسير نحن المشرعين بعكس المنطق لذلك كنت اتمنى ان يتضمن المشروع للعدل شطب المادة التي تلزم السائقين بدفع رسوم لتقابة السواقين وهي مادة مخالفة للدستور ، إذ لا يجوز الزام احد على الانتساب الى اية نقابة عمالية كما هو نص الدستور ، ولدي تصريعات عديدة من مسؤولين ووزراء داخلية سابقين يذكرون بها انه يجب شطب هذه المادة المخالفة للدستور والتي لم يتضمنها مشروع الحكومة والتي على الحكومة ان تفي بمشروع تعديل شطب هذه المادة بقرار لاحق هذا اذا أحيل هذا المشروع الى اللجنة المختصة .

وإذا رد هذا المشروع الى الحكومة ارجو ان يتضمن مشروع تعديل قانون السير القادم شطب هذه المادة .

معالي رئيس المجلس : اخي خليل دعونا ان لا ندخل في نقاش القانون ، دعونا تناقش مبدأ قبول او عدم قبول او احالة القانون .

السيد خليل حدادين : أؤيد رد القانون ، ليعلم الاخوان ان الباصات الصغيرة والتي ترخص بكثرة في هذا البلد هي باصات غير امينة ، والدلالة على ذلك ان الذين يصنعونها في اليابان عندما يأتوا سياح الى هذا البلد ولو كانوا ستة يرفضوا الركوب واستعمال هذه الباصات ولا يقبلوا الا الباصات الكبيرة ، وبالتالي انني على اقتراح الزميل برد القانون وشكراً .

معالي رئيس المجلس : معالي وزير الداخلية .

معالي وزير الداخلية : شكراً معالي الرئيس .

وشكراً للأخوة النواب الذين ابدوا آراءهم على مشروع القانون وارجو ان تسمح لي ان اذكر بما ذكره بعض الاخوة النواب لان الدورة الاستثنائية ستناقش مصالح المواطنين وما يعينهم وما يعني الوطن والمواطنين ، وانني اعتقد ان حياة المواطن هي اولى بالرعاية والحماية ، كما ذكر الاخ معالي ابو فيصل هناك اسباب متعددة دعت الحكومة الى تقديم هذا المشروع لمعالجة للمشاكل التي يتعرض لها المواطن يومياً من فواجع كثيرة وليس فيها من لم يتعرض لمثل هذه الحوادث والكوارث ، وإذا سمحتم لي اعطيكم رقماً لهذه الحوادث وما نتج عنها خلال الخمس سنوات الاخيرة في هذا الوطن ،

بلغت عدد الحوادث (١٣٨٠٤٨) حادث ، بلغ عدد الوفيات فيها (٢٥٧٧) مواطن ، بلغ عدد الجرحى (٣١٤٥٧) مواطن خلال هذه الفترة الرجيزة ، اعتقد ايها الاخوة ان هذا يستدعي منا ان نعيد النظر في هذا القانون بوضع بعض المواد التي نعتقد بأنها ستساهم بالحد من هذه الحوادث ، وقد اجتهدنا بالمقويات التي وردت في هذا التعديل ، ولكن مجلسكم هو صاحب الولاية وصاحب الحق بزيادة العقوبة او تخفيفها ، اعتقد ان المسؤولية وواجب الوطن يقتضي بأن يناقش هذا الأمر من قبل المجلس الكريم بما اجتهدت به الحكومة من خلال قنوات المجلس القانونية وبالمجلس كاملاً عندما يجتمع ، ونحن سننقل ما يتوصل له المجلس الكريم من قرارات وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : معالي وزير الثقافة .

معالي وزير الثقافة : يا سيدي نحن في وزارة الثقافة وعلى قاعدة ضرورة رفع مستوى التوعية المرورية ، قمنا بعقد ندوة مختصة شارك فيها اخوان اكاديميين من الجامعة ، والاشجون المعنيين في جميعات مكافحة او الحد من تخطير حوادث الطرق ، وايضاً الجهات المعنية والمختصة في الداخلية والأمن العام ، واخذت المنحة منحة حلقة البحث ، اريد ان اضع المجلس الكريم في بعض النقاط الرئيسية التي تؤكد على اهمية القانون التي بين ايدينا :

النقطة الأولى : قارنوا العقوبات الموجودة

هكذا يجب ان يكون

على حوادث السير في الأردن مع العقوبات الموجودة في دول أخرى من العالم ، وجدنا ان كثير من القوانين او اغلب القوانين تعطي او تلزم الى عقوبات مشددة في موضوع الالتزام في القضايا المرورية وفي قانون السير ، اكثر مما هو لدينا ، وهذه المسألة تجرى للمشرع الاردني الى ضرورة ان لا يتهاون في هذه المسألة لان تشديد العقوبة في هكذا قضايا لا بد من ان نعد من حوادث السير .

ايضا ما ذهبوا النواب من قضايا اخرى كانت متعلقة في مؤثر او في التوعية المرورية ، انا اعتقد انها مسائل مرافقة الى اهمية اقرار القانون ، انا اعتقد ان من الضرورة بمكان ان نذهب قُدماً في مناقشة هذا القانون ، ولذا كان هناك نقاط قابلة للتعديل على قاعدة ما تفضلوا به الزملاء فهو امر وارد ، لكن العقوبات وضرورة تعديل قانون السير انا اعتقد انها مسألة ضرورية ومن شأنها ان تحد من حوادث السير وأن تحمي المواطن وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ مفلح الرحيمي .

السيد مفلح الرحيمي : معالي الرئيس انا التي على ما جاء في كلام الزميل سمير حباشنة بأن يحال مشروع القانون الى اللجنة القانونية ، ومن ثم هي صاحبة الولاية والمجلس بتشكيلي جام هو صاحب الولاية بالتعديل الذي يراه مناسباً وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الزميل هاشم الديباس .

الدكتور هاشم الديباس : ان جميع المشاريع او القوانين التي ترد من اجهزة الدولة تأتي الحقيقة ضرورة تراها هذه الاجهزة انها مهمة للمواطن والوطن ، وليس بالضرورة ان جميع ما يأتي في هذه القوانين ايجابي ، وليس بالضرورة ان جميع ما يأتي في هذه القوانين سلبي نحن في مجلس النواب وحقيقة انا اعتقد انه هروب ان نرد هذا القانون ، يجب ان ندرس القانون ونرى ما فيه من ايجابيات ونرى ما فيه من سلبيات ونحاول ان نضيف الى الايجابيات وان نرد السلبيات ، واعتقد ان قانون السير المعمول به حالياً لا بد وان فيه سلبيات وفيه ايجابيات ، ولذلك ارى ومن خلال خبرة مجلس النواب مؤلف من (٨٠) نائب لهم خبرات محلية وقد يكونوا قد خرجوا الى الخارج وعندهم بعض الانكار عن كيفية الأمور التي تسير في الدول المجاورة ، انا ذهبت الى الخارج فوجدت انه ما يأتي في هذا للمشروع الجديد قد يكون فيه نوع من التسرية لكن ليس معنى هذا ان يرد القانون ، يمكن لنا ان ندرس كل حالة على حدة ، يا اخوان جريمة القتل يعاقب عليها بالاعدام ، بعض دول العالم الفت الاعدام لأنه ثبت بالدراسة ان الاعدام ليس وسيلة لمنع الجريمة ، وانا اعتقد ايضاً ان زيادة المخالفة ليست رادعة في كثير من الاحيان ، ولذلك ارى ان ارى السلبيات والايجابيات وعلى ضوءها يمكن ان نقرر هذا القانون يمكن ان يصلح او لا يصلح وتعديله وتبديله الى ان نخدم هذه الأمة وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ،  
الدكتور عبدالله المكايلة .

الدكتور عبدالله المكايلة :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس ، حقيقة كنت لا اريد ان اتحدث في هذا الموضوع كثيراً لولا انني سمعت تعليق اخي وزميلي الذي احترم رأيه القانوني رئيس اللجنة القانونية ، وعاء الضريبة حين يكون منشأ جنة أو جناية لا يقارن اطلاقاً في تشجيع الاستثمار ، ولا يقارن اطلاقاً حتى في تخفيف الاعباء عن المزارعين ، شهدنا مأساة كبيرة في هذا العام بالذات الذي الصدموا في هذا العام من جراء الحوادث المرورية ، ولذلك حين يأتي الحديث عن القاتل عبء السائق بالغرامة مقابل الجريمة التي يرتكبها ، انا اعتقد أن القياس غير ملائم اطلاقاً ، لذلك اتبنى على زملائي ، صحيح ان المشكلة المرورية ابعادها قد يكون السائق وطرف كبير فيها ، وقد تكون المركبة طرفاً آخر ، وقد يكون الطريق طرفاً ثالثاً لكننا حين تأتي الى السائق بالذات علينا ان نزيد الكوابح والعقوبات وكل الاساليب والوسائل الوقائية التي نجعله ان يفكر ملياً قبل ان يرتكب الجريمة التي عانينا منها جميعاً ، ارجو ان تقبل القانون فاذا وجدنا تمسكاً او ملاحظة ومبالغة في طرف من الاطراف ، او في عقوبة او غرامة نقت عندنا جميعاً كنواب ونقدر المصلحة في حينها ، لكن ان يرد القانون بمجرد رفع الغرامات هذا امر لا اراه مقبولاً وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الاستاذ  
حماد ابو جاموس .

السيد حماد ابو جاموس :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً سيدي الرئيس .

( ولكم في القصاص حياة يا اولي الألباب ) ان نسبة الحوادث في الأردن هي من اعلى النسب في العالم ، وان القوانين الصارمة في الدول المتقدمة هي التي حذت ونحذ من كثرة الحوادث ، ان قانوناً صارماً سيحد من كثرة الحوادث التي يعاني منها الاردن ، مع التركيز على الثقافة المرورية التي ستساعد في مثل هذا المضمار ، لقد قامت دائرة السير في الآونة الاخيرة بوضع اجراءات صارمة من خلال وضع مراقبين في الباصات وعلى المحطات ، وقد حذت فعلاً بحوالي (٥٠٪) من حوادث السير ، لذلك انا ارى ان تسير بالقانون وان يعرض على اللجنة القانونية وان يشارك فيها من جميع ذوي الاختصاص ، حتى ذوي الاختصاص من نواحي نفسية ، او ان تضيق او تشطب منه ما ترى لنصل الى قانون صارم وحضاري وبلي حاجات المجتمع ، ولذلك سيدي الرئيس ارجو ان تسير وان يعرض هذا القانون على اللجنة القانونية وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الدكتور  
طهيشات .

هكذا حذت فعلاً

السيد عبدالرزاق طيحات :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس .

اولاً ان القضايا المروية حقيقة من اهم القضايا التي يواجهها مجتمعنا الاردني ، ولكنني ارى ان هذا القانون لا يلبي الاحتياجات المطلوبة ، ان الذي ذكره الزميل عبد الكريم الدغمي للمادة التي لم تذكر في مشروع التعديل ، وانا شخصياً مع زيادة العقوبة الرادعة ، ولكنني اؤيد كل التأييد رد هذا القانون والطلب من الحكومة تقديم مشروع جديد يلبي الاحتياجات المطلوبة وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الاستاذ عبد الباقي جمو .

السيد عبد الباقي جمو : اولاً كثر الله خير الرئيس .

معالي رئيس المجلس : وخيرك يا سيدي .

السيد عبد الباقي جمو : انا اول واحد رفعت يدي بعد ابو فيصل ، انما اردت ان ابيه اخبرني انه لا يجوز ان تناقش هذا القانون ونطالب رده قبل ان نقره ونناقش مواده بعد احالته الى اللجنة القانونية نحن اضعنا وقتاً كبيراً من وقت هذا المجلس قد يؤدي الى التصويت وكأنا نقول للنواب :

صوتوا على قانون ولم تدرسوه ولم تعرفوا عدد مواده .

لذلك ارجو احوالة هذا القانون الى اللجنة

القانونية ، اما ان يرفض او يعدل او يرد او يقبل وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الاستاذ عبد موسى النهار .

السيد عبد موسى النهار : شكراً معالي الرئيس .

الواقع موضوع السير وحوادث السير في الاردن هي اصبحت من القضايا التي تتداول على مستوى الوطن بشكل عام ، فلا يعقل ان ترد هذا القانون مجرد القراءة الاولى لهذا القانون فاني ارى ان يحال هذا القانون الى اللجنة القانونية ، وذلك لاتاحة الفرصة وفتح الباب على مصراعيه لبحث كافة القضايا التي تتعلق بالسير من القضايا الفنية ، ما يتعلق بالطرق ، ما يتعلق بالمركبات وفي مواصفات المركبات ، في استيراد المركبات في كل الامور ، هذه مناسبة جيدة لبحث هذا القانون واستشارة جميع الخبراء في هذا القانون ، حتى نخرج بقانون حضاري جيد وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الزملاء الافاضل ساعطي الدور لرئيس اللجنة القانونية بقي بعض الزملاء يطلبون الحديث ، الحقيقة ما سمعنا من اراء محصور بين احد رأيين :

اما برد القانون ، او قبوله واحالته على اللجنة . ارجو ان كان هناك اراء جديدة ان نستمع لها ، ان لم يكن هناك اراء ان نحسم هذه القضية ، معالي رئيس اللجنة القانونية .

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً معالي الرئيس .

انا صاحب الاقتراح معالي الرئيس والكلام النصب كثيراً على الاقتراح ومن حق التعقيب اذا سمحت .

معالي رئيس المجلس : بايجاز اذا سمحت .

السيد عبد الكريم الدغمي : اولاً من حيث الشكل يجوز مناقشة القانون الآن عملاً بالمادة (٤٠) من النظام الداخلي لأنها القراءة الاولى في المشروع .

ثانياً : في الموضوع لم يكن في نيتي الهروب اطلاقاً في مواجهة هذا القانون ، ولم يكن في نيتي اطلاقاً مناقشة الحكومة في هذا الموضوع ، الامر فقط هو مصلحة وطنية ، وان هذا القانون الا اعتقاداً منها بأن هذا القانون قد يحل المشاكل المروية ويخفف من حوادث السير ، ولكن لاختلاف في الاجتهاد انا ارى ان هذا القانون يحل مشاكل السير ، وانا قرأت درسي كويس في البيت من يوم ما صدر مشروع قانون السير ووافق عليه مجلس الوزراء ، واستشرت خبراء أيضاً في موضوع السير وخبراء يشهد لهم كل من هو جالس في هذه القاعة على اختلاف مواقفهم ، اذا كان هذا للمشروع يلبي الحاجة والغاية والهدف النبيل الذي من اجله وضعت الحكومة هذا المشروع انا مع هذا للمشروع ، اما اذا كان لا يلبي فهذا امر لجهت فيه ونناقش عليه ، انا كل ما اطلبه في موضوع الرد ، ليس رداً لقهر الحكومة ،

وليس رداً لما كفة الحكومة ، ولكن طلبي في الرد ان تدرس الحكومة اكثر وان تستعين بخبراء بصورة اكثر ، والمكئة التي لدى الحكومة من دراسة مشاريع القوانين اكثر من المكئة الموجودة لدى النواب الحكومة لديها اجهزة وديوان تشريع ومستشارين ولديها اجهزة كاملة مختصة تستطيع ان تدرس ، وتستطيع ان تستدعي ما شاءت من الخبراء ، لكن هذا الامر ربما لا يتوفر بالقدر اللازم لمجلس النواب او للجنة القانونية ، حيث ان تدرس الحكومة اكثر ، وتأنيباً بمشروع قانون متكامل للسير ، ليس تعديلاً او مشروع تعديل ان تأنيباً بمشروع قانون جديد متكامل للسير وبحثه في هذا المجلس كسلطتين في هذا البلد ولشرعه لمصلحة هذا الوطن ، وايضاً الاخوان اللي قالوا نستطيع ان نضيف على القانون ما نشاء ، هذا كلام غير دستوري وغير سليم من الناحية القانونية وغير سليم من الناحية الدستورية كيف نضيف على القانون ؟

قانون اما ان ترفضه ، واما ان تقبله كما هو ، واما ان تعدله لا تستطيع الاضافة هذا هو نص الدستور ، ثم ليس صحيحاً ان الرد في الدول المتقدمة هو الذي حل المشكلة المروية ، هنالك امور اخرى نعرفها جميعاً لا داعي الدخول في نقاشها حتى نعرف لماذا جلت المشكلة المروية لدى الدول المتقدمة ، ومع ذلك هنالك مخالقات وهنالك حوادث سير في الدول المتقدمة وكلنا ذهبنا للدول المتقدمة ليس فقط الدكتور هاشم ، ايضاً ليس صحيحاً ان نسبة الحوادث في الاردن اعلى النسب في

هكذا منذ الزميل

العالم ، فهناك دول ترتفع فيها نسبة الحوادث أكثر من الأردن بكثير ، وربما ان قوانينها لا توجد فيها مثل هذه العقوبات ، انا احكي أيضاً من الناحية الفنية يعني نحن لسميها مخالفة وهي جنحة ، وبعد شوية ما تتحل مشكلة المرور عندنا ، نسوي عقوبتها جنابة نقول يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة او المؤبد من يقطع الإشارة الضوئية وهي حمراء ، يعني انا لا افهم هكذا مشروع ولا افهم هكذا زيادة ، انه انت يجوز تطلع مرات مستعجل في حالة خطرة او في حالة طارئة ويكون ضوء (Stop) الخلفي لسيارتك ، يمكن سيارتنا كلنا الآن لو لذهب لفحصها الا بضنا بلاقي ليه (Stop) الخلفي يمكن محروقة ، هذا مخالفة درجة اولى بده ينسجن ثلاث اشهر او ينسجن شهر ، هذا كلام غير معقول لذلك انا اتنى على الحكومة ان توافق معي على مشروع الرد وان تأتينا بقانون متكامل للسير ، ليس هدلي للمخافة كما قلت اعيد واكرر ولما هدلي ان نصل جميعاً مع بعض الى قانون حديث للسير يلبي المتطلبات المرورية بعد استشارة كل الخبراء والمختصين في هذا الموضوع وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : اعتقد ان وجهات النظر جميعها وضحت ، ما اعتقد انه فيه وجهة نظر جديدة انا اري بعض الزملاء يرفعون ايديهم ليكملوا ، لكني لا اعتقد انه هناك وجهة نظر جديدة ، السيدة توجان .

السيدة توجان فيصل : كونها امرأة

مشروعية الرد وعدم مشروعية التدخل في القانون اذا قبل .  
اولاً : مشروعية الرد واردة ، لانا نستطيع ان رد القانون او نحيله الى اللجنة ، وموضوع ان رد قانون لم نقرأه غير صحيح ، القانون موجود في جدول الاعمال وعلى النائب ان يقرأ القانون قبل ان ياتي فني هذه الحالة المفترض اننا جميعاً قرأناه ، ونقرر ان نقبله او ان نرده .

معالي رئيس المجلس : لا نقاش في هذا.

السيدة توجان فيصل : ثانياً : اعتقاد ان عدد من الاخوة الزملاء اللي يتؤوا قبول القانون كي يضيفوا عليه التعديلات ، هو غير دستوري وهناك حالتين احيلت ليهما تعديلات قانون بطلب من الحكومة الى اللجنة العليا وجاءت التفسير بأنه عندما يحال قانون سواء من الحكومة او من المجلس ، عندما تتم احالة قانون كل من يستطيع المجلس عمله هو نفس المواد الخالة لا يخرج عنها ، قبول التعديل فيها او تخفيفه ، لكن لا يجوز اجراء اي شيء بعكس النية من القانون ، اي انه عندما تكون النية زيادة العقوبة يمكن ان تقبل الزيادة ، او ان تزداد بقدر اقل لكن لا يمكن ان تعكس الى القاصها مثلاً ، او التدخل الى حيز آخر فني هذه الحالة لا نملك دستورياً وبناءً على هذين التفسيرين ان تدخل الا ما جاءت فيه الحكومة ، فلهذا الافضل في غياب تكاملية دراسة هذا القانون ، ووضوح اليد على اسباب حوادث السير من الخطأ ان تدخل في بحثه ، والمجلس غير معني

معالي رئيس المجلس : شكراً ، معالي وزير الداخلية .

معالي وزير الداخلية : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة ان هذا القانون وهذا المشروع بالذات اخذ من الحكومة الوقت الكثير ، وقد درس لفترة قد تجاوزت العام والنصف من قبل المعنيين في الامر في وزارة الداخلية والأمن العام في اجهزتها المختلفة ، من خبراء خارج وزارة الداخلية وفي ديوان التشريع وفي مجلس الوزراء ، وقد قامت وزارة الداخلية بكافة اجهزتها بحملة مكثفة مع كافة الجهات المعنية والمساعدة لدراسة كافة الاسباب التي تؤدي الى حوادث السير ، وإلى ما ذكرت من ارقام واريد ان اصبح ان الارقام الوفيات (٢٥٧٧) وليس (٢٧٥٥) ، كل هذه المعطيات قد اخذت بعين الاعتبار ، وصيغت في ديوان التشريع بهذا المشروع المعدل للقانون ، وانا لا اناقش صلاحية المجلس فهو صاحب الصلاحية في الرد والقبول والتعديل فيما يقدم لهذا المجلس ، ونحن على استعداد في وزارة الداخلية ان نحضر ما يرغب المجلس واللجنة القانونية من خبراء شاركوا في اعداد هذا المشروع مع كافة الدراسات والمعلومات المتوفرة لدينا ، وتقديمها للمجلس الكريم ليستطيع ان يتخذ ويقرر ما يشاء في المواد ، واذا كانت العقوبة هي اساس النقاش التي تفضل فيه معالي رئيس اللجنة القانونية فنحن قد اجتهدنا بذلك ، لمعطيات موجودة سنقدمها لهذا المجلس الكريم انا اعتقد واصبر

بأن يعقد لدوة سير ويضع اسباب السير وحوادثها ثم يأخذ الجزء التشريعي ويبدأ البحث فيه ، الدولة معنية او هيئات تطوعية لها اهتمام معين ، وكمثال واحد أشار اليه معالي وزير الداخلية اشار الى (٢٧٥٥) حالة وفاة بحوادث السير ، من المعلومات البدائية هنالك سبب رئيسي لهذا هو طريقة تعاملنا مع مرتكبي حوادث الدهس عندنا اعداد كبيرة منهم تخرج في اليوم التالي ولا تبقى حتى في الوقف الاحتجائي ، عندنا اجراءات حتى في المحكمة تطبق يجب ان نعيد النظر فيها ، تعتبر الصلح العشوائية كل شيء يصبح عشوائية ، تعتبر الصلحة وكأنها اسقاط للحق الشخصي وتخفيض العقوبة الى النصف ، ثم تأتي وتشملها عقوبات عفواً ، فأصبح البعض يقول بدعسك ويدفع ديتك فأصبح هناك فئات تطلق بسيارتها وهي تعلم انها لم تقضي ليلة في الأمن ، وانا اعد بأن اجري دراسة خلال احدى الهيئات لهذه الحوادث ، وكيف يتم التعامل مع مرتكبيها فهل اخذت هذه الاجراءات الخطيرة التي تحدد الحياة او الموت وهو اقصى ما يصل اليه حادث السير هل اخذت بعين الاعتبار ؟

انا اقول لا ، لانا لا نزال تطبق وللأسف اجهزة الأمن تتبع نفس وزارة الداخلية التي تطلق سراح مرتكب عملية دهس ، واحياناً قد تمتثل من اهله على سبيل الاعتقال الاحتجائي الى ان يصلحوا ويتنازلوا عن حقهم وشكراً .

هكذا حذرت لاصح

على هذا الاعتقاد ان من يستهتر بالإشارة الضوئية ويقطعها وهي حمراء ، ويتسبب بحادث صدم يذهب ضحيته (خمسة) اشخاص يستحق العقوبة التي يقررها هذا المجلس الكريم ، وانها استهتار وكأنها قتل عمد، في العام الماضي ارتكب ما يزيد على (٢٦) ألف مخالفة التي ضبطت فقط بتجاوز الإشارة الضوئية ، وكان الكثير منهم يقف عند رجل السير ويقول هذه رخصتي وسأؤمن لك (الخمسين) دينار ، هذه بعض المعاناة يا اخوان التي لجأ إليها في الحشد من هذه الحوادث ، لا ندعي العصمة هذا ما اجتهدنا به وهذا ما توصلنا له مع الخبراء ، ونحن على استعداد ان نقدم للمجلس الكريم كل ما لدينا من معلومات وكل ما يحتاجوه من خبراء وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الشيخ ابراهيم زيد .

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني : أولاً : انا اشكر الحكومة على تقديمها مشروع هذا القانون لان الاردن من اكثر البلاد من حوادث الطرق ومن اكثر البلاد حاجة الى مشروع او الى قانون سير يحد من حوادث الطرق ، الاسباب التي ذكرها الاخوة تؤكد الحاجة الماسة الى قانون جديد للسير ، والمخالفة التي ذكرها بعض الاخوة بتجاوز الإشارة الحمراء انا اعتبرها بالحكم الفقهي جريمة وليست مخالفة لان الحياة الانسانية مبنية على مقدسة ، وما ادى الى القتل وما ادى الى الزنا في الارواح الارواح فيأخذ حكمه ولذلك انا اعتبر ان التوعية الثقافية

والتوعية الدينية في احترام قانون السير هو جزء من قانون السير ايضاً معالي وزير الداخلية مشكوراً ذكر (٢٥٧٧) مواطن اضرب هذا العدد بالأمر التي يعيها هؤلاء ، خسارة الوطن كبيرة (٣١٤٥٠) جرحى ، لكن احب والتمنى على معالي وزير الداخلية ان يقدم لنا دراسة يبين اسباب هذه الحوادث ، وهناك اسباب منها بلا رخصة ، هذا كأنه قاتل ماشي بلا رخصة ، اسباب الخمر ، القانون وضع عقوبة لشارب الخمر ، لكن التفتي على الصديق معالي الوزير ان يمنع عن ترخيص الخمارات من الآن ، وخاصة اغلاق الخمارات التي على الطرق الصحراوية ، لأن الطرق الصحراوية يأتون من بلاد عربية صديقة مشغوفين بالخمر ، والالذبة الليلية لأنها هذه من اهم الاسباب ، لحتى لا نلبي حرجاً ولهدم احجاراً ، اتمنى على معالي الاخ الصديق ان يكون حرم في منع ترخيص الخمر الذي هو كاد يلغى بحياته ايضاً عندما تعرض الى حادث سير ، لان الذي ضربه كان مغموراً ، الحقيقة انا ادعو الاخوة الكرام الى ان نعالج موضوع قانون السير بجديّة ، وان المخالفات التي ذكرها الاخوة ينبغي في بعض الحالات ان تكون جرائم انا اعتبر تجاوز الخط الاحمر جريمة وليس مخالفة فقط ، ولذلك ادعو الاخوة الى ان ندرس هذا القانون دراسة مستفيضة ، اسر كثيرة ذهبت ضحايا ، هناك تقصير في الطرق هناك تقصير في القانون ، هناك تقصير في القضاء ، هناك تقصير في التوعية ، يجب ان يلهمنا جميعاً هذا القانون وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور مصطفى شنيكات .

الدكتور مصطفى شنيكات : حقيقة نحن امام مشروع قانون يعني يهم الاردن ، ومشروع حقيقة جاء على ارضية ان الاردن يعاني بشكل كبير من هذه المآسي التي كل يوم تحدث ، واعتقد من اكثر الاسباب لهذه الاشكالات هي قضية الثقافة الاستهلاكية السائدة وهي قضية سلوك ، وبالتالي حقيقة بحاجة الى عقوبات رادعة وفي حديث شريف يقول (ان الله يزع بالسلفان ما لا يزع بالقرآن) وبالتالي مع تشديد العقوبات ومع دراسة هذا القانون ، لكن بالرغم من اجحاف كثير بقضية الجباية ، وعلى المجلس ان يخلف من كثير من الاعباء ، لكن لا يخلف من العقوبات الشديدة تجاه الجرائم التي تحدث بحق المواطنين وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور محمد الزين .

الدكتور محمد عضوب الزين : شكراً معالي الرئيس .

ما أود ان اقوله للزملاء الافاضل ، كثير منا من فقد صديقاً او قريباً او ابناً ، وأؤيد الزملاء الافاضل بالحادثين المفجعين قبل عدة شهور :

أولهما : حادثة الباص في منطقة مادبا ، وكما فقدت صديقاً وقريباً ، وكثر من الزملاء من فقد صديقاً في طريق النسيمة ، ما اود ان

اصل اليه بأن هذا القانون وضع من اصحاب اختصاص هم الأمن العام ، والاردن حسب المعلومات انه خامس دولة في العالم من حيث حوادث السير ، واود ان اذكر ان ارتفاع نسبة الاصابة نتيجة الحوادث كما قال قبل قليل معالي وزير الداخلية ، وهذا يترتب اشياء كثيرة عليه ، لذلك اقترح على زملائي الافاضل ومتمناً على زميلي وصديقي عبد الكريم الدغمي رئيس اللجنة القانونية ، انه بمعرفته يستطيع ان يجلس مع اصحاب الاختصاص من الأمن العام ومع نقابة السواقين ومع جمعية منع حوادث الطرق ، لكي نقوم بتصحيح اي اعوجاج موجود في هذا القانون وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ محمد الدوب نقطة نظام .

السيد محمد الدوب : سيدي اذا تكلمت انا ادفع بالمادة (٥٦) وهي القائلة :

لكل عضو ان يطلب من المجلس الاكتفاء بالذاكرة في الموضوع المناقش فيه بعد نظوجه وعند وقوع اي طلب من هذا القبيل اذا وجد من يعارضه يسمح بالكلام لمعارض واحد ثم يوضع طلب الاكتفاء في التصويت ، فاذا تقرر الاستمرار في المناقشة يعمل بموجبيه والا فيعلن الرئيس ختام المذاكرة ولا يسمح بعد ذلك بالكلام لأحد . وأنا ارى يا سيدي ان الكلام يدور في موضوعين :

اما رد القانون او قبوله .

هكذا منذ الأصل

معالي رئيس المجلس : على أي حال عندما ينهي الزميل عبد الهادي الجبالي يقى زملاء الذين فقط وهم الزميل علي الشطي والزميل عبدالله اخو ارشيدة ، الاستاذ عبد الهادي تفضل .

السيد عبد الهادي الجبالي : انا حبيت ان اتكلم كأحد الذين عانوا من قانون السير المعمول فيه خلال عملي في الأمن العام ، وأنا من اللي ذكرهم يمكن الاخ ابو فيصل لنا دراية في موضوع السير ، حقيقة الاردن يعاني من مشكلة عويصة جداً من موضوع السير ، والمشكلة لها ثلاث عوامل :

الطريق والمركبة والانسان .

والقانون المعروض علينا او المشروع يعالج احد هذه القضايا وهي طريقة معالجة المخالفات التي يرتكبها الانسان ، وأنا اعتقد انه يجب ان تقدم بالشكر للحكومة لسرعة عمل هذا القانون ولوضعه على الدورة الاستثنائية ، لانه يمكن مطلب اساسي ان يوضع تشريع لأنني اعتقد ان المشكلة الاساسية في ارتفاع عدد الضحايا هو التشريع ، لا يوجد مواد كافية ولا بالقانون الحالي تستطيع ان تعطي السلطة المسؤولية على السير اجراء اي اجراءات حاسمة للحد من حوادث السير ، لذلك اذا اردنا هذا القانون اعتقد سنبقى أكثر من عام في نفس التخطيط السابق ، فهذه دورة استثنائية ، وأنا اعتقد ان القانون مهم ويجب ان ننظر فيه ، واذا كان هناك نقص يمكن طلب قانون آخر يتعلق بالقضايا الاخرى للسير يجب وضع

قانون للمركبات وعلاقتها في موضوع السير ، حتى الطرق وعلاقتها في موضوع السير ، لان هذه العوامل الثلاثة لها علاقة في موضوع السير ، والمطروح الآن هو الموضوع العام والاساسي وهو الانسان ، وأنا اعتقد ان هناك نقص في التشريع الحالي ، وضرورة انجاز هذا القانون بسرعة ، يعتبر عمل وطني كبير وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الاستاذ عبدالله اخو ارشيدة .

السيد عبدالله اخو ارشيدة : شكراً معالي الرئيس .

في الحقيقة انا مع الزميل محمد الدوب ولكن بس فقط اود ان اطرح ملاحظتين للزملاء :

اولاً : قانون السير قانون خاص يتعامل مع وضع معين يخص المجتمع ، يعاني الكثير من المواطنين من طيش ومن بعض الحوادث ومن بعض المشاكل واجراءات عشوائية طويلة وعريضة ، لذلك انا مع بقاء هذا القانون واحالته الى اللجنة القانونية ، والسبب الاول هو ان البلد بحاجة ماسة والسبب الثاني كل حجة تقول بأن الاجتهادات تمنع مجلس النواب من ان يصرف بهذا القانون ، انا باعتقادي واجتهادي بأنها باطلة ، ومجلس النواب له صلاحية ان يستدعي وزير الداخلية واية جهة اخرى ذات اختصاص ونسألن برأيها ، واذا رأى ان هذه العقوبة التي تختص بأمور السير واجبة فعليه ان يضعها حفاظاً على حقوق

موافقة .

البند الذي يليه .

السيد الأمين العام :

٥ - الردود على الاقتراحات برغبة :-

١ - كتاب معالي وزير الصحة رقم (٢١) تاريخ ١٩٩٥/٣/٢١ ، جواباً على الاقتراح برغبة رقم (٦٦) المقدم من سعادة النائب السيد ضيف الله المومني .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الموافق ١٩٩٥/١/١٥

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاقتراحات برغبة

رقم الاقتراح :

ارجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي على المجلس الموقر :

لص الاقتراح : توفير جهاز غسيل الكلى في مستشفى الايمان / عجلون حيث يوجد ثلاث عشرة حالة في المحافظة يذهبون الى اربد حيث يريدون التنقل تمياً على تعب .

واقبلوا الاحترام

النائب

ضيف الله المومني

المواطنين على حياتهم وعلى المسار العام والأمن الاجتماعي ، اما اذا كان القانون هو قانون جباية فسيرفضه المجلس وكل فقرة وكل مادة به تتعلق بأمور جباية سنرفضها ، واذا كان القانون فيه عقوبات تتعدى وتحمل قانون العقوبات وهو القانون العام سنحدها منها ونضعها في حدودها الدنيا التي تتلاءم مع كل حادثة ، واما بالنسبة للملاحظة الاخيرة توجان يجب ان تعلم لان قانون العقوبات ينص وله نصوص خاصة حول اسقاط الحق الشخصي ربما طائش قتل طفلاً او رجلاً ، واراودا امله ان يسقطوا الحقوق الشخصية ، لا علاقة لقانون السير بهذا ، قانون السير يأخذ العقوبات التي تختص في صلاحيات المركبة والطريق وطيش السائق او صلاحية رخصته وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الزملاء الافاضل تحدث في هذا الموضوع ما لا بد على (١٥) زميل ، والآراء محصورة بين موضوعين :

اما رد القانون او البحث في القانون وتحويله الى احد اللجان المختصة .

سأطرح موضوع رد القانون وهو الاقتراح الذي تقدم به بعض الاخوة الزملاء .

من مع رد القانون ؟

(١٣) من (٧٥)

هل يرى المجلس الكريم تحويل القانون الى اللجنة القانونية ؟

هكذا منه الاصل

بسم الله الرحمن الرحيم  
مجلس النواب

الرقم ٨١٣/٢٨/١٧/٣

التاريخ ١٩٩٥/٣/٢٨

سعادة النائب السيد ضيف الله المومني  
أهت اليكم صورة عن كتاب معالي  
وزير الصحة رقم ٢١/٣/ع تاريخ  
١٩٩٥/٣/٢١ ، جواباً على الاقتراح برغبة  
(٦٦) المقدم منكم ، للاطلاع على مضمونه .  
واقبلوا الاحترام ،،،

طلال عبيدات

رئيس مجلس النواب بالانابة

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

الرقم ٦٠٣/٢٨/١٧/٣

التاريخ ١٩٩٥/٣/٦

معالي وزير الصحة

قرر مجلس النواب الثاني عشر في  
جلسته الرابعة والعشرين من الدورة العادية  
الثانية المنعقدة صباح يوم الأحد الموافق  
١٩٩٥/٢/١٩ ، الموافقة على إحالة الاقتراح  
برغبة رقم (٦٦) الى معاليكم ، والمقدم من  
سعادة النائب السيد ضيف الله المومني .

ارجو الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة  
القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،

م. سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الصحة

الرقم : ع/٢١/٣

التاريخ : ١٩٩٥/٣/٢١

معالي رئيس مجلس النواب

تحية طيبة وبعد ،،،

اشير لكتاب معاليكم رقم ٢٨/١٧/٣  
٦٠٣ تاريخ ١٩٩٥/٣/٦ حول رغبة سعادة  
النائب ضيف الله المومني بتوفير جهاز غسيل  
كلى في مستشفى الايمان / عجلون .

ارجو ان اعلم معاليكم بأن وزارة الصحة  
تقوم حالياً بتوسعة مستشفى الايمان في عجلون  
وفي حال الانتهاء من هذه التوسعة سيتم تزويد  
المستشفى بوحدة غسيل للكلى علماً بأن  
المخصصات اللازمة قد رصدت لهذه الغاية في  
موازنة العام الحالي ١٩٩٥ .

واقبلوا الاحترام ،،،

وزير الصحة

الدكتور عارف البطاينة

معالي رئيس المجلس : الذي يليه

السيد الامين العام :

٢ - كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم

(٣٤٨٩) تاريخ ١٩٩٥/٤/١٨ ،

جواباً على الاقتراح برغبة رقم

(٦٣) المقدم من سعادة النائب

الدكتور فوزي الطهيمية .

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

الرقم ١٠٤٣/٢٨/١٧/٣

التاريخ ١٩٩٥/٤/٣٠

سعادة النائب الدكتور فوزي الطهيمية

أهت اليكم صورة عن كتاب سيادة  
رئيس الوزراء رقم (٣٤٨٩) تاريخ  
١٩٩٥/٤/١٨ ، جواباً على الاقتراح برغبة  
رقم (٦٣) المقدم منكم .

للاطلاع على مضمونه .

واقبلوا الاحترام ،،،

م. سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

الرقم ٥٤٥/٢٨/١٧/٣

التاريخ ١٩٩٥/٢/٢٣

سيادة رئيس الوزراء الألفهم

قرر مجلس النواب الثاني عشر في  
جلسته الرابعة والعشرين من الدورة العادية  
الثانية المنعقدة صباح يوم الأحد الموافق  
١٩٩٥/٢/١٩ ، الموافقة على إحالة

الاقتراحات برغبة ذوات الأرقام

(٦٥،٦٤،٦٣) الى سيادتكم والمقدمة من

النواب السادة د. فوزي الطهيمية ، د. محمد

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب

للموضوع : الاقتراحات برغبة

رقم الاقتراح :

ارجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة على  
المجلس الموقر :

نص الاقتراح : نظراً للتجاذبات التي  
حققتها بعض المهرجانات الوطنية ولأهميتها  
الكبيرة من النواحي التراثية والثقافية والفنية  
والترفيهية ، فإنني ادعو الحكومة الموقرة الى ما  
يلي :

اولاً : توجيه الاهتمام الأكبر لها  
وتشجيع التنوع في برامجها ومضامينها  
فتشمل الأنشطة الزراعية والفولكلورية  
والخميمات في المواقع الأثرية والسياحية .

ثانياً : إعفاء الأندية الثقافية والبلديات  
والمجالس المحلية ومراكز الشباب من رسوم  
طوابع الواردات على تذاكر الدخول والضرائب  
الأخرى المترتبة عليها وفق شرطين أساسيين  
هما :

أ - ان يكون هدفها ليس الربح إنما توفير  
موارد لأنشطتها والمجدة في نظمها .

ب - ان توخذ موافقة الجهات المعنية كوزارة  
الشباب والثقافة والمالية والأجهزة الأمنية  
مسبقاً .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

الدكتور فوزي الطهيمية الداود

هكذا في الأصل

الحاج ، بدر الرياطي .  
ارجو الاطلاع والاجابة عليها ضمن  
المدة القانونية .  
واقبلوا الاحترام ،،،  
م. سعد هائل السرور  
رئيس مجلس النواب  
نسخة : ملف اللجنة الادارية قرار رقم (١٠)

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم ٣٤٨٩/٦/١٢/٥١

التاريخ ١٤١٥/١١/١١

الموافق ١٩٩٥/٤/١٨

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى كتابكم رقم ٥٤٥/٢٨/١٧/٣ تاريخ ١٩٩٥/٢/٢٣ ومرفقه الاقتراح برغبة رقم (٦٣) المقدم من سعادة النائب الدكتور فوزي الطعينة حول اعفاء الالدية الثقافية والبلديات والمجالس المحلية من رسوم طوابع الواردات على تذاكر الدخول .

فأبث اليكم بصورة عن كتاب معالي وزير السياحة والآثار رقم ٢٩٨٩/٣/٣٤ تاريخ ١٩٩٥/٤/١١ المنصين الرد على ما ورد بالاقتراح اعلاه ، للاطلاع .

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء

نسخة / الى معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية  
نسخة / الى معالي وزير الشؤون البرلمانية والسياسية  
نسخة / الى الملف .

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة السياحة والآثار

الرقم : ٢٩٨٩/٣/٣٤

التاريخ الهجري : ١٤١٥/١١/١١

التاريخ الميلادي : ١٩٩٥/٤/١١

سيادة رئيس الوزراء الافخم

اشارة لكتاب سيادتكم رقم ١٢/١٢/٥١

٢١٣٨ تاريخ ١٩٩٥/٣/١٣ بخصوص

الاقتراح برغبة رقم ٦٣ المقدم من سعادة

النائب فوزي الطعينة حول موضوع اعفاء

الالدية الثقافية والبلديات والمجالس المحلية

ومراكز الشباب من رسوم طوابع الواردات

على تذاكر الدخول والضرائب الاخرى .

ارجو ان ابين لسيادتكم بأنه تم الاعفاء

من رسوم طوابع الواردات بموجب المادة ٣ من

القانون المعدل لقانون رسوم طوابع الواردات

لسنة ١٩٨٩ جدول رقم (٢) الاعفاء من رسوم

الواردات والتي نصت على ما يلي :

تذاكر الدخول الى اماكن اللهو العامة

عندما تقام فيها حفلات من قبل المؤسسات

الخيرية او الدينية او النوادي الرياضية والمنفعتها

الخاصة كلياً شريطة ان تصدر شهادة بذلك من

الحافظ او المتصرف او مدير القضاء الذي تقيم

فيه على ان لا يسمح لهذه الجهات باقامة اكثر

من حفلات في السنة الواحدة ، اما اذا زاد عدد

الحفلات عن ذلك فستكون تذاكر الدخول

تأهية للرسم المنصوص عليه في الجدول رقم ١

الملحق بهذا القانون .

وتفضلوا سيادتكم بتقبل فائق الاحترام

وزير السياحة والآثار

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

الرقم ١٢١٠/٢٨/١٧/٣

التاريخ ١٩٩٥/٥/٢٧

سعادة النائب الدكتور محمد أحمد الحاج

ابث اليكم صورة عن كتاب سيادة

رئيس الوزراء رقم (٢٨٣٧) تاريخ

١٩٩٥/٤/٢٧ ، جواباً على الاقتراح برغبة

رقم (٦٤) المقدم منكم .

للاطلاع على مضمونه .

واقبلوا الاحترام ،،،

م. سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

الرقم ٥٤٥/٢٨/١٧/٣

التاريخ ١٩٩٥/٢/٢٣

سيادة رئيس الوزراء الافخم

قرر مجلس النواب التالي عشر في

جلسته الرابعة والعشرين من الدورة العادية

الثانية المنعقدة صباح يوم الاحد الموافق

١٩٩٥/٢/١٩ ، الموافقة على احالة

الاقتراحات برغبة ذوات الأرقام

(٦٥،٦٤،٦٣) الى سيادتكم والمقدمة من

النواب السادة د. فوزي الطعينة ، د. محمد

معالي رئيس المجلس : الذي يليه .

السيد الامين العام :

٣ - كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم

(٢٨٣٧) تاريخ ١٩٩٥/٤/٢٧ ،

جواباً على الاقتراح برغبة رقم

(٦٤) المقدم من سعادة النائب

الدكتور محمد أحمد الحاج .

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

التاريخ ١٠ / شعبان / ١٤١٥ هـ

الموافق ١٩٩٥/١/١١ م

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاقتراحات برغبة

ارجو التكرم بمرض الاقتراح التالي على

المجلس الموقر :

نص الاقتراح : اترح انشاء نفقين أو

جسرين على أتوستراد عمان - الزرقاء ، الأول

عند اسكان الأمير هاشم والثاني عند مسلخ

الرصيفة نظراً للأهمية القصوى لهذين المقطعين

وكثرة السيارات الداخلة والخارجة من هاتين

المنطقتين الى عمان والزرقاء .

وتفضلوا بتقبل فائق الاحترام

النائب

د. محمد الحاج

هكذا حذّر

الحاج ، بدر الرباطي .  
أرجو الاطلاع والاجابة عليها ضمن  
المدة القانونية .  
واقبلوا الاحترام ،،،

م. سعد هائل السرور  
رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم ٣٨٣٧/٦/١٢/٥١

التاريخ ١٤١٥/١١/٢٧

للموافق ١٩٩٥/٤/٢٧

معالي رئيس مجلس النواب

أشير الى كتابكم رقم ٥٤٥/٢٨/١٧/٣ تاريخ ١٩٩٥/٢/٢٣ ومرفقه الاقتراح برغبة رقم (٦٤) المقدم من سعادة النائب الدكتور محمد الحاج بخصوص انشاء نفقين او جسرين على اتوستراد الزرقاء .

فأبث اليكم بصورة عن كتاب معالي وزير الاشغال العامة والاسكان رقم ٩٤٥٧/٣/١٢١ تاريخ ١٩٩٥/٤/٢٢ المتضمن الرد على الاقتراح اعلاه .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء بالوكالة

نسخة / الى معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية  
نسخة / الى عطوفة المستشار/ الشؤون البرلمانية والسياسية  
نسخة / الى الملف

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الاشغال العامة والاسكان

الرقم ٩٤٥٧/٣/١٢١

التاريخ ١٩٩٥/٤/٢٢

للموافق ١٤١٥/١١/٢٢

سيادة رئيس الوزراء الالهم

الموضوع : دراسة انشاء اتفاق او جسر  
لطريق اتوستراد عمان - الزرقاء .

اشارة لكتاب سيادتكم رقم ٦/١٢/٥١ / ٢١٣٩ تاريخ ١٩٩٥/٣/١٣ ومرفقه كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم ٢٨/١٧/٣ / ٥٤٥ تاريخ ١٩٩٥/٢/٢٣ بشأن انشاء نفقين او جسرين على اتوستراد عمان / الزرقاء .

ارجو سيادتكم التكرم بالعلم بأن الوزارة بصدد دراسة انشاء اتفاق او جسر علوية للطريق موضوع البحث .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام ،،

وزير الاشغال العامة والاسكان

الدكتور عبد الرزاق النسرور

معالي رئيس المجلس : الذي يليه .

السيد الامين العام :

٦ - قرار لجنة الحريات العامة وحقوق المواطنين رقم (٢) تاريخ ١٩٩٥/٢/١٩ ، والمتضمن انتخاب :-

١ - سعادة النائب السيد محمود الهويمل : رئيساً للجنة .

معالي رئيس المجلس : الزملاء الافاضل  
البند (٧) تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة  
ارى ان نستمر اذا توافق مع رغبة المجلس الكريم  
في برنامجنا السابق الذي اعتدنا عليه ، بأن  
تكون جلسات المجلس يوم الاحد مساءً الساعة  
الخامسة ، ويوم الاربعاء صباحاً الساعة  
العاشر .

هل يرى المجلس الكريم ان ذلك مناسباً ؟  
حسناً .

هناك قضية قبل ان ارفع الجلسة ، لدي  
ملاحظة من رئيس لجنة الملكية الاردنية ، يدور  
اعضاء اللجنة الى اجتماع قصير ، لان اللجنة  
حاولت الاجتماع قبل يومين ولم يكتمل  
النصاب ، ارجو من الزملاء اعضاء لجنة الملكية  
الاردنية الالتقاء في قاعة موجودة بجانب هذه  
القاعة لموضوع التقرير ، ارفع الجلسة وشكراً  
لكم .

٢ - سعادة النائب السيد بسام  
حدادين : مقررراً للجنة .

بسم الله الرحمن الرحيم  
لجنة الحريات وحقوق المواطنين  
الدورة العادية الثانية  
مجلس النواب الثاني عشر  
قرار رقم (٢)

اجتمعت لجنة الحريات العامة وحقوق  
المواطنين بنصابها القانوني بتاريخ  
١٩٩٥/٢/١٩ ، برئاسة معالي المهندس سعد  
هايل السرور رئيس مجلس النواب ، وقررت  
انتخاب كل من :-

١ - سعادة السيد محمود الهويمل : رئيساً  
للعجنة .

٢ - سعادة السيد بسام حدادين : مقررراً  
للعجنة .

يرجى العلم .

حكم غير  
أمين عام مجلس الأمة وحقوق المواطنين

« انتهت الجلسة »

رئيس مجلس النواب

المهندس سعد هائل السرور

أمين عام مجلس الأمة

حكم غير

هكذا عند الفصل